أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
22 ديسمبر 2025م
2 رجب 1447هـ
العدد 59

فلنغنِّ للسلام والثورة

التقسيم صفقة خاسرة

أخطر ما في الحرب الدائرة في السودان ليس أصوات المدافع ولا مشاهد الدمار وحدها، بل ما يُدار في الظل، بعيدًا عن عيون الناس، من مساومات تُفرِّغ الوطن من معناه، وتُحوِّل الجغرافيا إلى سلعة، والدم إلى عملة تفاوض. اليوم، يعود شبح التقسيم لا في صورة إعلان رسمي أو مشروع انفصال صريح، بل في صيغة أخبث وأخطر: تقسيم «بلاك»، صامت، متدرّج، يُسوَّق بوصفه «حلًا واقعيًا» أو «مخرجًا اضطراريًا»، بينما هو في حقيقته تفكيك ممنهج للدولة السودانية.

إن وحدة السودان ليست بندًا ثانويًا في أي تسوية سياسية، ولا ورقة قابلة للأخذ والرد، بل هي جوهر الدولة نفسها. دارفور وكردفان ليستا أطرافًا هامشية يمكن التخلّي عنها لإرضاء هذا الطرف أو ذاك، بل هما قلب السودان الاجتماعي والتاريخي، ومرآته الأخلاقية. من يظن أن التضحية بهما ستحفظ ما تبقى من الدولة، لا يفهم طبيعة الانهيار ولا دروس التاريخ؛ فالدول لا تُنقذ بالبتر، بل بالعدالة.

الأخطر في المشهد الراهن أن الحديث عن «ترتيبات إقليمية خاصة» و«سلطات موسعة» و«حلول غير تقليدية» لا يأتي بريئًا، بل يتقاطع مع مساومات واضحة المعالم تقودها بقايا النظام البائد. «الكيزان»، الذين أسقطتهم ثورة ديسمبر وأخرجهم وعي الشارع من معادلة الشرعية، يحاولون اليوم العودة إلى الحكم عبر بوابة الحرب. لا يريدون سلامًا حقيقيًا، بل صفقة: سلطة في المركز، ولو كانت بلا سند شعبي، مقابل ترك دارفور وكردفان تحت نفوذ قائد قوات الدعم السريع.

هذه ليست قراءة دعائية ولا تخمينًا سياسيًا، بل منطق أفعال متراكمة. فالحركة الإسلامية، منذ نشأتها، لم تتعامل مع الدولة بوصفها عقدًا اجتماعيًا، بل بوصفها غنيمة. وعندما تعجز عن السيطرة على الوطن كاملًا، لا تتردد في تمزيقه. فعلتها من قبل حين أشعلت الحروب في الأطراف، وها هي اليوم تعيد إنتاج المنهج نفسه: الاحتفاظ بالمركز، ولو على أنقاض الهامش.

إن المقايضة على دارفور وكردفان ليست فقط جريمة سياسية، بل جريمة أخلاقية وتاريخية. فهي تعني، ببساطة، أن دماء الملايين التي سُفكت في تلك الأقاليم لا قيمة لها، وأن معاناة النازحين واللاجئين مجرد تفصيل يمكن تجاوزه على طاولة تفاوض. كما تعني أن الدولة التي يُراد بناؤها ليست دولة مواطنة متساوية، بل دولة امتيازات ومناطق نفوذ، تُدار بمنطق السلاح لا القانون.

ولمن يروّجون لهذه الأفكار تحت لافتة "الواقعية السياسية"، نقول بوضوح: لا واقعية في تفكيك الوطن. الواقعية الحقيقية هي الاعتراف بأن استمرار الحرب سببه غياب الدولة المدنية، لا غياب التقسيم. وأن الأزمة في السودان ليست أزمة أقاليم متمردة، بل أزمة مركز مختطف، ظل لعقود ينهب السلطة والثروة ويصدّر العنف إلى الأطراف، ثم يلومها على الانفجار.

كما أن الرهان على أن تسليم دارفور وكردفان للفوضى سيحقق استقرارًا، هو رهان قصير النظر. فالقوات التي تُمنح شرعية إقليمية اليوم، ستطالب غدًا بالمزيد، ولن تقف حدود نفوذها عند خط جغرافي. التقسيم لا يوقف الحرب، بل يشرعنها، ويحوّلها إلى حروب دائمة بين كيانات هشة.

وللمغيبين او الغائبين تحت سكرة المكاسب التي حققوها من الحرب نقول إن السودان يقف اليوم عند مفترق تاريخي حاسم

إما دولة واحدة، مدنية، ديمقراطية، تقوم على العدالة والمواطنة المتساوية،

أو فسيفساء من الكيانات المسلحة، تُدار بالصفقات، وتُحكم بالخوف

لا سلام مع تقسيم الوطن
لا استقرار مع بيع الأقاليم
ولا مستقبل مع عودة الكيزان عبر بوابة الدم

إن التحذير من التقسيم «البلاك» ليس ترفًا سياسيًا ولا خطابًا عاطفيًا، بل واجب وطني. فكل تسوية لا تضع وحدة السودان خطًا أحمر، ولا ترفض المساومة على دارفور وكردفان رفضًا قاطعًا، هي تسوية مؤقتة على حساب الأجيال القادمة

السودان لا يحتاج إلى صفقات سرية، بل إلى عقد اجتماعي جديد. لا يحتاج إلى أمراء حرب جدد أو قدامى، بل إلى دولة تحمي مواطنيها جميعًا، بلا استثناء. دارفور وكردفان ليستا ثمنًا لعودة أحد، والسودان ليس جائزة ترضية لمن خسروا شرعيتهم.

وجهات نظر

مكي علي إدريس .. شهقة الخيل الاصيلة
عثمان فضل الله 4-6

من الفوضى إلى الاحتراف إعادة هندسة القطاع الأمني والعسكري في السودان 2 - 5
د. عصام الدين عباس 7-10

ديسمبر تفزعهم.. لذلك يصرخون ويشتمون
حيدر المكاشفي 11-13

السودان 2026: عام الاحتمالات المفتوحة بين هدنة دولية وإعادة إنتاج الحرب (1-2)
طاهر المعتصم 14-15

ثورة ديسمبر متطلبات التغيير وضمانات الاستقرار
د. محمد الواثق الجريفاوي 32-34

أيُّ مصير ينتظر الحركة الاسلامية بعد جريمة الحرب وتدمير الوطن؟
محمد الأمين عبد النبي 35-37

تعيين مدير عام لبنك النيلين قراءة قانونية ومعيارية في ضوء ضوابط بنك السودان ومبادئ بازل
عمرسيد احمد 38-42

جذور الأزمة الثقافية والتاريخية في السودان حقيقة تبهت على طاولة التفاوض
وئام كمال الدين 43-44

انقطاع خيط الأمل عن رحيل الشاعرة والمعلمة هاجر مكاوي
جالا زهاء 45-46

ضبابية الأفُق السياسي وتمدد رقعة المَآسِي!
حسام حامد 53-55

الغلاف

تقرير
اللعب على حافة الكيان
بورتسودان تتصدع.. والمدنيين الى تنسيق المواقف
16-18

متابعات
فلنغنِّ.. للسلام والثورة

23-25

تقرير
غــرب كردفــان.. تصعيد مستمر ونزوح جماعي
29-31

تقرير
أبريل حرب تصفية الثورة وقواها الحية

50-52

تعليم
المناهج بين سطوة الأدلجة ونداء المستقبل
وثيقة 2013... هل أعادت الحرب إلى الفصل الدراسي؟
19-22

تقرير
بين الخراب والمنفى.. خيمة ديسمبر لا تزال صامدة
26-28

تقرير
جسور مهدمة وطرقات محاصرة ومعزولة
بحري مدينة تمشي على عكاز

47-49

شؤون افريقية
إثيوبيا: إتفاقية بريتوريا أوقفت الحرب لكن السياسة تُهدد السلام
60-63

غق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732
KAMPALA GPO

ملف خاص

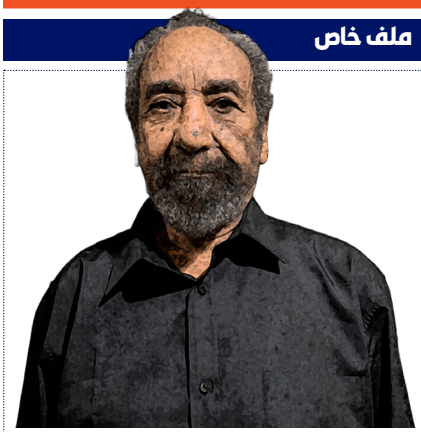

الزاهد.. غزير المعرفة
75-94

ريــاضة

«صقور الجديان» في مهمــة استعـادة الأمجـاد
كواسي أبياه يرفع سقف الطموحات في «كان 2025»
99-100

اللعب على حافة الكيان

بورتسودان تتصدع..
والمدنيين الى تنسيق المواقف

ملخص

يدخل ملف الهدنة والحل السياسي في السودان مرحلة شديدة الحساسية، بعدما تجاوز النقاش حدود الترتيبات الإنسانية إلى أسئلة تمس شكل الدولة ووحدتها. جولات البرهان الخارجية كشفت ضغوطًا إقليمية ودولية متصاعدة، وطرحت تصورات مقلقة حول مستقبل الأقاليم المتأثرة بالحرب، ما وضع القيادة العسكرية أمام خيارات وجودية لا تتعلق بالحرب فقط بل بكيان الدولة ذاته.

في الداخل، تتكشف تشققات متزايدة داخل معسكر بورتسودان والمؤسسة العسكرية، مع تباين واضح حول جدوى الهدنة واستمرار الحرب. البرهان يبدو عالقًا بين ضغوط الخارج، ومخاطر تفكك الجيش، وتصاعد نفوذ حلفائه الإسلاميين والحركات المسلحة، في وقت بدأت فيه مؤشرات إنهاك بنيوي وعدم رضا داخل الوحدات الميدانية.

أثارت أطروحات الحكم الذاتي وحق تقرير المصير قلق عواصم مؤثرة، خاصة القاهرة التي جددت تمسكها بوحدة السودان كخط أحمر. هذا الرفض المصري قابله دعم سياسي معلن للبرهان، في محاولة لاحتواء مخاوفه من تبدل مواقف الحلفاء الإقليميين والدوليين.

حققت القوى المدنية الرافضة للحرب اختراقًا لافتًا عبر تنسيق واسع توّج بوثائق سياسية وقانونية في القاهرة ونيروبي، أبرزها إعلان مبادئ لإيقاف الحرب واستعادة الحكم المدني، ومذكرة لتصنيف الحركة الإسلامية كتنظيم إرهابي. هذه الوثائق قدمت نفسها كحزمة متكاملة تسعى لإعادة تعريف السلام والدولة، في لحظة يتقابل فيها تفكك معسكر الحرب مع تماسك نسبي للبديل المدني.

في لحظةٍ إقليمية بالغة التعقيد، تتقاطع فيها الحسابات الدولية مع تشققات الداخل السوداني، عاد ملف الهدنة والحل السياسي إلى واجهة النقاش بقوة، مدفوعًا بجولات خارجية مكثفة لقائد الجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان. غير أن ما طُرح في تلك اللقاءات – وفق مصادر متعددة – تجاوز بكثير فكرة الهدنة الإنسانية بوصفها إجراءً إسعافيًا، ليمس أسئلة بنيوية عميقة تتصل بشكل الدولة نفسها، وبمستقبل وحدة السودان، وبحدود ما يمكن القبول به إقليميًا ودوليًا في لحظة ضغط قصوى.

في المقابل، وبينما تؤشر الوقائع إلى أن معسكر بورتسودان الداعم لاستمرار الحرب يتجه، بوتيرة متسارعة، نحو التفكك وربما الصدام المسلح الداخلي، كانت القوى المدنية الرافضة للحرب تسير في الاتجاه المعاكس تمامًا: مزيد من التماسك، ومزيد من التنسيق، ومحاولات جادة لبناء موقف سياسي موحد. فقد شهد الأسبوع الماضي وحده سلسلة لقاءات واجتماعات في عدد من العواصم الإقليمية والدولية، انتهت جميعها تقريبًا إلى توافق صريح حول ضرورة إيقاف الحرب، واستعادة مسار الحكم المدني الديمقراطي. أما اللحظة الفارقة، التي يمكن وصفها بـ«الضربة السياسية القاضية»، فتمثلت في الإجماع الذي تبلور مطلع النصف الثاني من شهر ديسمبر الجاري على ضرورة تصنيف الحركة الإسلامية السودانية كتنظيم إرهابي، لا كحزب سياسي قابل لإعادة الإدماج.

تشققات خلف الجدران

تُظهر التطورات الأخيرة أن المؤسسة العسكرية السودانية لم تعد تتحرك ككتلة صلبة ذات قرار موحد، بل باتت مسرحًا لتباينات مكتومة تتعلق بكيفية إدارة الحرب، وبطبيعة التعاطي مع المبادرات الخارجية. هذه الخلافات لا تجد طريقها إلى البيانات الرسمية، لكنها تتجلى بوضوح في تضارب مراكز القوى، وفي الانقسام حول سؤال الهدنة: هل هي مدخل واقعي لإنهاء الحرب، أم ثغرة استراتيجية تمنح الخصم فرصة لإعادة التموضع؟

في هذا السياق، يقول الخبير الأمني والضابط السابق بالقوات المسلحة صديق الفضل لـ«أفق جديد» إن البرهان، وعلى خلاف خطابه الجماهيري المتشدد، يُعد في الواقع أحد أبرز المدافعين داخل المؤسسة العسكرية عن إبقاء خيار الهدنة مفتوحًا، بوصفه أداة مناورة سياسية وعسكرية، لا تنازلًا نهائيًا. ويرى الفضل أن هذا التناقض بين الخطاب العلني والسلوك التفاوضي يعكس إدراكًا متزايدًا لدى البرهان لحجم الضغوط الدولية والإقليمية، ولضيق هامش الخيارات المتاحة أمامه.

ويمضي الفضل أبعد من ذلك، قائلًا إن البرهان يقف اليوم أمام مفترق طرق قاس: إما الاستمرار في الحرب مع ما يحمله ذلك من مخاطر انهيار الجيش، وبالتالي انهيار الدولة نفسها، أو الدخول في مواجهة مفتوحة مع حلفاء خاضوا معه الحرب، وفي مقدمتهم كتائب الإسلاميين التي تضخمت على نحو لافت وباتت تشكل ما يشبه جيشًا موازيًا. ولا يستبعد الفضل أن تنضم إلى هذا المعسكر حركات دارفور المسلحة، التي دفعت ثمنًا باهظًا في هذه الحرب، وفي مقدمة ذلك فاتورة الفاشر الثقيلة.

اللعب على حافة الكيان

في الأثناء، كشفت تسريبات إعلامية متقاطعة أن زيارة البرهان الأخيرة إلى المملكة العربية السعودية لم تقتصر نقاشاتها على ملف الهدنة الإنسانية، بل امتدت إلى تصورات أوسع تتعلق بمستقبل الحكم في الأقاليم الأكثر تضررًا من الحرب، خاصة دارفور وجنوب كردفان.

ووفقًا لما رشح من معلومات – قُدمت للنقاش لا للتبني – طُرحت أطروحتان رئيسيتان:

الأولى تقوم على منح سلطات واسعة لقادة بعينهم في أقاليم محددة، بما يشبه ترتيبات حكم ذاتي موسّع.

أما الثانية فتذهب إلى أبعد من ذلك، عبر الحديث عن حق تقرير المصير لإقليمي دارفور وجنوب كردفان.

هذه الطروحات، التي تمس جوهر الدولة السودانية، كانت كفيلة بإثارة قلق عواصم إقليمية مؤثرة، وفي مقدمتها القاهرة، التي دفعت بها إلى اتخاذ موقف متشدد خلال زيارة البرهان الأخيرة إليها. وبحسب ذات المعطيات، أبدى البرهان تحفظًا واضحًا على هذه التصورات، ليس فقط لأسباب مبدئية تتعلق بوحدة البلاد، بل أيضًا بدافع واقعي يتمثل في الرفض المتوقع من الحركات المسلحة المتحالفة معه، خاصة في ظل شعورها المتزايد بالتهميش من قبل الولايات المتحدة والسعودية.

خطوط حمراء مصرية

عند نقل هذه الأطروحات إلى الجانب المصري، جاء الرد حاسمًا بالرفض الكامل، في انسجام مع موقف

تقليدي تعتبر فيه القاهرة وحدة السودان خطًا أحمر لا يقبل المساومة. غير أن هذا الرفض، وفق مصادر مطلعة، لم يكن كافيًا وحده لطمأنة البرهان، ما دفع القاهرة إلى تعويض ذلك بتصعيد خطابها السياسي الداعم له في البيانات الرسمية، في محاولة لاحتواء مخاوفه من تغير المزاج الإقليمي والدولي تجاه مستقبل السودان.

خلافات العسكريين

التباينات في الداخل لا تقتصر على المجلس السيادي وحده، بل تمتد إلى العلاقة بين البرهان وقيادات «القوة المشتركة»، التي تميل بوضوح إلى خيار الحسم العسكري وإغلاق باب الهدنة نهائيًا، على عكس رؤية البرهان الأكثر ميلاً للإبقاء على هامش للمناورة السياسية. هذا الخلاف يعكس تعارضًا بنيويًا بين منطق الميدان ومنطق السياسة، في حرب لم تعد عسكرية خالصة، بل باتت حرب إرادات وتحالفات.

وعلى مستوى أوسع داخل المؤسسة العسكرية، بدأت تظهر مؤشرات عدم رضا داخل بعض الوحدات الميدانية تجاه أداء هيئة الأركان، ما فتح الباب أمام حديث متزايد عن تغييرات وشيكة في القيادة الميدانية للقوات المسلحة. هذه التوترات، إن تأكدت، تعكس حالة إنهاك بنيوي بعد حرب طويلة بلا أفق حاسم، وبكلفة بشرية ومؤسسية متصاعدة.

المدنيين وتماسك البديل

بالتوازي مع تصدعات معسكر الحرب، بدأ معسكر القوى المدنية الرافضة للحرب يتقدم بخطى ثابتة نحو وحدة الموقف وتنسيق العمل. ففي القاهرة، نجح ضباط متقاعدون الأسبوع الماضي في جمع طيف واسع من القوى المدنية في اجتماع موسع، أفضى إلى تشكيل لجنة تعمل حاليًا على صياغة إعلان مبادئ وإعلان سياسي يقوم على أربع ركائز أساسية: إيقاف الحرب، استعادة الحكم المدني الديمقراطي، قطع الطريق أمام عودة النظام البائد، والتأكيد على وحدة البلاد أرضًا وشعبًا.

أما في نيروبي، فقد ذهبت الخطوة أبعد من ذلك، إذ وقعت مجموعة من القوى السياسية، وحركات الكفاح المسلح، إلى جانب قوى مدنية ومنظمات مجتمع مدني وشخصيات قومية، على ثلاث وثائق وُصفت بأنها تشكل انقلابًا حقيقيًا في المشهد السياسي السوداني.

من الأخلاق إلى القانون

في إعلان المبادئ السوداني لبناء وطن جديد، لا نقرأ مجرد وثيقة سياسية تقليدية، بل نصًا تأسيسيًا يحاول - بجرأة محسوبة - انتزاع تعريف السودان من أيدي الحرب، وإعادته إلى حاضنته الطبيعية: المجتمع، والذاكرة، والمعنى. الإعلان لا يكتب من موقع الوسيط بين البنادق، بل من موقع الخصم الأخلاقي للحرب نفسها، وهو ما يمنحه كثافة أخلاقية ونبرة تقريرية صارمة تُحسب له قبل أي تقييم سياسي.

بالتوازي، جاءت مذكرة تصنيف المؤتمر الوطني/الحركة الإسلامية السودانية كمنظومة إرهابية كنص صدامي واعٍ بطبيعة اللحظة التاريخية. فهي ليست عريضة احتجاج، بل مرافعة مكتملة الأركان تسعى إلى نقل الصراع مع الإسلام السياسي من مستوى الإدانة الأخلاقية إلى مستوى التوصيف القانوني والسياسي الحاسم. المذكرة تربط، بوعي سببي، بين انقلاب 1989، ودولة التمكين، والإبادة الجماعية، والإرهاب العابر للحدود، وانقلاب 25 أكتوبر، وحرب 15 أبريل، باعتبارها حلقات في مشروع واحد لم ينقطع.

تثبيت موقف وبناء جبهة

أما البيان الختامي لاجتماع نيروبي، فجاء كنص جامع يطمح إلى توثيق لحظة سياسية حرجة، وإعادة بناء المعنى وسط الركام. يبدأ من توصيف المأساة لا لتكريسها، بل لكسر اعتيادها، ثم ينتقل إلى الفعل السياسي، واضعًا الهدنة الإنسانية وحماية المدنيين في صدارة الأولويات، ومنخرطًا ببراغماتية واعية مع المسارات الدولية دون ارتهان لها.

قيمة البيان الحقيقية تكمن في موقعه البنيوي، إذ يربط بين إعلان المبادئ، ومذكرة التصنيف، وخارطة طريق وقف الحرب، ويقدمها كحزمة سياسية واحدة، لا كبيانات متفرقة.

بين التفكك وإعادة التأسيس

في المحصلة، يبدو السودان اليوم واقفًا على حافة خيارات قاسية، حيث تفكك معسكر الحرب يقابله، للمرة الأولى منذ اندلاع الصراع، تماسك نسبي لمعسكر المدنيين. وبين ضغط الخارج وتصدعات الداخل، لم تعد الأزمة مجرد حرب بين طرفين، بل صراعًا مفتوحًا على معنى الدولة نفسها. وفي هذا الصراع، تتقدم الوثائق المدنية بوصفها محاولة جادة لإعادة تعريف السلام لا كصفقة بين السلاح، بل كمشروع إعادة تأسيس لوطنٍ أنهكته الحرب، ولا يزال ينتظر فجرًا جديدًا.

المناهج بين سطوة الأدلجة ونداء المستقبل

وثيقة 2013... هل أعادت الحرب إلى الفصل الدراسي؟

ملخص

يتناول التقرير الجدل الواسع الذي أثاره إعلان تشكيل لجنة لمراجعة المناهج واعتماد وثيقة 2013، معتبرًا أن القضية تتجاوز الإطار الفني إلى سؤال عميق عن السلطة والهوية ودور التعليم في ما آل إليه السودان. ففي ظل الحرب وانهيار الدولة، يعود ملف المناهج بوصفه أداة لتشكيل العقل الجمعي، مع مخاوف من أن يكون «التطوير» مجرد إعادة إنتاج لأفكار أيديولوجية قديمة أسهمت في الانسداد التاريخي والصراع.

يشكك تربويون في حياد اللجنة، بسبب ارتباط بعض أعضائها بوثيقة 2013 وبمؤسسات التعليم خلال حقبة المؤتمر الوطني، وفي توقيت تشكيلها الذي يفتقر للتوافق الوطني والشرعية. ويرون أن الوثيقة وُلدت في سياق دولة الحزب الواحد، وبُنيت على مفاهيم مثل «المرجعية الحضارية» و«بناء الإنسان الرسالي»، ما فتح الباب واسعًا للأدلجة بدل ترسيخ المواطنة المتساوية.

ينتقد خبراء محتوى المناهج المنبثقة عن الوثيقة، مشيرًا إلى هيمنة اللغة التوجيهية والتلقين والحفظ على حساب التفكير النقدي والتحليل، وإلى إقصاء ناعم للتعدد الثقافي واللغوي، حيث يُهمَّش تاريخ وثقافات أقاليم الهامش. وتربط تقارير ودراسات هذا النهج بتراجع مهارات التفكير العليا، وارتفاع التسرب، وتعميق شعور الاغتراب والغبن بين الطلاب.

تطالب لجنة المعلمين ومختصون بمشروع وطني شامل لبناء مناهج حديثة تحترم التنوع وتدعم التفكير النقدي وحقوق الإنسان، رافضين العودة إلى وثيقة 2013 باعتبارها جزءًا من الأزمة لا الحل. بينما يدافع مسؤولون رسميون عن الوثيقة بوصفها عملاً علميًا معتمدًا لا يُغيَّر إلا بمؤتمر قومي، ليبقى الصراع قائمًا بين من يرى المناهج أداة للمستقبل، ومن يخشى استخدامها لإعادة إنتاج ماضٍ أيديولوجي منقسم.

الخرطوم: ابتسام حسن

لم يكن الإعلان عن تكوين لجنة لـ«مراجعة المناهج الدراسية» واعتماد وثيقة 2013 حدثًا إداريًا عابرًا، بل كان بمثابة حجر أُلقي في مياه راكدة، سرعان ما كشفت دوائره المتسعة عن واحدة من أعمق أزمات السودان: أزمة العقل المُشكِّل بالتعليم.

في بلدٍ تحترق أطرافه، وتتفتت دولته، ويُدفن طلابه تحت أنقاض المدارس، يعود سؤال المناهج لا بوصفه شأنًا فنيًا، بل كسؤال سلطة، وهوية، ومسؤولية تاريخية:

هل كانت المناهج بريئة؟ أم شريكة؟ وهل ما يُسمّى تطويرًا اليوم، ليس سوى إعادة تدوير لأفكار قادت – بصورة مباشرة أو غير مباشرة – إلى ما يشبه الانسداد التاريخي الذي انفجر حربًا؟

لجنة مثيرة

منذ لحظة الإعلان عن تكوين اللجنة، سبق الشك التفاصيل. فبينما قُدِّمت بوصفها لجنة «مهنية»، سرعان ما تسرّبت أسماء أعضائها، لتفتح بابًا واسعًا للتساؤل حول الحياد والاستقلال.

معلمون وتربويون قالوا إن تكوين اللجنة أعاد إلى الواجهة وجوهًا ارتبطت مباشرة بإعداد وثيقة 2013 نفسها، وبعضهم شغل مواقع قيادية في المركز القومي للمناهج خلال سنوات حكم المؤتمر الوطني، وهو ما جعل السؤال مشروعًا:

كيف يُراجع النص من كتبه؟ وكيف يُحاكم المشروع من صمّمه؟

ويرى تربويون أن الإشكال لا يكمن في الأسماء وحدها، بل في اللحظة السياسية التي جرى فيها التكوين: حرب شاملة، دولة منقسمة، غياب تفويض شعبي، وانعدام أي توافق وطني، وهي شروط تجعل أي حديث عن «تطوير» أقرب إلى فرض رؤية أحادية بقوة الأمر الواقع.

وثيقة قديمة

وُلدت وثيقة 2013 في سياق سياسي مختلف تمامًا.

فبحسب ما هو منشور في موقع المركز القومي للمناهج وأوراق المؤتمر القومي للتعليم 2012، جاءت الوثيقة امتدادًا مباشرًا لسياسات تعليمية أُقرت في ظل دولة الحزب الواحد، حيث كانت المناهج تُعرّف صراحة بأنها أداة لـ«بناء الإنسان الرسالي»، وهو تعبير تكرر في أكثر من وثيقة رسمية خلال عقد الإنقاذ الأخير.

وتُظهر النسخة المنشورة من الوثيقة أن أهداف التعليم لم تُبنَ على مفهوم المواطنة المتساوية، بل على ما سمّته الوثيقة «المرجعية الحضارية للأمة»، دون تعريف إجرائي جامع، الأمر الذي فتح الباب واسعًا أمام التأويل الأيديولوجي.

لغة موجِّهة

بالعودة إلى تحليل محتوى الكتب التي أُنتجت على أساس وثيقة 2013 – والمتاحة في أرشيف وزارة التربية والتعليم – يلاحظ باحثون تربويون هيمنة اللغة التوجيهية على حساب اللغة التحليلية.

في كتب التاريخ والتربية الوطنية، تتكرر مفردات مثل: التمكين، المشروع الحضاري، الثوابت، المرجعية، الهوية الواحدة، بينما يغيب النقاش النقدي، والسرد التعددي، وتقديم الوقائع من زوايا متعددة.

وتشير دراسات منشورة في مجلات تربوية سودانية (2016–2019) إلى أن أسئلة التقويم تركز بنسبة عالية على الاستدعاء والتذكر، لا على التحليل والمقارنة، وهو ما يندرج ضمن ما يسميه خبراء التربية بـ«التعليم الموجَّه أيديولوجيًا».

عقل معطّل

في الفصول الدراسية، لم يكن أثر هذه الفلسفة نظريًا فقط.

فمعلمون يؤكدون أن المنهج – بصيغته الحالية – يُحوّل المعلم إلى ملقّن، والطالب إلى متلقٍّ سلبي، ويقيس النجاح بقدرة الطالب على الحفظ لا على الفهم أو النقد.

وتشير تقارير دولية، من بينها تقرير اليونسكو عن التعليم في السودان 2021، إلى تراجع مهارات التفكير العليا لدى الطلاب السودانيين مقارنة بدول الإقليم، وارتفاع معدلات التسرب وضعف القدرة على حل المشكلات، وهي مؤشرات تربطها التقارير بطبيعة المنهج وطرق التدريس.

تعدد مُقصى

أحد أخطر ما في وثيقة 2013، كما يرى منتقدوها، هو تعاملها الانتقائي مع التعدد الثقافي واللغوي.

فرغم إقرارها النظري بتنوع السودان، لا ينعكس هذا الإقرار فعليًا في المحتوى، حيث تكاد تغيب اللغات المحلية، والتاريخ الاجتماعي لمناطق الهامش، والسرديات غير المركزية.

وتكشف مراجعة كتب الجغرافيا والتاريخ للمرحلة

المتوسطة – المنشورة بعد 2013 – عن تركيز مكثف على المركز النيلي، مقابل حضور هامشي لأقاليم دارفور، الشرق، جبال النوبة، والنيل الأزرق، وغالبًا ما تُقدَّم هذه المناطق في سياق أمني أو أزمات، لا كفضاءات ثقافية وإنسانية متكاملة.

إقصاء ناعم

هذا الإقصاء، بحسب تربويين، ليس صريحًا، بل «ناعم وخطير».

فهو لا يقول للتلميذ إن ثقافته غير معترف بها، لكنه يتجاهلها بالكامل، ما يُنتج شعورًا بالاغتراب داخل المدرسة، ويُراكم الإحساس بالغبن، وهو ما ربطته دراسات اجتماعية منشورة بجامعة الخرطوم بارتفاع النزعات الاحتجاجية والعنف وسط الشباب.

شرعية غائبة

في هذا السياق، يبرز سؤال الشرعية:

من يملك حق إعادة صياغة عقل أمة في لحظة انهيار؟

ترى أصوات مهنية أن أي عملية تطوير للمناهج دون مؤتمر قومي شامل تشارك فيه القوى التربوية والمجتمعية، تفتقر إلى الحد الأدنى من المشروعية الأخلاقية والسياسية. ويذهب هؤلاء إلى أن العودة لوثيقة 2013 اليوم لا يمكن فصلها عن محاولات إعادة إنتاج النظام القديم عبر بوابة التعليم، خاصة مع غياب أي إعلان عن فتح الوثيقة للنقد العام أو المراجعة المجتمعية.

ضجة واسعة

في هذا المناخ المشحون، أثار تكوين لجنة ما سُمّي بـ«مراجعة المناهج الدراسية» واعتماد وثيقة 2013 جدلًا واسعًا في الأوساط التربوية. وكالت لجنة المعلمين السودانيين الاتهامات للجهات التربوية، وقالت إن اللجنة تتكوّن في معظمها من عناصر تنتمي للمؤتمر الوطني وحركته الإسلامية، ومن بينهم من كان على رأس المركز القومي للمناهج عند إعداد وثيقة 2013، معتبرة أنهم لا يملكون الحياد المطلوب لمهمة تتعلق بمستقبل التعليم وأجياله.

ضعف القدرات

ويرى تربويون أن وثيقة 2013 ليست أساسًا صالحًا للتطوير، وأن وصفها بأنها «شاملة ومتطورة» يتناقض مع التجربة والممارسة المهنية. فهي - بحسبهم - مناهج تقوم على الحفظ والترديد لا على التفكير والتحليل، ولا تراعي التعدد الثقافي واللغوي المكوِّن لهوية السودان، وتضعف قدرات الطالب الذهنية والبحثية، وتُثقل كاهل المعلم بأعباء تتجاوز دوره التربوي الحديث.

عدم شرعية

وأكدت لجنة المعلمين في بيان تلقت (أفق جديد) نسخة منه أن بيئة التطوير غير متوفرة، وأن النظام القائم غير مؤهل، وأن الظروف الحالية لا تسمح بإجراء عملية التطوير المزعومة. كما شددت على أن النظام لا يمتلك الشرعية ولا التوافق الوطني اللازمين لإنجاز مهمة بحجم تطوير المناهج، معتبرة أن التطوير عملية وطنية كبرى لا تقوم بها لجان منبتّة تفتقر إلى التفويض والثقة.

كارثة تعليمية

وقالت اللجنة إن السودان يمر بأكبر كارثة تعليمية وإنسانية في تاريخه المعاصر، ولا تملك أي سلطة انتقالية أو سلطة أمر واقع شرعية تُمكّنها من إجراء تغييرات جذرية في المناهج دون مشاورات وطنية واسعة وشفافة. واستنكرت عودة وثيقة صيغت قبل أكثر من عقد في ظرف سياسي مختلف، واعتبرتها خطوة متعجلة بلا رؤية، ومنحازة لمشروع أيديولوجي رُفض شعبيًا ومهنيًا.

مواكبة العصر

ودعت لجنة المعلمين إلى تبنّي مشروع وطني شامل لبناء منهج حديث يواكب العصر ويحترم التنوع، ويقوم على احترام عقل الطالب وقدرته الابتكارية، وإعلاء التفكير النقدي، ودعم التنوع الثقافي واللغوي، وترسيخ حقوق الإنسان والمواطنة، وربط المعرفة بحياة الطالب والتنمية المستدامة.

مناهج الإقصاء

ورفضت اللجنة السماح بإعادة إنتاج ما سمّته «مناهج الإقصاء»، وأكدت عدم العودة إلى مناهج المؤتمر الوطني وحركته الإسلامية مهما تغيّر شكلها أو عنوانها، معتبرة أن وثيقة 2013 جزء من الأزمة لا جزء من الحل.

ثقافة الأمة

في المقابل، قال مدير مكتب تعليم سابق الإمام عبد الباقي الإمام في تصريح لـ(أفق جديد) إن كل أمة تضع مناهجها وفق توجهات شعبها وثقافتها وهويتها وموروثها الحضاري، مشيرًا إلى أن الدين الإسلامي واللغة العربية عنصران أساسيان في هذا الموروث، مع ضرورة مراعاة مكونات المجتمع المتباين وتضمين ثقافات غير إسلامية وغير عربية، تفاديًا للهيمنة الثقافية التي تثير الغبن وتقود للنزاعات.

مناهج مؤدلجة

من جهتها، اعتبرت الخبيرة التربوية قمرية عمر أن المناهج «مؤدلجة»، ولا تراعي الدرجات العليا من المهمات الذهنية، وتعتمد على التلقين والحفظ، وتُخرج طلابًا سطحيين، مؤكدة أن تدهور التعليم بدأ مع حقبة الإنقاذ حين جرى التخلي عن التكوين العلمي للمناهج كما كان معمولًا به منذ بخت الرضا.

المنهج والمقرر

وتوضح قمرية أن هناك خلطًا بين المنهج والمقرر، فالمنهج يُبنى على سياسات الدولة وأهدافها، ثم تُشتق منه المقررات، لكن ما حدث هو العكس، ما زاد من أعباء المعلم وألغى أدوات التفكير والتحليل، معتبرة أن إهمال التعليم كأولوية وطنية ساهم مباشرة في نشوب الحرب، لأن الجهل وضعف الوعي كانا من أسبابها الجوهرية.

الدفاع الرسمي

في المقابل، يقول مدير المركز القومي للمناهج والبحث التربوي د. معاوية السر قشي إن الوثيقة منشورة ومعتمدة، والمناهج الحالية قائمة عليها، وهي نتاج توصيات المؤتمر القومي للتعليم 2012، ولن تُغيّر إلا بمؤتمر قومي مماثل، مؤكدًا أنها عمل علمي مهني لا علاقة له بالسياسة، وقد اشترك في وضعها وتحكيمها أفضل علماء التربية، وتعتمد مدخل المعايير والتعلم النشط، وترد على كل ما أُثير من اتهامات.

مكي علي إدريس .. شهقة الخيل الاصيلة

عثمان فضل الله

ملخص

لم يكن تأبين مكي علي إدريس في الجامعة الأمريكية بالقاهرة احتفالًا تقليديًا، بل طقسًا ثقافيًا جمع الذاكرة بالفن، وجعل الغناء فعل مقاومة واستدعاء لوطنٍ مُبعد. الكرنفال لم يرثِ شخصًا بقدر ما استعاد تجربة فنية كاملةً، أكدت حضور مكي بوصفه رمزًا لا يغيب.

نشأ مكي في عبري، شمال السودان، وتشكّل وعيه من النوبة بوصفها أرضًا وهوية ولغة. لم يرَ الفن مجالًا منفصلًا، بل مشروعًا متكاملًا يجمع الشعر والموسيقى والتشكيل والتعليم، وينحاز بوضوح للإنسان والأرض دون حياد.

تميّز مشروعه الفني بانحيازه الصريح لقضايا النوبة والسودان، وبلغ ذروته في أعماله المقاومة مثل «إيسب وهيلا» و«كجبار»، حيث تحولت الأغنية إلى بيان سياسي جمالي، يعيش في الشارع والذاكرة الجمعية، ويواجه الظلم والاقتلاع.

في التأبين، اجتمعت النوبة والسودان في مشهد واحد، أكّد أن تجربة مكي مستمرة بعد رحيله. فقد ظل صوته حاضرًا كمسار فني ووجداني، يذكّر بأن الأغنية الصادقة يمكن أن تكون وطنًا، وذاكرة، وأداة شجاعة للمقاومة.

لم يكن المشهد في تلك الليلة الختامية مجرّد احتفالٍ تأبيني يُدار وفق بروتوكول مألوف، بل كان أقرب إلى طقسٍ جمعيٍّ كثيف، تتداخل فيه الذاكرة بالفن، والسياسة بالحنين، والغناء بما يشبه النشيد القديم الذي يُستدعى كلما ضاقت الأرض بأهلها. في رحاب الجامعة الأمريكية بالقاهرة، بدا المكان أوسع من جغرافيته، كأنه امتدادٌ رمزي لبلادٍ أُبعدت قسرًا عن مركزها، لكنها ظلّت حيّة في أصوات أبنائها. هناك، أُسدل الستار على كرنفال تأبين الهرم النوبي مكي علي إدريس، بعد نحو شهرين من الفنون المتدفقة، التي لم ترثِ رجلًا بقدر ما استحضرت تجربة كاملة، وتجديد عهدٍ مع الفن بوصفه فعل مقاومة.

منذ اللحظة الأولى، كان واضحًا أن الغياب هنا ليس هو الموضوع. مكي علي إدريس كان حاضرًا في كل تفصيلة: في الألوان المعلّقة على الجدران، في الإيقاعات التي تجسّ نبض القاعة، في الكلمات التي تُقال ببطء كما لو أنها تُستعاد من عمق بعيد. لم يكن التأبين سردًا لسيرة، بل إعادة تمثيل لمسارٍ طويل اختار فيه صاحبه أن يقف في صف الأرض، والإنسان، واللغة، دون مساومة.

وُلد مكي علي إدريس في مدينة عبري، في شمال السودان، في النصف الثاني من أربعينيات القرن الماضي؛ زمنٍ لم تكن فيه النوبة قد نكبت بجراحها اللاحقة جراءَ تهجيرٍ قاس، وزمنٍ كانت فيه الدولة الحديثة تتشكّل على حسابِ الأطراف. عبري، المدينة النوبية الضاربة في القدم، لم تكن مجرد مكان ميلاد، بل كانت التكوين الأول لخياله الفني. هناك، تعلّم أن النيل ليس مجرّد ماء، بل ذاكرة تسير، وأن الجبل ليس حجرًا، بل شاهدًا صامتًا، وأن اللغة ليست وسيلة تواصل فحسب، بل خزان هوية.

منذ بداياته، لم يتعامل مكي مع الفن بوصفه تخصّصًا أحاديًا. كان شاعرًا يرى الصورة قبل أن يكتبها، وتشكيليًا يسمع اللون قبل أن يضعه على اللوحة، وموسيقيًا يعرف أن الإيقاع لغة قائمة بذاتها. وإلى جانب كل ذلك، كان معلّمًا بالمعنى العميق للكلمة؛ لا يدرّس المناهج بقدر ما يدرّس الحسّ، ولا يلقّن المعرفة بقدر ما يفتح أبوابها. لذلك لم يكن غريبًا أن يظل التعليم حاضرًا في كل محطات حياته، كخيطٍ ناظم يربط الفن بالمسؤولية.

غير أن ما منح تجربة مكي علي إدريس خصوصيتها الفارقة، هو وعيه المبكر بأن الفن، في

السياق النوبي والسوداني عمومًا، لا يمكن أن يكون محايدًا. فالفن الذي لا ينحاز للناس، ولا يتورّط في أسئلتهم الكبرى، يتحوّل سريعًا إلى زينة بلا روح. من هنا، جاء مشروعه الفني مشتبكًا بعمق مع قضايا موطنه النوبي، ومع أسئلة السودان الأكبر: العدالة، والحرية، والحق في الأرض، وكرامة الإنسان.

برز هذا التوجّه بوضوح في عمله الملحمي الشهير «إيسب وهيلا»، الذي مثّل نقطة تحوّل حاسمة في مسيرته. لم يكن العمل مجرّد تجربة غنائية أو شعرية، بل كان بيانًا فنيًا مكتمل الأركان، دعا فيه إلى الثورة ضد الظلم والطغيان، بلغة رمزية لكنها واضحة الدلالة. في «إيسب وهيلا»، وضع مكي الأسس الأولى لما يمكن تسميته بالغناء المقاوم النوبي؛ غناء لا يكتفي بوصف الألم، بل يسعى إلى تجاوزه بالفعل الجماعي.

مع مرور السنوات، تحوّل هذا النهج إلى عنوان ثابت لفنه. وحين جاء انقلاب 1989، وما تبعه من سياسات استبدادية واستهدافٍ ممنهج للنوبيين—ثقافةً وأرضًا ووجودًا—لم يكن مكي من أولئك الذين اختاروا الصمت أو التخفّي خلف المجاز الآمن. على العكس، ازدادت أعماله وضوحًا وحدّة، وصارت الأغنية عنده أشبه بمنشورٍ سياسي مشحون بالجمال.

في تلك المرحلة، قدّم أعمالًا أصبحت جزءًا لا يتجزأ من الذاكرة النوبية الجمعية، مثل «كجبار» التي تحوّلت إلى نشيدٍ ضد الإغراق والاقتلاع، و**«لولِين دقي»** التي استحضرت معنى الفقد بوصفه جريمة سياسية، و**«نوبة أركن ايين»** التي أعادت تعريف الهوية بوصفها فعل مقاومة يومي، و**«يلا أركونا»** التي خاطبت الجماعة لا الفرد، وحوّلت النداء إلى فعل تعبئة.

لم تكن هذه الأغاني تُؤدّى في المسارح وحدها، بل عاشت في الشوارع، وفي القرى، وفي المنافي. كانت تُغنّى في المواكب، وتُردّد في الجلسات، وتنتقل شفهيًا كما تنتقل الحكايات القديمة. ومع تجدّد محاولات النظام لتشييد سدى دال وكجبار، جاء خطاب مكي الفني أكثر مباشرة، كأن الوقت لم يعد يحتمل الالتفاف. في أعمال مثل «آقجنا اورقوناني» و**«نوق نُتو»** و**«سوكر دقرا جرتون»** و**«علي أبونقا»** و**«فنتقل بنجي»**، بلغت اللغة الفنية ذروة تلاحمها مع خطاب المقاومة، حيث صار الصوت نفسه موقفًا، والصمت تواطؤًا مرفوضًا.

هذا المسار لم يكن منفصلًا عن السياق السوداني الأوسع. فحين اندلعت ثورة ديسمبر 2019، كان حضور مكي على إدريس الفني والرمزي حاضرًا بقوة. لم يكن مجرد داعم من بعيد، بل جزءًا من سردية ترى في الفن رافعة أساسية لمواجهة الاستبداد. أسهمت أعماله في تأصيل فكرة أن الثورة ليست فقط صراعًا سياسيًا، بل معركة وعي، وأن الأغنية يمكن أن تكون ذاكرة الثورة وحارسها.

ومع كل هذا الانحياز الصريح للقضايا الكبرى، احتفظ مكي بمساحة إنسانية دافئة في فنه، تجلّت بوضوح في أغانيه العاطفية. لم يكن الغزل عنده هروبًا من الواقع، بل طريقة أخرى لفهمه. خاطب المرأة بوصفها شريكة كاملة، لا موضوعًا للزينة أو التشييء. في رؤيته، المرأة كيان أخلاقي وإنساني، وصنو للرجل في الفعل والحلم. لذلك لم يكن غريبًا أن يردّد قوله النوبي العميق: «دينقل اوقجريدن نوب ادين إدا»، الذي يلخّص فلسفة كاملة في الحب والاحترام. استطاع أن يمزج بين العاطفة والقضايا الاجتماعية، وأن يجعل من الأغنية مساحة توازن بين الخاص والعام.

في كرنفال التأبين، كانت هذه الوجوه كلها حاضرة. لوحات تستعيد القرى الغارقة، وأغانٍ تُعيد تشكيل الغضب في قالب جمالي، وشهادات تُروى لا لتجميل السيرة، بل لتأكيد معناها. وفي الليلة الكبرى بالقاهرة، بدا المشهد كأنه استعادة رمزية لوحدةٍ طالما حلم بها مكي: نوبة مصر ونوبة السودان في قاعة واحدة، وسودانيون من كل السحنات والقبائل، يجمعهم صوتٌ واحد وتجربة واحدة.

لم يكن الحضور النوبي طاغيًا عددًا فحسب، بل معنى. كان إعلانًا صامتًا بأن هذه الثقافة، رغم كل محاولات الطمس، ما تزال قادرة على إنتاج رموزها، وحماية ذاكرتها. وحين انضم الآخرون من بقية السودان، اكتمل المشهد: هوية لا تُغلق على نفسها، بل تتّسع كلما كانت أكثر ثقة بجذورها.

مع نهاية الليلة، لم يبدُ أن أحدًا يريد المغادرة سريعًا. ظلّ الناس يتبادلون الحديث، يستعيدون مقاطع من الأغاني، يقفون أمام اللوحات كأنهم يودّعون صاحبها للمرة الأخيرة، وهم يعرفون في قرارة أنفسهم أن الوداع هنا ليس نهائيًا. لأن مكي على إدريس، في جوهره، لم يكن فردًا عابرًا في تاريخ الفن النوبي والسوداني، بل مسارًا متصلًا، وتجربةً ستظل تُستدعى كلما احتاج الناس إلى أغنية تقول لهم إن الأرض تستحق، وإن الجمال يمكن أن يكون شجاعًا.

هكذا انتهى الكرنفال، لكن الحكاية لم تنتهِ. فمن اختار أن يجعل الفن نشيد مقاومة، لا يُغلق عليه الستار. يبقى صوته ممتدًا، يتردّد في الأزمنة الصعبة، ويذكّر الجميع بأن الأغنية، حين تُقال بصدق، يمكن أن تكون وطنًا مؤقتًا، وسلاحًا، وذاكرة لا تُغرق.

من الفوضى إلى الاحتراف
إعادة هندسة القطاع الأمني والعسكري في السودان 2 - 5

د. عصام الدين عباس

ملخص

يقدّم المقال تشخيصًا شاملًا للواقع الأمني والعسكري في السودان بوصفه واقعًا مأزومًا يتسم بالتشظي البنيوي، وتعدد مراكز القوة، وضعف الاحترافية، وغياب الشفافية والمساءلة. هذا الواقع لا يُطرح فقط كأزمة قائمة، بل كنقطة انطلاق ضرورية لفهم ما يجب تغييره تمهيدًا لإعادة بناء قطاع أمني حديث وموحد يستعيد سلطة الدولة وثقة المجتمع.

يبرز الكاتب ضعف الكفاءة المهنية نتيجة التسييس المزمن، واعتماد الولاءات بدل المعايير، ما أدى إلى سوء التخطيط، وتعدد القرار، واتساع الفجوة بين المؤسسات الأمنية والمجتمع. وتفاقم ذلك مع انعدام الشفافية والمساءلة، وتداخل الأمن بالسياسة والاقتصاد، مما رسّخ ثقافة الإفلات من العقاب وعمّق فقدان الثقة الشعبية.

يتناول أثر تغلغل الحركة الإسلامية في المؤسسة العسكرية منذ 1989، وتحويلها إلى أداة تمكين حزبي عبر تسييس القيادات، وإنشاء قوى موازية، وربط العقيدة العسكرية بالمشروع الأيديولوجي. هذا المسار أسهم في إضعاف الحرفية، وخلق جيوش متوازية، وربط السلاح بشبكات مصالح واقتصاد حرب، جعلت استمرار الصراع أكثر ربحية من إنهائه.

يخلص إلى أن تعدد الجيوش والميليشيات، واقتصاد الحرب، وضعف الثقة المجتمعية، وغياب التنسيق المؤسسي، كلها عوامل قوّضت احتكار الدولة لاستخدام القوة وأضعفت سيادة القانون. ويؤكد أن أي إصلاح حقيقي يتطلب تفكيك إرث التمكين، وتوحيد القوات، وبناء احتراف مهني، وتعزيز الرقابة المدنية والشراكة المجتمعية كطريق نحو أمن مستدام.

الإطار التحليلي: أين نحن، وماذا نريد؟

يوصف المشهد الأمني والعسكري في السودان بالواقع المأزوم حيث التشظي البنيوي، وتضارب مراكز القوة، وتراجع الاحترافية، مع غياب الشفافية وتعدد الجيوش وضعف الثقة المجتمعية وانعدام التنسيق المؤسسي. هذا الراهن، الذي يمثّل نقطة الانطلاق في الدراسة، لا يُقرأ بوصفه توصيفًا للأزمة فحسب، بل كمنصة تأسيس ضرورية لفهم ما يجب تغييره وما يجب أن يُبنى من جديد. أمام هذا الواقع تقف الرؤية المستقبلية كأفق طموح تتطلع إليه نظرية التغيير، حيث تُستعاد سلطة الدولة، وتُبنى قوات مهنية وموحدة تخضع للقانون وتكسب ثقة المواطنين من خلال الشفافية والمساءلة والتكامل المؤسساتي. أما الطريق الرابط بين الحاضر المأزوم والمستقبل المرتجى فيمر عبر إصلاح مؤسسي جذري، وتطوير سياسات وإجراءات رقابية واضحة، وبناء قدرات مهنية متقدمة، وإعادة دمج أو تفكيك القوات غير النظامية، وتعزيز الثقة المجتمعية كشريك لا متلقٍ فقط للقرار الأمني. بذلك يشكّل هذا الإطار التحليلي خارطة إنتقال واعية بين ما هو كائن وما يجب أن يكون، متدرّجًا من تشخيص الأزمة إلى رسم مسار عملي للعبور نحو قطاع أمني حديث قادر على حماية الدولة والمجتمع وضمان سلام مستدام.

الواقع المأزوم:
نقطة الانطلاق لبناء قطاع أمني حديث

تعاني المؤسسة الأمنية والعسكرية في السودان من التشظي وضعف كفاءة واحترافية أجهزتها، مع نقص في الشفافية والمساءلة، وانتشار القوات

غير النظامية، مما يؤدي إلى إنخفاض الثقة العامة ويحد من قدرة الدولة على حماية المواطنين والحفاظ على الأمن والاستقرار.

ضعف الاحترافية

لا جدال إن قضية ضعف الكفاءة والاحترافية هي إحدى أكثر الإشكالات عمقاً وتأثيراً. فالأجهزة الأمنية والعسكرية تعاني من اختلالات بنيوية في منظومات التدريب والتأهيل، وافتقار للمعايير المهنية الموحدة التي تضمن الانضباط، وتراتبية اتخاذ القرار، والتحلي باخلاقيات المهنة. لقد أسهمت عقود من التسييس، وغياب نظم الاختيار المبنية على الكفاءة، واعتماد الولاءات الضيقة بدلاً عن المعايير المهنية، في إضعاف القدرات المؤسسية وتآكل الخبرة الفعلية اللازمة لإدارة الأمن والدفاع بجدارة. انعكس ذلك بشكل واضح في سوء التخطيط العملياتي، تعدد مراكز القرار، ضعف منظومة المعلومات والاستخبارات، واتساع الفجوة بين الأجهزة الرسمية والمجتمعات المحلية التي يفترض بها أن تحميها. ونتيجة لذلك، أصبح القطاع الأمني عاجزًا عن أداء مهامه الأساسية في حفظ الاستقرار، وتوفير حماية فعالة للمدنيين، والاستجابة الاستراتيجية للمهددات الأمنية المعقدة التي تواجه البلاد.

انعدام الشفافية والمساءلة

إلى جانب ضعف الكفاءة والاحترافية، يشكّل انعدام الشفافية والمساءلة أحد أكثر مظاهر الخلل رسوخًا في القطاع الأمني والعسكري السوداني. فالمؤسسات الأمنية تعمل غالبًا ضمن نطاق مغلق ومحصّن من الرقابة المدنية، ما يجعل اعمالها، قراراتها، وميزانياتها بعيدة عن متناول التدقيق العام. هذا الغياب للمساءلة أتاح مساحة واسعة لارتكاب التجاوزات والانتهاكات دون رادع، وأسّس لثقافة الإفلات من العقاب داخل هياكل القوة. كما أن تضارب المصالح، والتداخل بين العمل العسكري والسياسي والاقتصادي، خلق بيئة يتغذى فيها الفساد والمحسوبية، وتنهار فيها ثقة المواطنين بالمؤسسة الأمنية. إن انعدام الشفافية والمساءلة لا يضعف فقط قدرة الدولة على إدارة أمنها باستدامة، بل يشكّل عقبة مركزية أمام أي مسار إصلاحي يسعى لبناء قطاع أمن ودفاع مهني وخاضع لسلطة القانون.

تغلغل الإسلاميين في المؤسسة العسكرية وتحويلها إلى أداة للتمكين السياسي

منذ انقلاب 1989 وحتى انفجار الحرب الأخيرة، شهدت المؤسسة العسكرية السودانية اختراقًا واسعًا من قبل الحركة الإسلامية التي أعادت هيكلة القوات المسلحة والأجهزة الأمنية وفق مشروع تمكين حزبي لا وطني. وقد تمت عملية الاختراق عبر ثلاثة مسارات رئيسية:

اسناد المناصب القيادية داخل الجيش والشرطة والاستخبارات على أساس الولاء الأيديولوجي،

إنشاء قوة موازية غير خاضعة للتراتبية العسكرية التقليدية (مثل الدفاع الشعبي و الدعم السريع)،

أسلمة العقيدة العسكرية وربطها بالمشروع السياسي للحركة وليس بمفهوم الدولة الوطنية.

هذا التغلغل أدى إلى تسييس القرار العسكري وإضعاف الحرفية، كما أنتج جيشًا منقسمًا داخليًا بين مخلصين للمشروع الحزبي وآخرين للمؤسسة المهنية. ومع الوقت، ظهرت أذرع قتالية وأمنية تتبع لدوائر حزبية واقتصادية لا للدولة، مما مهّد الطريق لاحقًا لوجود جيوش متوازية وميليشيات عقائدية واقتصادية. وبفعل هذا التمكين الطويل، تراجعت المعايير المهنية في الترقية والاختيار، وتحوّل الجيش إلى مجال نفوذ سياسي واقتصادي مغلق، مرتبط بشبكات تمويل خارجية وباقتصادات حرب داخلية عززت قدرته على الاستقلال عن الدولة لا الاندماج فيها.

إن أثر التغلغل الإسلاموي لا يتمثل فقط في الماضي، بل إن بقايا شبكات الولاء داخل المؤسسة لا تزال حاضرة في مشهد الصراع. ولذا فإن أي إصلاح بنيوي للقطاع الأمني لا يمكن أن ينجح دون تفكيك إرث التمكين الحزبي، وتحويل الولاء داخل الجيش من الولاء العقائدي إلى الولاء الوطني، عبر إصلاح جذري يمس العقيدة العسكرية، نظم التعيين، الترقيات، التدريب، والرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية.

تعدد الجيوش والمليشيات

في السودان يتجلى الخلل الأمني في تعدد الجيوش والمليشيات المسلحة، حيث لم يعد السلاح مقصورًا على مؤسسة عسكرية واحدة ذات قيادة موحدة، بل تمدد عبر طيف متنوع من التشكيلات النظامية وشبه النظامية وغير النظامية. فإلى جانب الجيش الرسمي برزت قوات موازية تمتلك شرعية قانونية أو شرعية الأمر الواقع، كما نمت فصائل مسلحة مرتبطة بمرجعيات سياسية أو قبلية أو اقتصادية، وتجاورت معها مجموعات مسلحة تعمل خارج

منظومة الدولة كليا في شكل ميليشيات محلية تسيطر على الموارد وتتحكم في الممرات. هذا التعدد خلق بيئة أمنية مفككة ومتناحرة أكثر من كونها مؤسسات وطنية منسجمة، حيث باتت القوة موزعة بين جيوش موازية وكتائب خاصة وميليشيات مناطقية. ومع غياب عقيدة عسكرية موحدة، وتباين مستويات التدريب والانضباط، أصبحت سلاسل التحكم والقيادة افقية لا راسية، وازدادت المنافسة على الشرعية والموارد، وصولًا إلى صدام مباشر بين القوات التي يُفترض أن تحمي الدولة ذاتها. وتبعا لذلك تراجعت قدرة الحكومة على احتكار استخدام القوة، وتوسع نفوذ العنف كأداة سياسية واجتماعية، ما أضعف سيادة القانون، وفتح المجال لانشطة غير مشروعة، محولا العنف من تهديد يجب إيقافه إلى وسيلة استدامة وبقاء. بهذه الصورة يصبح أمن البلاد مرتهنًا لتعدد البنادق لا لوحدة القرار الوطني.

اقتصاد الحرب والنشاط المشبوه

شهد مطلع الالفينات انفلات واضح في الوضع الأمني في دارفور مصحوبا بتخلق ونشوء حركات مسلحة امتهنت الاتجار غير المشروع والتهريب والنهب كوسائل لتوفير الدعم اللوجستي لانشتطتها. في المقابل، سمحت حكومة الإسلاميين ببمؤسسة العسكرية والأمنية بالتوسع في أنشطة اقتصادية متعددة مما قاد لتنامي واذدهار الاقتصادي الموازي لاقتصاد الدولة الرسمي. تحولت المؤسسات المسلحة – الرسمية وغير الرسمية – من أجهزة يفترض أن وظيفتها حماية الدولة والمواطن، إلى فاعلين اقتصاديين يمتلكون شبكات مصالح مستقلة ترتبط بالتعدين، التهريب الحدودي، الرسوم غير القانونية، وحركة الموارد الإستراتيجية كالذهب والوقود. وبدل أن يكون السلاح أداة لفرض القانون، أصبح ضمانة لديمومة الريع والعوائد الاقتصادية، مما خلق تشوّها في بنية القرار العسكري، إذ بات الاستمرار في الحرب أكثر ربحية من نهايتها.

هذا الاقتصاد الموازي ولّد بيئة أمنية مشوهة، تدفع الفصائل المسلحة نحو التوسع لا الاندماج، وتغريها بالاحتفاظ بالقوة المسلحة كأصل استثماري لا كتكليف دستوري. ومع تعدد الجيوش وتفكك سلطة الدولة، أصبحت القوة تضمن الوصول للموارد لا عبر القانون، بل عبر السيطرة على الأرض والممرات، ما جعل العنف وسيلة للمنافسة الاقتصادية، ورسّخ ثقافة الإفلات من العقاب.

ضعف الثقة المجتمعية

تواجه المؤسسات الأمنية والعسكرية ثقة محدودة من معظم المجتمع المدني السوداني. فقد تراكمت على مدى سنوات طويلة تجارب من الانتهاكات، والتسييس، وتغليب المصالح الفئوية على الصالح العام، مما ولّد فجوة عميقة بين المجتمع ومؤسسات يفترض أن تكون حامية له لا خصمًا أمامه. ضعف الشفافية وغياب آليات المساءلة، إلى جانب سجل من التعامل العنيف مع الاحتجاجات والمطالب الشعبية، جعل قطاعات واسعة من المواطنين تنظر إلى الأجهزة الأمنية بعين الريبة والخوف لا بعين الثقة والاطمئنان. كما ساهم انعدام التمثيل العادل داخل هذه المؤسسات، وغياب قنوات تواصل مستدامة مع المجتمع المدني، في تعميق هذا الشرخ وتقويض إمكانية الشراكة في بناء الأمن. ونتيجة لذلك، تراجع التعاون المجتمعي في الإبلاغ، وتضاءلت فرص تحقيق تسويات سلمية للنزاعات المحلية، وتقلّص الدعم الشعبي لأي جهود إصلاحية.

غياب التنسيق المؤسسي

يمثّل ضعف التنسيق بين الأجهزة الأمنية المختلفة وبين القوات العسكرية والمدنية تحديًا بنيويًا يعرقل فعالية منظومة الأمن والدفاع في السودان. فغياب آليات واضحة لمشاركة المعلومات وصناعة القرار المشترك يخلق ثغرات واسعة في الاستجابة للمهددات الأمنية، ويؤدي إلى تكرار الجهود أو تعارضها، بل وإلى تدخلات متوازية تُربك الجهاز التنفيذي بدل أن تعززه. وفي كثير من الأحيان تعمل القوات النظامية والأجهزة الشرطية والاستخباراتية وفق منظومات منفصلة، لكل منها قنوات قيادة مستقلة وأولويات عملياتية خاصة، مما يقلل من القدرة على التخطيط الاستراتيجي المتكامل، ويضعف سرعة وكفاءة الاستجابة للطوارئ. كما يساهم التنافس المؤسسي، وتضارب الصلاحيات، وغياب مركز موحد للقيادة والسيطرة، في إطالة أمد النزاعات المحلية، وتوسيع دائرة المخاطر التي يمكن احتواؤها لو توفّر تنسيق فعّال. أما العلاقة بين الأمنيين والعسكريين من جهة، والسلطات المدنية من جهة أخرى، فهي غالبًا مضطربة وتفتقر لآليات واضحة للرقابة والتعاون، مما يعيق بناء سياسات أمنية شاملة تستجيب لأولويات المجتمع والدولة معًا.

ديسمبر تفزعهم.. لذلك يصرخون ويشتمون

حيدر المكاشفي

ملخص

يرى الكاتب أن ذكرى ثورة ديسمبر تحلّ كل عام بوصفها امتحاناً كاشفاً لأعدائها، إذ تثبت أن الثورة لم تمت رغم الحرب والخراب. خروج السودانيين للاحتفال بها، حتى في أقسى الظروف، أعاد إحياء أدوات القمع القديمة، وكشف خوف السلطة ومن يدور في فلكها من الهتاف والذاكرة.

يوضح أن الهجوم العنيف على ديسمبر وثوارها لا ينبع من أخطاء ارتكبوها، بل من كونهم يذكّرون خصومهم بهزيمة لم يتجاوزوها بعد، وأن خطاب الشتم والتحريض ليس رأياً سياسياً، بل امتداد للحرب ومحاولة لقلب الحقائق، بتصوير الجلاد ضحية والثورة جريمة.

يشير الكاتب إلى أن أعداء ديسمبر تتركز سهامهم على القوى المدنية لأنهم يدركون أن جوهر الحرب استهدف حلم الدولة المدنية الديمقراطية. وهم يتوهمون أن القمع والشتائم يمكن أن تمحو وعياً جمعياً تراكم، وأن العنف قادر على إعادة شرعية سقطت.

يخلص إلى أن ديسمبر لم تعد حدثاً عابراً، بل صارت معياراً أخلاقياً ووعياً راسخاً يسكن العقول والذاكرة. لذلك تخيف خصومها، وكلما عاد اسمها اتسع صراخهم، لأنها تذكّرهم بأن شعباً عرف الحرية لن يقبل العودة إلى حكم العصا والخديعة.

هلت علينا يوم الجمعة الماضي الذكرى السابعة لثورة ديسمبر المجيدة، ولم ولن تكون ذكرى ديسمبر مجرد مناسبة عابرة في تقويم الذاكرة الوطنية، بل ستظل كما في كل مرة اختباراً فاضحاً لاعدائها وكارهيها، وكشفاً جديداً لهشاشة خطابهم وارتباكهم المزمن أمام حقيقة واحدة لم يستطيعوا ابتلاعها، وهي أن ديسمبر لم تمت، ولن تموت، فقد خرج السودانيون يحتفلون بثورتهم داخل السودان في عدد من المدن والانحاء رغم الحرب ورغم الخراب ورغم الخوف، وللاسف خرجت معهم كالمعتاد أدوات القمع القديمة ذاتها، شرطة تواجه الهتاف بالعصي والغاز والاعتقالات، وسلطة ترى في الارجوزة جريمة والهتاف جناية، وفي الشعار خطراً وجودياً.

كما انبرى أنصار النظام البائد من بقايا الفلول والكيزان مسعري الحرب، لشتم الثوار والتحريض ضدهم، ليس لأن الثوار أخطأوا، بل لأنهم تجرأوا على التذكير بالثورة التي تقض مضجعهم، فقد خرج السودانيون يحتفلون بثورتهم داخل السودان في عدد من المدن والانحاء رغم الحرب ورغم الخراب ورغم الخوف، وللاسف خرجت معهم كالمعتاد أدوات القمع القديمة ذاتها، شرطة تواجه الهتاف بالعصي والغاز والاعتقالات، وسلطة ترى في الارجوزة جريمة والهتاف جناية، وفي الشعار خطراً وجودياً. كما انبرى أنصار النظام البائد من بقايا الفلول والكيزان مسعري الحرب، وجوقة الشتم والتحريض من بقايا نظام سقط سياسياً ونفسياً واخلاقياً،

نظام ما زال يعيش صدمة الهزيمة، ويتغذى على الكراهية، ويكتب خطابه السياسي من قاموس الهمباتة والعنقالة والفاتيات في الردحي والسباب لشتم الثوار والتحريض ضدهم، يصفقون للهراوات، ويهللون للغاز، ويطالبون بالمزيد من القمع، ليس لأن الثوار أخطأوا، بل لأنهم تجرأوا على التذكير بالثورة التي تقض مضجعهم. إن هؤلاء الذين يهاجمون ديسمبر اليوم، هم أنفسهم الذين خافوا منها بالأمس ثم حاولوا دفنها بانقلاب اكتوبر 2021 ولما فشلوا، حاولوا اخيرا إحراقها بالحرب. إنهم لا يكرهون الثوار لأنهم فوضويون كما يدعون، بل لأن الثوار كشفوا زيف (دولتهم الرسالية) وفضحوا كذبة (المشروع الحضاري) أو الاحرى الاستهبالي، وأسقطوا قداسة السلطة الغاشمة من فوق عرشها الوهمي. وخطاب الشتم والتحريض الذي ولغوا فيه ضد ثوار ديسمبر لم يكن رأياً سياسياً، بل هو امتداد مباشر للحرب، وسلاح آخر من أسلحتها. هو محاولة دنيئة لإعادة تعريف الجلاد كضحية، والضحية كخائن، والثورة كجريمة. هو خطاب العاجز الذي لم ينتصر في السياسة، ولا في الشارع، ولا في التاريخ، فاختار أن ينتقم بالكلمات، بعدما فشل في إسكات الهتاف. وأكثر ما يفضح هؤلاء أنهم لا يوجهون سهامهم نحو أسباب الحرب الحقيقية، ولا نحو من أشعلها، بل نحو القوى المدنية، ونحو ديسمبر تحديداً. ذلك لأنهم يعرفون في قرارة أنفسهم أن هذه الحرب، مهما لبست من شعارات مخاتلة، إنما استهدفت في جوهرها القضاء على حلم الدولة المدنية الديمقراطية، وإعادة عقارب الساعة إلى ما قبل الثورة، ولو على جماجم الناس والمدن والقرى. وأن هذه الحرب موجهة بالأساس لمحاربة القوى المدنية والسياسية الداعية للحكم المدني الديمقراطي، وليس مليشيا الدعم السريع كما يتوهم بعض (المخمومين) والغشيمين، المنساقين كالقطيع بلا وعي ولا تدبر ولا تفكر خلف مزاعم الكيزان والفلول مشعلي الحرب، ومن عجب فما من حديث مكتوب أو ملفوظ يصدر من هؤلاء إلا وتجده موجها بالأساس لسب وشتم وشيطنة القوى المدنية والديمقراطية، وليس ضد الدعم السريع الذي أعلنوا صراحة وتلميحاً أن لا مشكلة لديهم معه ويمكن أن يتصالحوا ويتحالفوا معه إن عاد كسابق عهده إلى موالاتهم وحمايتهم، ثم أن هؤلاء البلابسة المدلسين يظنون واهمين أن حربهم هذه ستقضي على الثورة بكل أهدافها وعلى الثوار بكل شعاراتهم وهتافاتهم، ولكن هيهات فجذوة الثورة ستبقى مشتعلة ومتوهجة ولن يخمدها رماد حربهم القذرة، فهم يخطئون أو يتوهمون أن القمع كفيل بإخراس الذاكرة، وأن الشتائم تصنع شرعية، وأن العنف يعيدهم إلى الحكم. يظنون أن منع احتفال، أو تفريق موكب أو سب ثائر، يمكن أن يمحو حقيقة راسخة هي أن ديسمبر لم تكن لحظة غضب، بل وعياً جمعياً، وأن الوعي لا يقمع، بل يتراكم. أما أولئك الذين يهددون الثوار بأنهم لن يهتفوا (مدنيا!!!!) إن عادوا، فنقول لهم الهتاف لا يسكن الحناجر فقط، بل يسكن العقول، والقلوب، والذاكرة. و(مدنيا!!!) لم تعد مجرد شعار، بل صارت معيارا أخلاقيا يفصل بين من يريد دولة، ومن يريد غنيمة. وديسمبر لا تحتاج لمن يدافع عنها، لأنها تدافع عن نفسها بنفسها، في كل مرة يخرج فيها شاب أو شابة، عزل إلا من إيمانهم، ليقولوا لا. لكنها في المقابل تفضح أعداءها بلا رحمة، تفضح جبنهم، وحقدهم، وخوفهم من شعب لم يعد يقبل أن يحكم بالعصا، أو بالخديعة، أو ان يتم استكراده باسم الدين. الأكثر إثارة للسخرية أن هؤلاء الذين يدعون الدفاع عن الدولة، بينما لا يرون فيها سوى جهاز قمع. الدولة عندهم ليست قانونا ولا مؤسسات ولا عدالة، بل شرطي قامع، وبندقية منفلتة، ومنبر شتائم. وحين تذكرهم ديسمبر بأن الدولة يمكن أن تكون شيئا آخر، يصابون بالهلع فيشتمون. يشتمون لأنهم يعرفون الحقيقة التي يحاولون إنكارها أن هذه الحرب، التي نفخوا كيرها وباركوا نارها، لم تكن يوما من أجل السيادة ولا الكرامة، بل كانت محاولة يائسة لإجهاض ثورة لم يستطيعوا هزيمتها سياسيا. ولأنهم فشلوا في قتل ديسمبر بالانقلاب، حاولوا دفنها تحت ركام الحرب، وحين فشلوا أيضا، لم يبق لهم سوى الشتيمة. يهددون الثوار لانهم يتوهمون أن الهتاف يُمنع بالقرار، وأن الوعي يُقمع بالرصاص. لم يتعلموا شيئا، ولم ينسوا شيئا، لأن الهزيمة لم تتحول لديهم إلى مراجعة، بل إلى حقد. من يشتم ديسمبر وثوارها اليوم، لا يدافع عن وطن، بل يدافع عن امتيازات ضائعة. ومن يحرض ضد الثوار، لا يخاف على الأمن، بل يخاف من الحرية. ومن يبرر قمع الاحتفال، إنما يعلن دون أن يدري عجزه عن مواجهة الفكرة فيلجأ إلى العصا. وديسمبر لا تحتاج لمن يثبت شرعيتها، شرعيتها مكتوبة في الشوارع، وفي دماء الشهداء، وفي ذاكرة شعب جرب حكمهم فعرف الفرق. أما هم فسيظلون يدورون في حلقة الشتم ذاتها، كلما مرت ذكرى، وكلما خرج هتاف، وكلما تذكر الناس أن هذا البلد يستحق أفضل من جلاديه. وفي ذكراها السابعة، تبدو الحقيقة أكثر وضوحا من أي وقت مضى، ديسمبر لم تعد حدثا بل صارت كابوسهم الدائم. ولهذا كلما ضاق بهم الخوف اتسع قاموس الشتائم. فديسمبر تخيفهم.. ولهذا يصرخون..

السودان 2026: عام الاحتمالات المفتوحة بين هدنة دولية وإعادة إنتاج الحرب (1-2)

طاهر المعتصم

ملخص

السودان على أعتاب 2026: يدخل السودان العام الجديد في حالة هشة تاريخياً، حيث تحولت الحرب المستمرة منذ أبريل 2023 من صراع على السلطة إلى أزمة دولة شاملة، تتقاطع فيها مصالح الداخل مع الضغوط الإقليمية والدولية، وسط تحذيرات الأمم المتحدة من "أكبر كارثة إنسانية في العالم". السؤال الرئيسي يبقى حول قدرة القوى المؤثرة على وقف الحرب أم أن السودان متجه نحو واقع تقسيم فعلي.

يشير الكاتب إلى توسع النزاع من العاصمة إلى دارفور وكردفان والنيل الأزرق، مع انهيار شبه كامل للدولة ونزوح أكثر من 10 ملايين شخص، ما جعل السودان قضية ساخنة على طاولة العواصم الكبرى، ليس فقط لأسباب إنسانية، بل لتهديده استقرار القرن الأفريقي والبحر الأحمر وأمن دول الجوار، وعلى رأسها مصر.

يوضح أن الولايات المتحدة والسعودية والإمارات ومصر هدنة إنسانية أولية وثم عملية انتقالية سياسية شاملة، مع فصل المسار الإنساني عن السياسي. لكن التحفظات داخل معسكر بورتسودان، خاصة من الإسلاميين وقادة الحركات المسلحة، تكشف صراعاً حول شكل التسوية ومن سيستفيد أو يدفع ثمنها.

يرى الكاتب أن قائد الجيش عبد الفتاح البرهان يسعى لإعادة التموضع دولياً من خلال لقاءات مع مستشارين أميركيين والرئيس المصري، مؤكدًا على وحدة السودان وحماية الجيش ومؤسسات الدولة. السعودية أعادت الزخم للملف السوداني، مستفيدة من علاقاتها المتوازنة مع الأطراف الإقليمية وقدرتها على مخاطبة الجيش بلغة الأمن الاستراتيجي، بالتوازي مع الجهود الأميركية لإنهاء الحرب.

يدخل السودان عام 2026 وهو يقف عند واحدة من أكثر لحظاته التاريخية هشاشة منذ الاستقلال. فالحرب المندلعة منذ 15 أبريل (نيسان) 2023 لم تعد مجرد صراع على السلطة بين طرفين مسلحين، بل تحولت إلى أزمة دولة شاملة، تتقاطع فيها رهانات الداخل مع حسابات الإقليم وضغوط النظام الدولي. وفي ظل توصيف الأمم المتحدة لما يجري في السودان باعتباره "أكبر كارثة إنسانية في العالم"، يصبح السؤال المركزي مع اقتراب العام الجديد: هل تملك القوى المؤثرة أدوات حقيقية لوقف الحرب، أم أن السودان يتجه نحو تثبيت وقائع تقسيم فعلي بحكم الأمر الواقع

من حرب داخلية إلى ملف دولي يحظى بإهتمام

خلال العامين الماضيين، تدرجت الحرب السودانية من صراع عسكري محدود في العاصمة إلى نزاع متعدد الجبهات، شمل دارفور وكردفان وأطراف النيل الأزرق، مع انهيار شبه كامل لمؤسسات الدولة، ونزوح أكثر من عشرة ملايين شخص داخلياً وخارجياً. هذا التدهور السريع جعل السودان ينتقل من خانة «الأزمات المنسية» إلى أحد الملفات الساخنة على طاولة العواصم الكبرى، ليس فقط لأسباب إنسانية، بل لما يحمله الانهيار السوداني من تهديد مباشر لاستقرار القرن الأفريقي والبحر الأحمر، وللأمن القومي لدول الجوار، وعلى رأسها مصر

في هذا السياق، جاءت خارطة الطريق التي أقرتها "الرباعية الدولية" في 12 سبتمبر (أيلول) 2025 – الولايات المتحدة، والسعودية، والإمارات، ومصر – كمحاولة لإعادة ضبط المسار، عبر الانتقال من إدارة الأزمة إلى السعي لحل تدريجي، يبدأ بوقف القتال قبل الانتقال إلى السياسة

خارطة الرباعية: توافق خارجي وتحفظ داخلي

تنص خارطة الرباعية على هدنة إنسانية أولية لمدة ثلاثة أشهر، تفضي إلى وقف دائم لإطلاق النار، ثم إطلاق عملية انتقالية سياسية شاملة تنتهي خلال تسعة أشهر بتأسيس حكومة مدنية مستقلة. من حيث البناء النظري، تبدو الخارطة متوازنة، إذ تفصل بين المسار الإنساني والمسار السياسي، وتمنح الأولوية لحماية المدنيين وإيصال المساعدات

غير أن الإشكال الحقيقي لم يكن في نص الخارطة، بل في استقبالها داخل معسكر بورتسودان. فبعض حلفاء الجيش السوداني لم يروا مصالحهم ممثلة في هذا المسار. الإسلاميون، بقيادة علي كرتي، يخشون أن تفضي أي عملية سياسية برعاية دولية إلى إقصائهم مجدداً من المشهد، بعد أن أعادوا بناء نفوذهم جزئياً في ظل الحرب. كما أن بعض قادة الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا 2020، وعلى رأسهم مني أركو مناوي، ينظرون بقلق إلى ترتيبات انتقالية قد تعيد خلط الأوراق على حساب مواقعهم الحالية

هذه التحفظات لا تعبّر عن رفض للسلام بقدر ما تعكس صراعاً حول "شكل النهاية": من يخرج رابحاً، ومن يدفع ثمن التسوية

البرهان وإعادة التموضع السياسي

في هذا المناخ المعقد، تحرك قائد الجيش عبد الفتاح البرهان بخطوات محسوبة، تعكس إدراكه لتغير ميزان الضغوط. لقاؤه مع مسعد بولس، كبير مستشاري الرئيس الأميركي دونالد ترمب لشؤون الشرق الأوسط وأفريقيا، في زيورخ، ثم زيارته إلى الرياض، أعقبها خلال 24 ساعة لقاء الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في القاهرة، تشي بمحاولة واضحة لإعادة التموضع، لا القطيعة مع المسار الدولي.

البرهان يسعى إلى تقديم نفسه كشريك مشروط في أي تسوية، لا كطرف معرقل. وهو يركز في خطابه على ثوابت يراها غير قابلة للتفاوض: وحدة السودان، الحفاظ على مؤسسات الدولة، ومنع تفكك الجيش. في هذا السياق، لعبت النرويج – وفق مصادر مطلعة – دوراً مهماً في إزالة الجفوة بين البرهان والفريق الأميركي، وتهيئة أجواء أقل توتراً للحوار

الدور السعودي: إعادة الزخم للملف السوداني

زيارة البرهان إلى الرياض لا يمكن قراءتها بمعزل عن التحرك السعودي الأوسع. فالسعودية، التي باتت أكثر حضوراً في ملفات الوساطة الإقليمية، تنظر إلى السودان باعتباره جزءاً من أمن البحر الأحمر، وأي فوضى ممتدة فيه تشكل تهديداً مباشراً لمصالحها الاستراتيجية

إعادة الزخم للملف السوداني جاءت بعد لقاء ولي العهد السعودي بالرئيس الأميركي، وطلبه تدخلاً مباشراً لوقف الحرب. الرياض هنا لا تنافس واشنطن، بل تعمل على استكمال أدوات الضغط، مستفيدة من علاقاتها المتوازنة مع الأطراف الإقليمية، وقدرتها على مخاطبة المؤسسة العسكرية السودانية بلغة أقرب إلى حساباتها الأمنية

فلنغنِّ.. للسلام والثورة

«الموسيقى والكلمة في مواجهة الرصاصة»

أفق جديد

لم يكن مساء كمبالا مساءً عاديًا. كان مساءً خرج فيه الزمن عن رتابته، وتقدّم فيه الحلم خطوة إلى الأمام، فيما تراجعت الحرب — ولو قليلًا — أمام قوة لا تُقاس بالمدافع ولا تُهزم بالقنابل: قوة الموسيقى والكلمة. هناك، في العاصمة الأوغندية، انطلق كرنفال الحب والسلام، حدثٌ بدا منذ لحظته الأولى وكأنه رسالة مفتوحة من السودانيين إلى العالم، مفادها أن هذا الشعب، رغم النزيف، لا يزال قادرًا على الغناء، وعلى تحويل الألم إلى معنى، واللجوء إلى وعد.

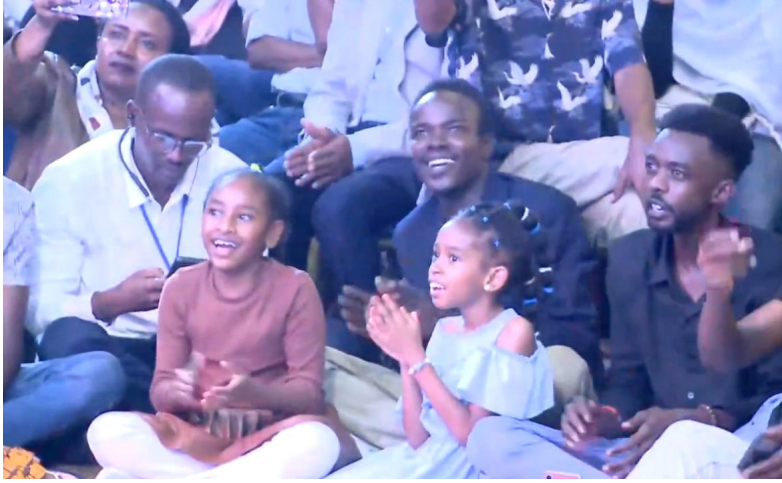

في فضاءٍ اكتظّ بالحنين، تلاقت وجوه سودانية جاءت من جهات المنافي البعيدة، تحمل الوطن في الذاكرة، وفي اللهجة، وفي نظرة العين التي لا تخطئ طريقها نحو الخرطوم، أو دارفور، أو الجزيرة، أو الشرق، أو الشمال. كمبالا، تلك المدينة التي صارت محطة عبور لآلاف السودانيين الفارّين من جحيم الحرب، تحوّلت مساء أمس إلى عاصمة رمزية لوطنٍ مؤقت، وطنٍ تصنعه الأغنية حين تضيق الجغرافيا.

لم يكن الكرنفال فعالية فنية بالمعنى التقليدي، بل كان فعلًا سياسيًا وأخلاقيًا، موقفًا واضحًا في زمن الالتباس. عنوانه العريض: الحب والسلام، وخصمه المعلن: الحرب والموت والدمار. ومنذ اللحظة الأولى، بدا واضحًا أن المنصة ليست للغناء وحده، بل للبوح، للمقاومة الناعمة، ولإعادة تعريف معنى الثورة بعيدًا عن الضجيج والرصاص.

على منصات التواصل الاجتماعي، كانت الشاشات تشتعل. أكثر من مليون سوداني من الداخل والخارج تابعوا الجلسة الافتتاحية، بعضهم في مدن ما زالت تسمع دويّ المدافع، وبعضهم في مخيمات نزوح، وآخرون في شقق ضيّقة في عواصم بعيدة. الجميع اجتمعوا، ولو افتراضيًا، حول صوت واحد، وحنين واحد، وسؤال واحد: هل يمكن للأغنية أن توقف الحرب؟ ربما لا، لكنها بالتأكيد قادرة على فضحها، وعلى سحب الشرعية الأخلاقية من فم البندقية.

افتُتحت الليلة بصوت الفنان أبوبكر سيد أحمد، الذي بدا كأنه يستدعي السودان من ذاكرة بعيدة، سودان ما قبل الانكسار الكبير. صوته، وهو يتسلّل بين المقامات، لم يكن مجرد أداء فني، بل كان استعادة لحقٍ مسلوب: حق الفرح. غنّى، فبكت بعض الوجوه بصمت، ليس حزنًا فقط، بل لأن الأغنية، حين تأتي من عمق التجربة، تُعيد ترتيب القلب.

في تلك اللحظات، لم يكن أحد يسأل عن الانتماءات السياسية، ولا عن اختلافات الرأي. كان الجميع هناك بصفتهم الأساسية: سودانيين، ضحايا حرب لم يختاروها، وحالمين بسلامٍ لم يعد ترفًا، بل ضرورة وجودية. كانت الأغنية تُنصِت للجراح، لا لتجميلها، بل للاعتراف بها، تمهيدًا لتجاوزها.

وعقب الفنان أبوبكر سيد أحمد، جاء محمد تروس بفاصلٍ منلوجيٍّ ساخر، فضح فيه — كعادته الذكية — الدقن المُخفية تحت الكاب، كاشفًا نفاق الخطاب، ومُعرّيًا أقنعة الزيف بضحكةٍ مُرّة تعرف طريقها إلى الوعي.

ثم جاء دور أزهري محمد علي، شاعر الوطن، فارتفعت الكلمة إلى مقامها الأعلى. لم يصعد إلى المنصة كشاعر يلقي قصائد محفوظة، بل كضمير جمعي، يحمل في صوته ذاكرة الشوارع، وهتافات الميادين، ودموع الأمهات. قصائده الثورية لم تكن تحريضًا على الكراهية، بل تمرينًا على الوعي، دعوةً مفتوحة لاستعادة المعنى الحقيقي للثورة: أن تكون من أجل الحياة، لا من أجل موتٍ آخر.

حين ألقى أزهري قصائده، بدت الكلمات كأنها تعرف طريقها إلى القلوب دون استئذان. لم تكن بحاجة إلى شرح، لأن السودان — في تلك اللحظة — كان نصًا مفتوحًا، مفهومًا للجميع. تحدّث عن الوطن بوصفه فكرة أخلاقية قبل أن يكون حدودًا، وعن السلام كفعل

شجاعة، لا كتنازل. وفي كل بيتٍ شعري، كانت الحرب تُدان، لا بصراخ أجوف، بل بفضح عبثها، ولا جدواها، وخسارتها الأخلاقية الفادحة.

ومع اقتراب ختام الليلة الأولى، كانت الأنظار تتجه نحو لحظة انتظار خاصّة. صعدت نانسي عجاج إلى المسرح، محمولة بتاريخٍ فنيٍّ طويل، وبمحبةٍ صادقة من جمهورٍ يرى فيها أكثر من مطربة؛ يرى فيها صوتًا يشبهه، ويشبه أحلامه المؤجلة. سندريلا الغناء السوداني، كما يحب أن يلقّبها جمهورها، بدت في تلك الليلة مختلفة، أكثر قربًا، وأكثر صدقًا.

قبل أن تغنّي، أطلقت وعدًا إنسانيًا لاقى ترحيبًا واسعًا: زيارة معسكرات النازحين. لم يكن الوعد استعراضًا، بل تعبيرًا عن فهمٍ عميق لدور الفنان في زمن الكارثة. فالفن، حين ينفصل عن الناس، يفقد روحه، وحين يقترب منهم، يصير ضرورة.

ثم غنّت. وغنّت كما لم تغنِّ من قبل. كان صوتها، في تلك اللحظة، أشبه بخيط ضوء يتسلّل إلى عتمة كثيفة. لم تكن الأغنية هروبًا من الواقع، بل مواجهة له، ولكن بلغة مختلفة. وحين صدحت:

«بنعشق شمسها الحراقة
بتلهب في القلوب دفاقة»

بدت الكلمات كأنها تعيد تعريف الشمس ذاتها: شمس لا تحرق لتدمّر، بل لتوقظ، لتمنح الحياة معناها الأول. كانت الأغنية نشيدًا غير معلن للوطن، وطنٍ متعب، لكنه لم يستسلم.

في تلك اللحظات، تلاشت المسافات بين كمبالا ونيروبي والخرطوم والفاشر ومدني وبورتسودان. صار المكان واحدًا، وصار الزمان معلّقًا بين ألمٍ حاضر، وأملٍ ممكن. لم يكن أحد يتوهم أن الكرنفال سيُنهي الحرب، لكن الجميع كانوا يدركون أنه يضعها في موضعها الصحيح: كعارٍ أخلاقي، لا كقدرٍ محتوم.

كرنفال الحب والسلام لم يكن حدثًا عابرًا في روزنامة المنفى، بل كان علامة فارقة في مسار الوعي الجمعي للسودانيين خارج البلاد وداخلها. هو تذكير بأن الثورة ليست فقط في الشارع، بل في الوجدان، وأن السلام ليس شعارًا، بل ممارسة يومية، تبدأ برفض خطاب الكراهية، وتنتهي بالإيمان بأن الوطن يسع الجميع.

ومن كمبالا، حيث بدأت الحكاية، يستعد الكرنفال للانتقال إلى نيروبي في الثالث والعشرين من الشهر الجاري، حاملاً معه الرسالة ذاتها، وموسّعًا دائرة الضوء. هناك أيضًا، سيجتمع السودانيون، ليقولوا للعالم، ولأنفسهم قبل ذلك، إن هذا الشعب، مهما أثخنته الجراح، لا يزال يملك صوته، وكلمته، وقدرته على الغناء.

في زمنٍ تُقاس فيه القوة بعدد البنادق، جاء هذا الكرنفال ليقترح معيارًا آخر: عدد القلوب التي ما زالت تنبض حبًا، وعدد الأصوات التي ترفض الصمت، وعدد الأغاني التي تُصرّ على الحياة. كان ذلك المساء، في جوهره، بيانًا غير مكتوب، مفاده أن السودان لن يُهزم طالما هناك من يغنّي له، ومن يكتب عنه، ومن يحلم به حيًا.

وهكذا، بين أغنيةٍ وقصيدة، وبين وعدٍ إنسانيٍّ وصوتٍ صادق، أعاد كرنفال الحب والسلام طرح السؤال الأهم: أي وطن نريد؟ وطن الرصاصة، أم وطن الموسيقى؟ وفي كمبالا، كانت الإجابة واضحة، عالية، ومشحونة بحب الوطن: فلنغنِّ... للسلام، وللثورة، وللحياة.

بين الخراب والمنفى.. خيمة ديسمبر لا تزال صامدة

ملخص

من كمبالا، حيث يحوّل الشاعر أزهري محمد علي المنفى إلى منبر مقاومة، مؤكداً أن الغناء لديسمبر فعل سياسي في زمن الحرب. عبر قصيدته، يضع الشرعية في مكانها الصحيح، مذكّراً بأن السلطة التي انقلبت على الثورة إنما صعدت بأكتاف "الشفوت والكنداكات"، وبأن ديسمبر ما تزال حاضرة رغم الخراب والنزوح.

حفل كمبالا، الذي جمع فنانين وجمهوراً سودانياً واسعاً، بدا امتداداً عضوياً لشارع ديسمبر داخل الوطن، حيث توحد الهتاف والذاكرة: لا بد من استكمال مشوار الثورة. فاللاجئ والنازح يحملان المرافعة ذاتها التي انطلقت منذ سبع سنوات: وطن للحرية والسلام والعدالة.

توثيق العداء المستمر لديسمبر من قِبل فلول النظام السابق وحلفائهم، عبر حملات التحريض والدعوة للقمع والإعدام، وصولاً للاعتقالات وقمع المواكب. ويؤكد أن الحرب لم تُشعل إلا كرهاً في ديسمبر ومشروعها المدني، وأن كل محاولات طمسها لم تفعل سوى فضح أعدائها.

تأكيد على أن ديسمبر ما تزال المحرك الأساسي للمشهد السوداني، حاضرة في الشارع والمنفى معاً، عصية على الهزيمة مهما تعددت الانقلابات والحروب. فخيمة ديسمبر لا تزال صامدة، وصفحتها مفتوحة، والحلم مستمر بسودان جديد لا يعود للاستبداد.

الزين عثمان

بجرأةٍ واعية وشجاعةٍ نادرة، يضع الشاعر أزهري محمد علي الأوضاع في نصابها الصحيح، قادماً برسالته من كمبالا؛ حيث تمتد صفوف اللجوء بلا نهاية، وحيث يبدو الغناء للسلام فعلاً مقاوماً في زمن الحرب. ومن هناك، يوجّه كلماته مباشرة إلى رئيس مجلس السيادة، في سودان الحرب، وقبله سودان الانقلاب، قائلاً:

روح فوتنا روح فوتنا
فتش في نواحي الدنيا عالم غيرنا
ده العز البتقدل فوقه لحم أكتافو
فضلة خيرنا
الكاب المشنقو كابنا
والقاش البتكربو قاشنا
والبوت البتلبسو بوتنا
والنجم اللمع فوق كتفك
دقيناهو من ياقوتنا
ربيناهو من حر مالنا
قطعنالو عيشنا وقوتنا
الغرسنو كنداكاتنا
واللموه برضو شفوتنا

في العاصمة اليوغندية كمبالا، اجتمع أزهري محمد علي، وتروس، وأبوبكر سيد أحمد، ونانسي عجاج، ومئات السودانيين، ليغنوا الأغنية ذاتها؛ أغنية ما زال صداها يتردد في الآفاق، مؤكدة المؤكد: لا بد من ديسمبر، وإن طال السفر، وإن اشتد وعثاء الطريق، فالوصول حتمي إلى سودان الحرية والسلام والعدالة.

النازح اليوم في ذمة اللاجئ، والمرافعة واحدة، هي ذاتها "المرافعة" التي انطلقت قبل سبع سنوات تحت الشعار الخالد: الثورة خيار الشعب. والشعب، في جوهر مطالبه، لا يرغب في أكثر من وطن رحب، لا يضيق بأحلام أهله في الحياة. ويحسم الشاعر الجدل حول الشرعية بوضوح قاطع؛ فلولا "الشفوت والكنداكات" في ديسمبر، لما صعد البرهان. مكائد وفلول تترصد: انقلاب ثم حرب، ولا تزال ديسمبر صوت الناس حين ضاقت بهم شوارع بلادهم، فحملوها معهم إلى المنافي.

كان حفل كمبالا امتداداً عضوياً لمشروع شوارع المدن السودانية، وهي تستعيد ديسمبر في يوم انطلاقتها.

بدا وكأن ديسمبر تعود لتقتص من أعدائها، وبالأسلوب ذاته الذي عُرفت به، تمد لسان سخريتها من الحرب، كما كانت تفعل مع "كتائب الظل" في زمن المخلوع. فديسمبر تدرك أن من أشعلوا هذه الحرب لم يفعلوها كراهيةً في الدعم السريع، بل كراهيةً في ديسمبر: في روحها، ورمزيتها، ومشروعها القائم على المدنية والحرية والمساءلة. هم أعداء ديسمبر منذ يومها الأول، أعداء كل ما يذكّر بسيرتها، وكل شارع يستعيد صوتها، وكل ذكرى تفضح حقيقتهم. وما يؤكد ذلك حملات الاعتقال المسعورة التي أعقبت مواكب 19 ديسمبر في القضارف ودنقلا، وقبلها استخدام الغاز المسيل للدموع في أم درمان.

العداء المطلق لديسمبر يمكن متابعته مباشرة عبر كتابات من قذفت بهم إلى مزبلة التاريخ؛ إذ طالب بعض المحسوبين على نظام البشير المخلوع بمحاكمة من شاركوا في إحياء ذكرى ديسمبر، بينما نادى آخرون بإعدامهم رمياً بالرصاص. وكتب الصحفي الإسلامي عبد الماجد عبد الحميد أن السماح "للمتعاونين مع شياطين الحرية والتغيير وأبالسة التمرد السريع" بالتظاهر في مناطق سيطرة الجيش لا يمكن وضعه في خانة الروح السياسية أو السماحة في التعامل مع الرأي الآخر.

ويرى هؤلاء أن السماح لما يسمونه "ربائب المنظمات وبقايا الخراب الديسمبري" بالتظاهر في قلب الخرطوم ومدن أخرى كالقضارف، لا يمكن وصفه إلا بالصنجة والتماهي مع جلد الحية الرقطاء، وكأن ديسمبر في اشتعالها الأول كانت قد طلبت الإذن من سلطة ما.

ومن كمبالا، حيث اجتمع السودانيون على حلمهم الواحد، عاد الهتاف ذاته: ما في مليشيا بتحكم دولة، العسكر للثكنات، والجنجويد ينحل. ويكتب الصحفي السوداني وائل محجوب أن الحياة بكل تعقيداتها رجّحت كلمة ثوار ديسمبر، وهزمت أعداءها، وعززت مكانتهم ومكانة شهداء الثورة في قلوب أحرار العالم، حتى صارت ديسمبر أيقونة للشرفاء في كل مكان.

هذه الحرب لن تهزم شعبنا، لكنها ستقود إلى تحالف فريد، يحقق هزيمة ساحقة لحلفاء الضلال وبيوت الأشباح وقتلة ثوار ديسمبر. وسينهض السودان مجدداً مثل الأماني الزاهية، حتى وإن غامت الرؤية عند كثيرين. فبحسب وائل وآخرين، ستظل ديسمبر، طال الزمن أو قصر، راجحة الكفة، عصية على الهزيمة.

لا تزال ديسمبر تخطو في شوارع السودان. ويصفها خالد عمر يوسف، نائب رئيس حزب المؤتمر

السوداني والقيادي في تحالف "صمود"، بقوله: كم هي عميقة ديسمبر؛ لم تتزحزح شبراً من نفوس الناس وعقولهم. اخترقوها من الداخل، فغربلتهم وميّزت الخبيث من الطيب. انقلبوا عليها، فخرجت من كل فج عميق لتكتب في سجل الانقلابات أن 25 أكتوبر هو أفشلها بلا منازع. أشعلوا حرباً ضروساً، وحين ظنوا أنها قضت عليها، خرجت كالعنقاء في كل مكان، مؤكدة أن السودان لن يعود مرة أخرى لعصور الاستبداد.

هتافات الشوارع في سودان تمزقه الحرب، والرقصات التي حاولت لملمة شتات الجميع في كمبالا، في الفعالية التي أقامتها قوى مدنية مناهضة للحرب، إلى جانب مشهد التحولات في عموم السودان سلماً وحرباً، كلها تؤكد حقيقة واحدة: أن ديسمبر، الثورة، ما تزال المحرك الأساسي للتفاعلات في المشهد السوداني، سواء عبر المواقف الداعمة لها أو حتى مواقف المناوئين والرافضين لشرعيتها.

منذ انتصارها بإزاحة عمر البشير ونظامه الدموي، ظلت ديسمبر أداة الاستقطاب الرئيسية في البلاد؛ ينقسم الناس وفق مواقفهم منها. ولم يترك أعداؤها وسيلة إلا وجربوها للنيل منها، حتى أنهم رأوا في مواكب 13 ديسمبر، الساعية لتفويض الجيش، مقابلاً موضوعياً لها وآخر سطر يمكن أن يُكتب في كراستها. والمفارقة اللافتة أن حتى من يريدون النيل منها يفعلون ذلك بسلاحها ذاته: المواكب. وهي مفارقة تتقاطع مع حقيقة أن المنقلبين عليها أجهدوا أنفسهم في محاولة الاستحواذ على شرعيتها، إلى الحد الذي جعل قوات الدعم السريع تزعم أن حربها إنما تُخاض من أجل إنجاز التحول الديمقراطي ونصرة مشروع ديسمبر.

سحب التضليل والأكاذيب وخطابات الكراهية، ومحاولات الكذبة واللصوص من صفوف الحركة الإسلامية وجنجويدهم، لن تحجب أنوار ثورة ديسمبر الساطعة، ولن تفتح الطريق لعودة رموز النظام البائد، مهما تلحفوا بادعاءات حماية أهل السودان سعياً لمقاعد السلطة. فقد قال أهل السودان كلمتهم، وقُضي الأمر الذي فيه تستفتيان؛ جفت الأقلام وطويت الصحف.

بينما ظلت صفحة ديسمبر مفتوحة على مصراعيها، في انتظار مواصلة الكتابة، امتداداً للهتاف ذاته الذي ارتج له هدوء كمبالا: ثوار أحرار وح نكمل المشوار. قبل أن تصرخ ديسمبرية، ملء صوتها، بترانيم أزهري محمد علي:

تيراب الخليقة أصلنا
ما بتقدر تقصو فرعنا
الصوت اللي بنشهرو سيفنا
والترس النصبنا درعنا
واتحداك داك شارع الله
قوم طالعنا
والزارعنا غير الله
اللي يجي يقلعنا

وكأنها بذلك تؤكد الحقيقة الثابتة: ما تزال خيمة ديسمبر راسخة في مكانها، وما يزال الحلم مستمراً سودان الحرية، السلام، والعدالة

غـــرب كردفـــان..
تصعيد مستمر ونزوح جماعي

ملخص

تشهد ولاية غرب كردفان تصعيدًا عسكريًا خطيرًا أدى إلى موجات نزوح واسعة، حيث استقبلت مدينة كوستي بولاية النيل الأبيض آلاف الفارين من مدينة هجليج بعد سيطرة قوات الدعم السريع عليها في 8 ديسمبر.وصل النازحون في ظروف إنسانية قاسية، وسط برد شديد ونقص حاد في الغذاء والدواء والمأوى.

روى نازحون لـ«أفق جديد» تفاصيل رحلات شاقة اتسمت بالعطش والإرهاق وانعدام الأمن، مؤكدين تدهور الأوضاع داخل هجليج والقرى المجاورة بسبب التهديدات المستمرة وانهيار الخدمات.تحدثت أمهات عن معاناة خاصة للأطفال، مع تفشي الأمراض والحاجة الملحّة للطعام والعلاج والأغطية الثقيلة.

أفاد شهود عيان ونشطاء بوقوع انتهاكات جسيمة في مناطق عدة بغرب كردفان، شملت فرض جبايات قسرية وابتزاز التجار وارتفاع الأسعار، إضافة إلى حوادث اختطاف. وأكدت غرفة طوارئ دار حمر تورط قيادات ميدانية في ممارسات حولت حياة المدنيين إلى «جحيم يومي».

حذّرت المنظمة الدولية للهجرة والأمم المتحدة من تفاقم الكارثة الإنسانية، مشيرة إلى نزوح عشرات الآلاف في كردفان، مع توقعات بارتفاع الأعداد إلى نحو 100 ألف إذا استمر القتال. وأكدت أن نقص التمويل وانعدام الأمن يعيقان الاستجابة، في وقت يواجه فيه السودان أكبر أزمة نزوح في العالم، وسط دعوات عاجلة لوقف إطلاق النار وحماية المدنيين وتسهيل وصول المساعدات.

في ظل استمرار الحرب وتفاقم المعاناة الإنسانية، استقبلت مدينة كوستي بولاية النيل الأبيض آلاف النازحين الفارين من مدينة «هجليج» بولاية غرب كردفان في ظل البرد القارس والنقص الحاد في الغذاء والدواء.

وتأتي موجة النزوح الجديدة بعد إعلان قوات «الدعم السريع» في 8 ديسمبر الجاري سيطرتها على منطقة هجليج وحقلها النفطي في ولاية غرب كردفان.

وأبلغ المواطن، عيسى عبد الهادي، «أفق جديد»، أن أسرته وصلت إلى مدينة كوستي بعد رحلة طويلة وشاقة في ظل التعب والعطش والإرهاق الشديد.

وأوضح أن الأوضاع الأمنية والإنسانية داخل مدينة هجليج والقرى والمناطق المجاورة تدهورت للغاية في ظل التهديدات المستمرة ونقص الخدمات الضرورية من الغذاء والدواء.

من جهتها أفادت المواطنة، حنان عبد الصمد، إن رحلتها مع أطفالها كانت محفوفة بالمخاطر، في ظل انهيار الخدمات الأساسية والأمراض وصعوبة برد الشتاء.

وأضافت حنان في حديثها لـ«أفق جديد»: «نحتاج حاليًا إلى الطعام والعلاج والأغطية الثقيلة لمواجهة موجة البرد».

وأشارت إلى أن مئات الأسر لا تزال عالقة في منطقة هجليج والمناطق المجاورة وتبحث عن ممرات آمنة للوصول إلى مخيمات النزوح الآمنة بولاية النيل الأبيض.

كما أبلغ شهود عيان «أفق جديد»، أن عناصر قوات «الدعم السريع»، تعبث بالأمن وتمارس أسوأ الانتهاكات في قرى وبلدات ولاية غرب كردفان.

وذكرت غرفة طوارئ «دار حمر» (نشطاء) في بيان، أن قائد في قوات «الدعم السريع» يُدعى (أبو عصب) يمارس سلسلة من الجرائم المروعة في مناطق عديدة بولاية غرب كردفان أبرزها أم البدري، الرويانة، سوسة، وأبو ضقل، أبو ماريقة، ود حمدان، تربة حمرة، وأبو عشار».

وطبقًا للبيان، فإن القائد الميداني (أبو عصب)، في تلك المناطق «حوّل حياة المواطنين إلى جحيم عبر فرض جبايات مالية ضخمة وغير إنسانية على القضايا، لا تقل عن 3 إلى 5 مليارات جنيه سوداني، وعمليات ابتزاز معيشي يجبر التجار على دفع الجبايات تحت تهديد تكسير متاجرهم مما رفع أسعار السلع إلى مستويات كارثية، وارتكاب جريمة اختطاف النساء والضغط على ذويهن لدفع مبالغ مالية كبيرة مقابل إطلاق سراحهن.

وفي 19 ديسمبر الجاري، قال رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة في السودان، محمد رفعت، إن أكثر من 50 ألف نزحوا في منطقة كردفان في السودان منذ 25 الماضي في خضم التصعيد المتزايد للأعمال العدائية هناك.

ونبه رفعت في المؤتمر الصحفي نصف الأسبوعي لوكالات الأمم المتحدة في جنيف، إلى أن «الناس في السودان لا ينزحون باختيارهم»، مضيفا أن النزوح في كردفان لا يحدث بشكل متفرق، «بل لأن الناس خائفون».

وأشار إلى أن النازحين يفرون من مناطق حول بابنوسة وكادقلي والأبيض، «ومن يحالفهم الحظ يصلون إلى النيل الأبيض، لكن من يصل إلى هناك هم نساء وأطفال فقط».

وقدّر المسؤول الأممي أن من المتوقع أن ينزح ما بين 90 و100 ألف شخص من المنطقة، إذا استمر القتال في كادقلي.

وأضاف: «من المقدر أن يتأثر نحو نصف مليون شخص من مدينة الأبيض التي تبدو أنها على بعد خطوة أو اثنين من أن تكون التالية التي تتعرض للهجوم».

رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة في السودان أعرب عن القلق إزاء الوضع في الفاشر. وقال رفعت: «أحصينا أكثر من 109 آلاف شخص تمكنوا من الفرار من مدينة الفاشر والقرى المحيطة بها. ولا يزال الكثير منهم عالقين في القرى المجاورة، وغير قادرين على التحرك أكثر بسبب المشاكل اللوجستية والأمنية التي نعلمها جميعا».

وحذر المسؤول الأممي من تبعات خفض التمويل، قائلًا: «علينا أن نختار أي الأرواح يمكننا إنقاذها، وأي دعم علينا التوقف عن تقديمه. لذلك سنمر بأماكن نعرف أن الناس فيها في أمس الحاجة، لكننا سنتركهم ولن نتمكن من مساعدتهم لأن علينا إعطاء الأولوية لمن هم على وشك الموت».

لافتًا إلى أن المنظمة فقدت ما يقرب من 83 مليون دولار من تمويلها، وأضاف: «أدى هذا إلى اضطرارنا إلى تقليص قدراتنا على الأرض بشكل كبير».

وفي 17 ديسمبر الجاري، حذر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية من تزايد الاحتياجات الإنسانية في السودان مع استمرار فرار آلاف العائلات من الاشتباكات العنيفة في جميع أنحاء منطقة كردفان.

وفي المؤتمر الصحفي اليومي في نيويورك، قال نائب المتحدث باسم الأمم المتحدة، فرحان حق، «لقد

عانى الكثيرون من رحلات استمرت لأكثر من أسبوع - غالبًا عبر جنوب السودان - وبدت عليهم علامات واضحة للصدمة. وبينما يقدم لهم شركاؤنا في المجال الإنساني المأوى الأساسي والرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي والغذاء والمساعدة في مجال الحماية، فإن الاحتياجات تفوق الموارد المتاحة».

وقال حق إن شركاء الأمم المتحدة أفادوا بأن أكثر من ثلاثة آلاف شخص عبروا من منطقة كردفان إلى معسكر «ييدا» في جنوب السودان في الأيام الأخيرة، فيما وصل حوالي 2،500 شخص إلى منطقة الفاو في ولاية القضارف من منطقتي كردفان ودارفور، مضيفا أنه من المتوقع حدوث المزيد من النزوح.

كما أشار إلى استمرار تزايد النزوح في بلدة الدبة في الولاية الشمالية، حيث يأوي مخيم العفاض أكثر من 15 ألف شخص. وقال إنه على الرغم من تكثيف المساعدات، فإن جهود دعم الأمن الغذائي وسبل العيش وتقديم المساعدة النقدية «لا تزال تعاني من نقص حاد في التمويل».

وفي جميع ولايات السودان الثماني عشرة، تقدّر المنظمة الدولية للهجرة أن أكثر من 9.3 مليون شخص ما زالوا نازحين داخليا، إلى جانب أكثر من 3 ملايين عائد في تسع ولايات - أكثر من نصفهم من الأطفال.

وفي هذا السياق، قال حق: «أفادت ما يقرب من ثلث العائلات النازحة وخمس الأسر العائدة بأنها قضت يوما وليلة كاملين دون طعام خلال الشهر الماضي، بينما لا يزال الوصول إلى الرعاية الصحية والصرف الصحي محدودا للغاية».

وجدد حق، دعوته لحماية المدنيين واحترام القانون الإنساني الدولي. وقال: «من الضروري أيضًا تسهيل وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق، وزيادة الدعم الدولي لضمان تقديم المساعدات المنقذة للحياة في جميع أنحاء السودان».

وكانت مفوضة العون الإنساني بولاية النيل الأبيض، لمياء أحمد عبد الله، قد ذكرت في تصريحات إعلامية، إن «المنظمات الوطنية والمجتمع المدني والخيرين شرعوا في تقديم المساعدات الغذائية والإيوائية والخدمات العلاجية للنازحين».

وتواجه البلاد أزمة إنسانية حادة مع استمرار الحرب التي تقترب من ألف يوم وخلفت أكبر موجة نزوح في العالم، وسط تأكيد أممي أن حجم الاستجابة الحالية لا يزال دون الحاجة.

وسبق أن قال المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، ستيفان دوجاريك ، إن انعدام الأمن يعرقل عمل فرق الاستجابة الإنسانية.

كما أكد رئيس مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ماركوس بيرني، أن 10 ملايين سوداني نزحوا داخل البلاد، إضافة إلى 4 ملايين لجأوا إلى دول الجوار.

وأعرب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، عن قلقه إزاء تصاعد الاشتباكات في إقليم كردفان.

وقال تورك، إنه يشعر بقلق بالغ إزاء تصاعد حدة القتال في كردفان بين الجيش السوداني، وقوات الدعم السريع والحركة الشعبية لتحرير السودان. ودعا جميع الأطراف والدول ذات النفوذ إلى التحرك العاجل من أجل التوصل لوقف لإطلاق النار ومنع ارتكاب الفظائع.

وأشار تورك إلى أن الهجمات العديدة بالطائرات المسيّرة في إقليم كردفان منذ 4 ديسمبر أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 104 مدنيين.

وتشهد ولايات إقليم كردفان الثلاث (شمال، غرب، جنوب) اشتباكات عنيفة منذ عدة أسابيع بين الجيش و»الدعم السريع»، تسببت في نزوح عشرات الآلاف خلال الفترة الأخيرة.

ثورة ديسمبر متطلبات التغيير وضمانات الاستقرار

د. محمد الواثق عبد الحميد الجريفاوي

ملخص

تمثل ثورة ديسمبر محطة مفصلية في تاريخ السودان، عبّرت عن تطلعات الشعب للحرية والسلام والعدالة، وأسقطت نظام الاستبداد، لكنها كشفت في مرحلة الانتقال عن تعقيدات ربط التغيير الجذري بمتطلبات الاستقرار وبناء الدولة.

يوضح الكاتب أن التجربة الانتقالية أظهرت الفارق بين منطق الثورة القائم على التعبئة والضغط، ومنطق الدولة القائم على الإدارة والتدرج والتوازن. وقد أسهم التعثر في الانتقال بين المنطقين في تعميق الفجوة بين تطلعات الشارع وقدرة مؤسسات الدولة الهشة على الاستجابة.

يشير إلى أن الحرب جاءت لتضاعف الأزمة، مهددة وجود الدولة نفسها، وفرضت أولوية وقف النزاع وحماية المجتمع على مسار التحول الديمقراطي. كما عمّقت فوضى السلاح وتعدد المليشيات وأزمات النزوح والهجرة، ما جعل الاستقرار شرطًا أساسيًا لأي تغيير حقيقي.

يخلص الكاتب إلى أن نجاح ديسمبر مرهون بتحويل شعاراتها إلى برنامج وطني جامع، يوحّد القوى المدنية، وينهي الحرب، ويعيد بناء الدولة والمؤسسة العسكرية، ويستعيد القرار الوطني، بما يحقق توازنًا بين متطلبات التغيير وضمانات الاستقرار.

(1)

تمثل ثورة ديسمبر لحظة فارقة في تاريخ السودان الحديث، حيث عبّرت عن تطلعات عميقة نحو الحرية والسلام والعدالة، وعن رغبة جماعية في إنهاء عقود من الاستبداد وسوء إدارة الدولة. وقد رفعت الثورة شعارات واضحة ومكثفة، شكّلت إطارًا جامعًا للحراك الشعبي، وأسهمت في إسقاط النظام وفتح أفق جديد للتحول السياسي. غير أن الانتقال من لحظة الثورة إلى مسار بناء الدولة كشف عن تعقيدات عميقة، جعلت سؤال التغيير مرتبطًا على نحو وثيق بسؤال الاستقرار.

(2)

فالتغيير الجذري الذي تنشده الثورات لا يتحقق في فراغ، بل ضمن سياق دولة بمؤسسات هشة واقتصاد منهك وتوازنات اجتماعية وسياسية معقدة. ومن ثمّ، فإن أي مقاربة للتغيير لا بد أن تراعي ضرورة الحفاظ على تماسك الدولة ومنع الانزلاق نحو الفوضى، دون أن يعني ذلك القبول بإعادة إنتاج النظام القديم أو الالتفاف على مطالب الثورة.

وفي هذا السياق، يبرز التمييز البنيوي بين منطق الثورة ومنطق الدولة. فتكتيكات العمل الثوري وشعاراته تقوم على التعبئة، والضغط، وتبسيط المطالب في صيغ قادرة على توحيد الجماهير وحشدها. وهي أدوات فعالة في مواجهة السلطة، لكنها تختلف جذريًا عن متطلبات إدارة الدولة، التي تقوم على السياسات العامة، والتخطيط، والتدرج، والتوازن بين المصالح المتعددة. إن الانتقال من الثورة إلى الدولة يستوجب تحولًا واعيًا في أدوات

الفعل السياسي، من خطاب الرفض إلى خطاب البناء، ومن منطق التعبئة إلى منطق الإدارة، وهو تحول تعثّر كثيرًا في التجربة الانتقالية، وأسهم في تعميق الفجوة بين تطلعات الشارع وقدرة الدولة على الاستجابة لها.

(3)

وقد جاءت الحرب لتضاعف من تعقيد هذه المعادلة، إذ لم تعد التحديات محصورة في إدارة الانتقال السياسي، بل امتدت إلى تهديد وجود الدولة نفسها. فالحرب بما أفرزته من عنف ودمار وانهيار مؤسسات، أعادت ترتيب الأولويات، وفرضت واقعًا تتقدم فيه أسئلة البقاء، ووحدة المجتمع، ووقف النزيف الإنساني، على بقية مهام التحول الديمقراطي. وفي هذا السياق، بات من الضروري إعادة صياغة متطلبات التغيير بما يتلاءم مع واقع النزاع، من خلال الربط بين إنهاء الحرب، وبناء السلام، واستعادة الدولة، دون التفريط في جوهر شعارات الثورة.

(4)

وتتجلى خطورة المرحلة في جملة من المعطيات البنيوية، أبرزها انقسام البندقية، وفوضى السلاح، وتعدد المليشيات، وهو واقع يقوّض احتكار الدولة المشروع للقوة، ويحول الصراع من مسار سياسي إلى صراعات مسلحة متعددة الولاءات. وفي ظل هذا الوضع، يصبح الاستقرار شرطًا سابقًا لأي تغيير حقيقي، لا بوصفه نقيضًا للثورة، بل كإطار ضروري لحمايتها وتحقيق أهدافها.

(5)

كما فرضت أزمة اللجوء والنزوح تحديات إنسانية واجتماعية عميقة، إذ أدت إلى تفكك المجتمعات المحلية، وانهيار سبل العيش، وتآكل الفاعلية المجتمعية. ولم تعد قضايا التغيير مقتصرة على إصلاح النظام السياسي، بل أصبحت مرتبطة بإعادة توطين الإنسان، وضمان الكرامة المعيشية، ودمج المتضررين من الحرب في أي تصور للاستقرار وإعادة البناء.

(6)

وأفرزت الأزمة كذلك فرزًا اجتماعيًا جديدًا تجسده ثنائية الخروج أو البقاء، حيث تحوّلت الهجرة إلى خيار قسري للبقاء بالنسبة لشرائح واسعة، ما أدى إلى استنزاف رأس المال البشري، وإضعاف الكتلة الاجتماعية القادرة على الدفع باتجاه التغيير. ويطرح هذا الواقع تحديات إضافية تتعلق بالتمثيل السياسي، والهوية الوطنية، وإعادة الاندماج في مرحلة ما بعد الحرب.

(7)

ولا يمكن فصل هذه التحولات عن العامل الخارجي، إذ باتت التدخلات الإقليمية والدولية عنصرًا فاعلًا في مسار الصراع، مدفوعة بتقاطعات مصالح سياسية وأمنية واقتصادية. وقد أسهم هذا العامل في تعقيد الأزمة وإطالة أمدها، ما يجعل من استعادة القرار الوطني شرطًا أساسيًا لأي مشروع تغيير، ومن إعادة تعريف العلاقات الخارجية وفق المصلحة الوطنية ضمانة للاستقرار.

(8)

وفي مواجهة هذا الواقع المركب، تبرز مجموعة من المسارات الممكنة للخروج من الأزمة. يأتي في مقدمتها توحيد الجبهة المدنية حول شعارات الثورة بوصفها حدًا أدنى جامعًا، يُعاد تحويله من مجرد شعارات إلى برنامج سياسي واضح المعالم. كما تمثل معالجة فوضى السلاح مدخلًا لا غنى عنه، عبر مسار تدريجي يبدأ بوقف الحرب، ويمتد إلى ترتيبات أمنية انتقالية تعيد بناء المؤسسة العسكرية على أسس مهنية ووطنية.

كذلك تفرض طبيعة الأزمة تبني برنامج انتقالي طويل نسبيًا، يتيح الزمن الكافي لإعادة بناء الدولة، ومعالجة آثار الحرب، وبناء توافقات سياسية واجتماعية مستدامة، بدل التعجيل باتفاقات هشة تعيد إنتاج الأزمة. وعلى الصعيد الخارجي، تظل إعادة ترميم العلاقات الدولية، وإخراجها من منطق المحاور، عنصرًا حاسمًا في دعم الاستقرار، شريطة أن تُدار وفق رؤية وطنية مستقلة.

(9)

إن نجاح ثورة ديسمبر لا يُقاس فقط بإسقاط نظام، بل بقدرتها على الصمود أمام التعقيدات، وإعادة إنتاج نفسها كمشروع وطني طويل النفس، يوازن بين متطلبات التغيير وضمانات الاستقرار، ويؤسس لدولة عادلة وقادرة على الاستمرار.

أيُّ مصير ينتظر الحركة الاسلامية بعد جريمة الحرب وتدمير الوطن؟

محمد الأمين عبد النبي

ملخص

يرى المقال أن الحرب الجارية في السودان ليست حدثًا عابرًا، بل نتيجة مباشرة لإرث الحركة الإسلامية منذ انقلاب 1989، حين ربطت مصير الدولة ببقائها في السلطة. وبعد أن أجهض انقلاب أكتوبر 2021 أهداف ثورة ديسمبر، اختارت الحركة – بحسب الكاتب – إشعال الحرب كخيار أخير لإفشال الانتقال الديمقراطي، مقدّمة مصلحة التنظيم على حق الشعب في الحياة، ما يضعها في موقع المسؤولية التاريخية عن جريمة الحرب وتدمير الدولة.

يؤكد الكاتب أن الحركة الإسلامية ليست فصيلاً سياسيًا طبيعيًا، إذ تستند إلى منطلقات أيديولوجية إقصائية مستمدة من تجربة الإخوان المسلمين، وتستخدم الدين غطاءً للعنف والتمكين. وقد قادت سياساتها إلى الفساد، وأدلجة الجيش، وتعدد المليشيات، وتفكيك مؤسسات الدولة، وتأجيج الصراعات القبلية، وصولًا إلى الحرب الحالية باعتبارها أكبر «موبقاتها» ومحاولة للعودة إلى السلطة عبر البندقية.

يحذر من أن استعادة الحركة للسلطة بالقوة ستقود إلى عزلة دولية خانقة، وتفاقم الانهيار الاقتصادي، واستمرار الحرب وتوسعها، وتحويل السودان إلى بؤرة عدم استقرار إقليمي ودولة فاشلة. كما ستعني عودة القمع وتصفية قوى الثورة، وتعميق الانقسام الاجتماعي وتهديد وحدة البلاد.

يخلص الكاتب إلى أن مصير الحركة الإسلامية مأزوم داخل الدولة الحديثة، بعد استنفاد أدواتها السياسية والأخلاقية، ولم يعد أمامها سوى العنف كرهان أخير. ويشدد على أن أي حوار معها يجب أن يقوم على استحقاقات غير قابلة للتفاوض، تشمل العدالة والمحاسبة، تفكيك المليشيات، الخروج من المؤسسات العسكرية، مراجعة فكرية جذرية، وردّ المظالم، والاعتذار للشعب، باعتبار ذلك الحد الأدنى لمنع تكرار كارثة تدمير الوطن.

لم تكن الحرب التي تدور في السودان منذ منتصف أبريل 2023 صدفةً، بل هي تراكمُ الأخطاء والخيبات، والتركةُ الخبيثة للشمولية، والثمنُ الباهظ لخطيئة انقلاب الإنقاذ بتغلغل الحركة الإسلامية كتنظيم أيديولوجي، رهن مصير أمةٍ كاملة ببقائه في السلطة. جاءت ثورة ديسمبر لاستعادة الدولة وفق مقاصد واضحة: «حرية، سلام، وعدالة»، ولكن هذه التجربة وُئدت بانقلاب أكتوبر 2021 نتيجة التهاون مع خلايا النظام المباد، التي أدركت أن زوال سلطتها يعني نهايتها الوجودية، فقررت الحركة تحويل السودان من دولة مأزومة إلى جغرافيا محترقة.

لقد أثبتت الأيام أن التعامل مع الحركة الإسلامية كفصيل سياسي طبيعي كان وهماً قاتلاً؛ فالتنظيم الذي لا يؤمن بالمواطنة اختار مغامرة الدم كخيار أخير، مفاضلاً بين عودته للحكم على الأنقاض أو إحالة البلاد إلى رماد. فبعد فقدان الشرعية الانقلابية خلال ثلاثين عاماً، لجأت إلى استراتيجية إشعال الحرب لإجهاض الانتقال المدني الديمقراطي، وهذا الفعل يضعها تحت طائلة المسؤولية التاريخية عن جريمة الحرب؛ إذ وضعت الحركة مصلحة التنظيم فوق حق الشعب في الحياة، محوِّلةً السودان إلى ساحة لتصفية حساباتها مع التاريخ.

منطلقات الحركة الفكرية:

معلومٌ بالضرورة أن الحركة الإسلامية في السودان تستمد فكرها من جماعة الإخوان المسلمين، رغم أنها ترتبط بها بوثاق غير محكم. ورغم التحولات الأيديولوجية وفق خصوصية الدول، فإنها، بلا استثناء، لم تتخلّى عن أفكارها الراديكالية ووسائلها التعبوية وآلياتها العنيفة، وإن أجّلت ذلك في بعض الدول. هذه الحقيقة تؤكدها حرب 15 أبريل؛ فكل الأحزاب التي وُلدت من رحم الحركة الإسلامية السودانية، بكل مسمياتها التي اختلفت مع الحركة الأم، سرعان ما عادت وتبنت سرديتها للحرب واستمرارها؛ «فقد عادت حليمة لعادتها القديمة، والعرجاء لمراحها». فكان دعم هذه الأحزاب أو الواجهات لثورة ديسمبر والتحول الديمقراطي لا ينبع من قناعة راسخة، وإنما كان تكتيكاً سياسياً، وأحد وسائل الصراع داخل أروقة الحركة. وبالتالي انخرطت في الجناية التاريخية التي تستلزم توبة نصوحا بالتخلي عن العنف الأيديولوجي.

وفي سنوات الإنقاذ كانت الصفة الملازمة للحركة الإسلامية هي الفساد، وعلى حد قول الدكتور التجاني عبد القادر: «القبيلة والمال والأمن هم مكونات فشل التجربة السودانية، فكانت حركة واعدة جداً أفرغتها السلطة من مضمونها، فصار لفظ إسلامي في السودان الآن يرتبط بالفساد». أما في ظل هذه الحرب، فقد ارتبطت الحركة الإسلامية وواجهاتها بالإجرام والدم والفوضى، وتقتيل وتهجير السودانيين من أجل استعادة سلطتها بالكامل، وهو ما يكشف نواياها الاستبدادية بعد الحرب. وكما قال غرامشي: «الوسيلة التي تصل بها إلى السلطة تحدد طريقة تعاملك معها»، إذ تعود بذات الأسلوب العنيف والتوجه الأيديولوجي والشعارات الاستعلائية، دون تصور عملي أو محدد للتطبيق؛ فالهدف هو الوصول إلى السلطة والتمكين.

موبقات الحركة الإسلامية:

الحركة الإسلامية ليست تنظيماً طبيعياً، نظراً لارتكابها ما يمكن تسميته «الموبقات السياسية والوطنية»، وهي ممارسات تجاوزت أخطاء الحكم التقليدية لتضرب أسس بقاء الدولة والمجتمع:

- استخدمت الحركة الشعارات كغطاءٍ عاطفي يفتقر إلى برنامج عملي، مما سمح لها بتحويل الخصوم السياسيين إلى أعداءٍ للدين، وهو ما شرعن استخدام العنف والحروب، لا كصراع سياسي، بل ك«جهاد مقدس» لا يقبل المساومة.
- سياسة التمكين بوصفها عملية إقصاء ممنهجة لكل من هو خارج التنظيم، مما أدى إلى تفكيك مؤسسات الدولة القومية واستبدالها بكوادر تنظيمية تدين بالولاء للفكرة لا للوطن، وامتدت شهوة التمكين إلى تصفية الحسابات.
- استخدمت موارد البلاد لإشعال النزاعات القبلية لضمان بقاء النظام، مما أدى في النهاية إلى انهيار التماسك الوطني السوداني.
- تقويض عقيدة المؤسسة العسكرية عبر «أدلجة» القوات المسلحة، بإحلال الولاء التنظيمي محل الولاء الوطني، مما خلق انقساماً صامتاً داخلها بين المهنية العسكرية والتبعية الحركية، وجعل قرار الحرب والسلم خاضعاً للحسابات الحزبية الضيقة لا لمصلحة الدولة العليا. كما تم اختراق المؤسسة العسكرية وإنشاء إمبراطوريات موازية تتبع للجيش ظاهرياً وللتنظيم فعلياً، مما جعل استرداد قرار القوات المسلحة مرهوناً بتفكيك شبكات الولاء الأيديولوجي.
- ثقافة الميليشيات وتعدد الجيوش، إذ أرست الحركة هذه الثقافة خوفاً من الجيش الوطني، فأنشأت جيوشاً خاصة (الدفاع الشعبي، والدعم السريع)، مما خلق انفلاتاً أمنياً جعل الدولة تعيش حالة «الحرب الأهلية الكامنة» التي انفجرت أخيراً.
- تقسيم البلاد وضرب النسيج الاجتماعي، بتحويل حرب الجنوب إلى جهاد ديني ورفض التعددية.
- تدمير قومية مؤسسات الدولة عبر تشريد الكفاءات الوطنية وإحلال الولاء التنظيمي محل الأهلية المهنية في الجيش والشرطة والقضاء والخدمة المدنية، فتحولت المؤسسات إلى «إقطاعيات خاصة».

- المتاجرة بالدين والفساد الأخلاقي باستخدام الدين قناعاً لممارسة أبشع أنواع الفساد المالي والاستبداد السياسي.
- رعاية الإرهاب والعزلة الدولية بتبني جماعات إرهابية عابرة للحدود في تسعينيات القرن الماضي، مما أدخل السودان في نفق مظلم من العزلة الدولية.
- تسليح القبائل وتأجيج الهويات الإثنية لضرب الخصوم، مما حوّل الصراعات المحلية إلى حروب أهلية شاملة.
- والحرب الحالية هي أكبر هذه الموبقات، وإستخدامها محاولة العودة عبر البوابة العسكرية.

سردية الحرب:

تقوم سردية الحركة الإسلامية على الوصاية على الشعب، وهي رؤية تفترض أن امتلاك شعارات الحسم العسكري يمنح التنظيم حقًا مطلقاً في قيادة المجتمع وتشكيل هويته قسراً. هذا التفكير حوّل الدولة من مؤسسة لخدمة الجميع إلى أداة للتمكين، حيث تُستخدم الحرب وسيلة لشرعنة البقاء، ويُعتبر القتل والعنف والتعذيب أدوات مقدسة لإخضاع المخالفين، مع الادعاء بأنهم يقاتلون من أجل كرامة السودانيين، وأن تضحياتهم تمنحهم صكًا للحكم ورصيداً للمطالبة بالسلطة والثروة.

مآلات استعادة الحركة للسلطة:

أخطر مآلات المشهد السوداني الحالي هو عودة الحركة على فوهة البندقية وفرض مشروعها العدمي، الذي يقتات على الصدام مع الداخل والخارج لضمان بقائه. وتتمثل المخاطر في العزلة الدولية، وخنق المساعدات، ورفض المبادرات الدولية مما يضع السودان تحت طائلة عقوبات قد تتجاوز الأفراد لتشمل مؤسسات الدولة الحيوية ويعمّق الانهيار الاقتصادي. كما يشمل ذلك تأميم الحرب واستمرارها وتوسعها، وتصدير الأزمات، وتحويل السودان إلى مصدر لعدم الاستقرار الإقليمي، وعودة القمع بأقبح صوره ضد قوى الثورة، وتقسيم البلاد، وتفتيت النسيج الاجتماعي، وتحويل السودان إلى دولة فاشلة.

تحديات استعادة المسار الديمقراطي:

هذا الإرث المعقد للحركة الإسلامية يجعلها من أكبر تحديات استعادة المسار الديمقراطي وبقاء الدولة، وهو ما يتطلب جراحة دقيقة تمس إعادة صياغة مفهوم الدولة نفسها، وتمتد إلى إصلاح العقيدة العسكرية (الوطنية مقابل الأيديولوجيا)، بحيث تقوم على حماية الدستور والحدود والمواطن. ويتطلب ذلك تشريعات صارمة تمنع العمل السياسي داخل القوات المسلحة وتجرّم الانقلابات، وإنهاء تعدد الجيوش الموازية بعملية نزع سلاح وتسريح وإعادة دمج شاملة، تبدأ بالدعم السريع ولا تنتهي به. كما يتطلب التأسيس الدستوري على المواطنة المتساوية، والمصالحة الوطنية، والعدالة الانتقالية والمحاسبة، إذ لا يمكن بناء مستقبل وطني دون محاسبة على جرائم الماضي وكسر ثقافة الإفلات من العقاب.

مصير الحركة الإسلامية:

يتمثل المأزق الوجودي للحركة الإسلامية وواجهاتها في أنها بلا مستقبل داخل بنية الدولة الحديثة، بعدما استنفدت أدواتها الأيديولوجية والسياسية، ولم يتبقى لها سوى سلطة البندقية كرهان أخير للبقاء. وهو ما يجعلها تتحمل الوزر الأخلاقي والتاريخي لإشعال الحرب الحالية واستمرارها. فالحركة التي أدركت استحالة عودتها عبر القبول الشعبي رأت في تحويل السودان إلى ساحة صراع وجودي وسيلة وحيدة لخلط الأوراق وتجنب المحاسبة على عقود الفساد والموبقات، مما جعلها تغامر بكيان الدولة ووحدتها مقابل استرداد امتيازات سلطوية مفقودة. وهذا الإصرار على العودة عبر بوابة الدم يمثل انتحاراً سياسياً للتنظيم وجريمة تدمير للوطن.

استحقاقات الحوار مع الحركة الإسلامية:

إن الحوار مع الحركة الإسلامية وأحزابها وواجهاتها يجب أن يخرج من دائرة التكتيك والمناورة إلى الاستحقاق الوطني، الذي يمنع تكرار كارثة تدمير الدولة، ويرتكز على استحقاقات بنيوية غير قابلة للتفاوض، من بينها:

- استحقاق العدالة، ولا حوار دون تسليم المطلوبين للعدالة الدولية والإقرار بالمسؤولية عن الحرب.
- استحقاق الخروج من الأجهزة الأمنية والعسكرية وتفكيك الكتائب والميليشيات، وإيقاف خطاب تجييش المجتمع، والقبول بجيش قومي مهني واحد.
- استحقاق المراجعة الفكرية والالتزام المعلن بالانتقال من الوصاية الأيديولوجية إلى العمل المدني الخاضع للقانون، والتخلي عن شعار «الحاكمية» لصالح «المواطنة».
- استحقاق تفكيك الإمبراطوريات المالية التي بُنيت بأموال الشعب.
- استحقاق ابتعاد الوجوه المتورطة في القمع والفساد عن المشهد القيادي في الفترة الانتقالية.
- استحقاق أخلاقي بتقديم اعتذار صريح ومعلن للشعب السوداني عن ثلاثين عاماً من الفساد والحروب، وتدمير النسيج الاجتماعي، وإشعال الحرب الأخيرة، بوصفه المدخل الوحيد لأي قبول شعبي مستقبلي.

تعيين مدير عام لبنك النيلين

قراءة قانونية ومعيارية في ضوء ضوابط بنك السودان ومبادئ بازل

عمرسيد أحمد

ملخص

يناقش المقال الجدل المثار حول تعيين شخصية عسكرية متقاعدة مديرًا عامًا لبنك النيلين، معتبرًا أن القضية لا تتعلق بالخلفية الشخصية بقدر ما تمسّ سيادة الضوابط التنظيمية وسلامة الحوكمة المصرفية في السودان، خاصة في بيئة عالية المخاطر وضعيفة الثقة.

يرى الكاتب أن التعيين يشكّل مخالفة صريحة لمنشور بنك السودان المركزي رقم (2020/5) وقانون تنظيم العمل المصرفي، اللذين يشترطان للمدير العام مؤهلًا ذا صلة وخبرة مصرفية متصلة لا تقل عن 15 عامًا بعد التخرج. ويؤكد أن هذا الشرط إلزامي وجوهري، لا يجوز تجاوزه، لارتباطه المباشر بإدارة المخاطر وحماية أموال المودعين، وأن الخبرات غير المصرفية لا تفي بالمعنى التنظيمي المقصود.

يربط المقال بين هذه المخالفة والمعايير الدولية، خاصة مبادئ لجنة بازل ومعايير الملاءمة والكفاءة (Fit and Proper)، التي تعتبر الإدارة العليا جزءًا من منظومة السلامة الاحترازية، وليس خيارًا إداريًا. ويشير إلى أن تعيينات غير مهنية قد تُعد إضعافًا لأداة رقابية مركزية، وتفتح الباب أمام تسييس الحوكمة، بما يتعارض مع مبادئ OECD، لا سيما في المصارف المملوكة للدولة.

يخلص الكاتب إلى أن الخبرة المصرفية شرط موضوعي لا غنى عنه، خاصة في مصرف يعاني تراجعًا في الأداء والثقة، وأن التعيين محل الجدل—وفق المنطق القانوني والمعياري الدولي—يمثل إخلالًا بالحوكمة الرشيدة حتى قبل ظهور نتائجه العملية، لأنه لا يبرهن على تحقق الكفاءة المهنية ولا يحمي الاستقلال المؤسسي للقطاع المصرفي.

التمهيد

أثار ما جرى تداوله في وسائل التواصل الاجتماعي بشأن قرار تعيين شخصية عسكرية متقاعدة مديرًا عامًا لبنك تجاري (بنك النيلين) جدلًا مشروعًا حول مدى اتساق هذا القرار، من جهة، مع القواعد المهنية والضوابط التنظيمية الملزمة لبنك السودان المركزي، ومن جهة أخرى، مع المعايير الدولية للحوكمة والملاءمة والكفاءة. ويتجاوز هذا الجدل مسألة "الانطباع العام" أو الخلفية الشخصية للمعيَّن، ليطرح سؤالًا جوهريًا يتعلق بسيادة القواعد التنظيمية وسلامة النظام المصرفي، ولا سيما في بيئة تتسم بارتفاع المخاطر وتآكل الثقة، وحاجة المصارف إلى حدٍّ أدنى من الحوكمة الرشيدة المعترف بها دوليًا

مخالفة صريحة لضوابط بنك السودان المركزي بشأن تعيين الإدارة العليا

تنص منشورات بنك السودان المركزي الصادرة عن الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي، وبصورة خاصة منشور رقم (2020/5) الصادر بتاريخ 13 يوليو 2020 بشأن ضوابط حوكمة المصارف[2]، على تعريف واضح للإدارة التنفيذية يشمل المدير العام ونائب المدير العام. كما تقرر هذه المنشورات شروطًا إلزامية لاختيار المدير العام، في مقدمتها الحصول على مؤهل جامعي ذي صلة بالعمل المصرفي أو المالي، وألا تقل الخبرة العملية المتصلة في مجال العمل المصرفي بعد الحصول على المؤهل الجامعي عن خمسة عشر (15) عامًا[2].

ويُعد هذا الشرط متطلبًا جوهريًا لا إجرائيًا، لارتباطه المباشر بسلامة الإدارة المصرفية، وقدرتها على إدارة المخاطر، والالتزام بالضوابط الرقابية، وحماية أموال المودعين، ولا يندرج ضمن الشروط الشكلية أو التقديرية التي يجوز تجاوزها أو التوسع في تفسيرها.

وتؤكد هذه الضوابط، الصادرة بموجب قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 2004 وتعديلاته[1]، أن شرط الخبرة المصرفية المتصلة لمدة لا تقل عن خمسة عشر عامًا بعد الحصول على المؤهل الجامعي يمثل التزامًا تنظيميًا ملزمًا للمرشح لمنصب المدير العام، وليس مجرد معيار إرشادي أو تفضيلي. ويستمد هذا الشرط طبيعته الإلزامية من كونه عنصرًا أساسيًا في منظومة الحوكمة المصرفية والرقابة الاحترازية، بالنظر إلى الدور المحوري للإدارة العليا في إدارة المخاطر والالتزام وحماية الاستقرار المالي.

وبالاستناد إلى المعلومات المتاحة بشأن التعيين محل الجدل، فإن هذا الشرط الأساسي لا يبدو متحققًا، إذ إن الخلفية المهنية للمعيَّن — مهما بلغت درجة تأهيله الأكاديمي أو خبرته في مجالات غير مصرفية — لا تشتمل على خبرة مصرفية متصلة بالمعنى التنظيمي المقصود في منشورات البنك المركزي، ولا سيما في مجالات الائتمان، وإدارة المخاطر، والسيولة، والامتثال، والعمليات المصرفية، والتجارة الدولية. ويمثل تجاوز هذا الشرط مخالفة مباشرة لضوابط الجهة الرقابية ذاتها، ويقوض مبدأ التطبيق الموحّد للقواعد التنظيمية، ويفتح الباب أمام استثناءات غير منصوص عليها، بما يضعف مصداقية الإطار الرقابي ويؤسس لسابقة خطيرة في إدارة القطاع المالي.

معيار "الملاءمة والكفاءة" كركيزة رقابية لا كخيار إداري

تُعد "الملاءمة والكفاءة" (Fit and Proper) من المرتكزات الأساسية في الحوكمة المصرفية الحديثة، إذ لا تنظر المعايير الدولية إلى المناصب التنفيذية

العليا بوصفها وظائف إدارية عادية، بل بوصفها جزءًا أصيلًا من منظومة السلامة الاحترازية (Prudential Safety and Soundness). وفي هذا السياق، تؤكد مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية أن الحوكمة الفعّالة شرطٌ حاسم لسلامة القطاع المصرفي، وأنها تُبنى على إدارة مخاطر رشيدة وقرارات مؤسسية تعزّز الثقة العامة في النظام المالي[1].

كما أن مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة(Basel Core Principles for Effective Banking Supervision) وهي الإطار المرجعي الدولي الناظم لعمل الجهات الرقابية – توسّع مفهوم الرقابة ليشمل تقييم جودة الحوكمة وملاءمة الإدارة العليا وقدرتها على إدارة المخاطر، وليس مجرد الامتثال الشكلي للقواعد[1].

الاستنتاج المعياري: عندما تُعيَّن قيادة تنفيذية عليا دون خبرة مصرفية متصلة أو دون تحقق واضح من متطلبات الملاءمة والكفاءة، فإن ذلك لا يُعد خيارًا إداريًا فحسب، بل يُقرأ – وفق المنطق الرقابي الدولي – كإضعاف لأداة رقابية مركزية معترف بها عالميًا.

تعيينات الإدارة العليا ومخاطر "تسييس الحوكمة"

تنبّه المعايير الدولية إلى أن أحد أخطر التهديدات لسلامة الحوكمة لا يأتي دائمًا من ضعف اللوائح، بل من تحويل التعيينات القيادية إلى أدوات نفوذ غير مهني. وهنا تشير مبادئ مجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لحوكمة الشركات (G20/OECD Principles of Corporate Governance) إلى أن كفاءة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وآليات المساءلة، وإدارة المخاطر، تمثل عناصر أساسية لدعم الاستقرار المالي والكفاءة الاقتصادية، لا سيما عندما تؤثر القرارات القيادية مباشرة على أموال المودعين والأسواق.

وإذا كان البنك مملوكًا للدولة كليًا أو جزئيًا، أو خاضعًا لتأثيرها، فإن إرشادات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لحوكمة الشركات المملوكة للدولة (OECD Guidelines on Corporate Governance of State-Owned Enterprises) تشدد بوضوح على ضرورة أن تتوافر في المجالس والإدارات التنفيذية الكفاءة والنزاهة والموضوعية، وأن تُمارَس الملكية العامة بأسلوب مهني يقلل تضارب المصالح ويمنع انحراف المؤسسة عن أهدافها المالية والرقابية[1].

الاستنتاج المعياري: التعيينات التي لا تستند إلى كفاءة مصرفية متصلة، أو يُشتبه في كونها مكافآت سياسية أو أمنية، تتعارض مع روح معايير OECD التي تعتبر مهنية التعيين ونزاهته جزءًا لا يتجزأ من بنية الحوكمة نفسها.

لماذا تُعد الخبرة المصرفية شرطًا موضوعيًا في العرف الدولي؟

المصرف ليس مؤسسة خدمات عامة، بل مؤسسة تعمل في قلب منظومة معقدة من المخاطر تشمل مخاطر الائتمان، والسيولة، والسوق، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السمعة والامتثال. ولهذا تضع مبادئ بازل لحوكمة المصارف مسؤولية واضحة على عاتق الإدارة العليا في إدارة المخاطر والرقابة الداخلية بما يضمن سلامة القرارات وتماسك الضوابط المؤسسية[1].

كما أن تحديثات الأطر الرقابية الدولية، بما في ذلك مراجعات مبادئ بازل الأساسية، تعطي وزنًا متزايدًا لحوكمة المصارف والمرونة التشغيلية وفعالية إدارة المخاطر، بما يؤكد أن المعرفة المصرفية لم تعد تفضيلًا إداريًا، بل عنصرًا تقنيًا لازمًا للوفاء بالوظيفة الاحترازية للمؤسسة المصرفية[1].

الاستنتاج المعياري: في بيئة هشّة أو في مصرف يعاني تدهورًا في الثقة أو المركز المالي، فإن الحاجة إلى خبرة مصرفية متخصصة ليست ترفًا، بل شرطًا موضوعيًا لاستعادة الاستقرار والامتثال والثقة.

المعايير الدولية لإدارة المخاطر والالتزام والحوكمة (الإطار المتكامل

فإلى جانب مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة (Basel Core Principles for Effective Banking Supervision) الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية (Basel Committee on Banking Supervision – BCBS)[1]، تخضع المصارف لالتزامات صارمة نابعة من معايير إدارة المخاطر، وعلى رأسها إطار بازل لإدارة المخاطر المصرفية (Basel Framework on Risk Management)[2]، الذي يشمل مخاطر الائتمان، والسيولة، والسوق، والمخاطر التشغيلية، ويحمّل الإدارة العليا مسؤولية مباشرة عن تصميم وتنفيذ نظم فعّالة لإدارة هذه المخاطر.

كما تخضع المصارف لـ مقررات كفاية رأس المال (Capital Adequacy Standards – Basel III)[1]، التي تُلزمها بالحفاظ على مستويات كافية من رأس المال عالي الجودة، مع ربط مباشر بين جودة الإدارة العليا ومستوى المخاطر التي يتحملها المصرف. وتمتد متطلبات الملاءمة والكفاءة كذلك إلى مجال

الالتزام المصرفي ومكافحة الجرائم المالية، من خلال معايير مجموعة العمل المالي (Financial Action Task Force – FATF Recommendations)[1]، التي تُعد المرجع الدولي الأساسي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وتُلزم الإدارة العليا بتحمّل المسؤولية النهائية عن فعالية نظم الامتثال.

كما تؤكد مبادئ الالتزام المصرفي الصادرة عن لجنة بازل (Compliance and the Compliance Function in Banks)[1] أن وظيفة الالتزام جزء لا يتجزأ من الحوكمة المصرفية، وأن فشل الإدارة العليا في هذا المجال يُعد خطرًا رقابيًا جوهريًا.

ويتكامل ذلك مع المعايير الدولية لل تقارير المالية ولا سيما الذي يربط بين التقدير الائتماني، والخسائر الائتمانية المتوقعة، وجودة نظم إدارة المخاطر وفعالية الإدارة التنفيذية (International Financial Reporting Standards – IFRS، IFRS 9 – Financial Instruments)

وتتقاطع هذه المعايير مع أطر حوكمة الشركات الدولية، وعلى رأسها مبادئ مجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لحوكمة الشركات وإرشادات منظمة التعاون والتنمية (G20/OECD Principles of Corporate Governance)) (OECD Guidelines on Corporate Governance of State-Owned Enterprises)، التي تشدد جميعها على أن كفاءة الإدارة التنفيذية، واستقلاليتها، ونزاهتها شرطٌ أساسي لحماية أموال المودعين وتقليص المخاطر النظامية.

هل توجد حالات مشابهة دوليًا؟

يوجد دوليًا استثناء محدود لتعيين قيادات من خارج القطاع المصرفي، إلا أن هذا الاستثناء غالبًا ما يقتصر على شخصيات قادمة من خلفيات مالية أو رقابية أو اقتصادية عميقة، ويكون مصحوبًا بإجراءات صارمة للتحقق من استيفاء متطلبات الملاءمة والكفاءة، كما يعمل ضمن منظومة حوكمة قوية تضمن الفصل بين الصلاحيات وتمنع تضارب المصالح. أما تعيين قيادة عسكرية مباشرة لإدارة بنك تجاري دون مسار مهني مصرفي معروف، فيُعد غير معتاد في الاقتصادات ذات الأطر الرقابية المستقرة، ويُقرأ عادةً – وفق منطق مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية – كمؤشر على تغليب الاعتبارات غير المهنية على اشتراطات السلامة الاحترازية والحوكمة الرشيدة.

مآخذ إضافية تتعلق بالحوكمة والاستقلال المؤسسي

إلى جانب المآخذ المعيارية المرتبطة بمبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية ومعايير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تبرز مآخذ إضافية ذات طبيعة تنظيمية ومؤسسية، وردت في تقارير مهنية استنادًا إلى الضوابط الرسمية لبنك السودان المركزي. إذ لا يقتصر الإشكال على غياب شرط الخبرة المصرفية المتصلة لمدة خمسة عشر عامًا بعد الحصول على المؤهل الجامعي، بل يمتد إلى غياب الخبرة المتخصصة في مجالات جوهرية تشمل إدارة المخاطر المالية، والائتمان، والسياسات النقدية، وهي مجالات تمثل صلب وظيفة المدير العام ولا يمكن تعويضها بمؤهلات أكاديمية غير مصرفية، مهما بلغ مستواها العلمي.

كما يثير هذا التعيين إشكالية أعمق تتعلق بمبدأ توحيد المعايير التنظيمية والحياد الرقابي، إذ يضع البنك المركزي، من حيث الجوهر، موضع الخاضع لضوابطه هو نفسه، ويفتح الباب أمام منح استثناءات تخالف المعايير المهنية الموحدة. ويترتب على ذلك تقويض مبدأ تكافؤ الفرص داخل القطاع المصرفي، وتحويل الضوابط الرقابية من قواعد عامة مجردة إلى قرارات انتقائية قابلة للتأويل، بما يضعف مصداقية الإطار التنظيمي ككل.

وتذهب بعض التحليلات المهنية إلى أن هذا التعيين قد لا يكون مستندًا إلى الكفاءة المصرفية أصلًا، بل يندرج ضمن ما يمكن وصفه بـ "المكافآت السياسية"، وهو ما يمثل انحرافًا خطيرًا عن فلسفة الحوكمة المصرفية التي تقوم على الجدارة المهنية والاستقلال المؤسسي، لا على الولاءات أو الاعتبارات غير الفنية.

وتزداد خطورة هذه المآخذ في ظل السياق الذي يعمل فيه البنك، إذ يعاني بالفعل من تدهور ملموس في جودة الخدمات، وتراجع في مركزه المالي، وصعوبات في توفير أموال العملاء، وفقًا لشهادات من داخل المؤسسة نفسها. وفي مثل هذه الظروف، فإن تعيين قيادة تنفيذية غير مصرفية لا يمثل مجرد إخلال بالمعايير، بل يزيد من تعرض المؤسسة للمخاطر، ويقوض قدرتها على الاستجابة للتحديات التشغيلية والاحترازية القائمة.

خاتمة معيارية

من منظور مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية ومعايير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فإن جوهر الاعتراض المؤسسي على مثل هذا التعيين لا يتعلق بالشخص بذاته، بل بمبدأين حاكمين: أولهما حماية الوظيفة الاحترازية للمصرف عبر قيادة مصرفية ملائمة وكفؤة تُحسن إدارة المخاطر،

وثانيهما حماية الحوكمة من التسييس عبر تعيينات مهنية قابلة للتدقيق والمساءلة. وعليه، فإن أي تعيين لا يبرهن علنًا على تحقق معيار الملاءمة والكفاءة، ولا ينسجم مع شروط الخبرة المصرفية المتصلة، يُعد — في المنطق الدولي — مخالفة لمقتضيات الحوكمة الرشيدة حتى قبل أن تظهر نتائجه التشغيلية على أرض الواقع.

الهوامش

1) بنك السودان المركزي. قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 2004 وتعديلاته.

2) بنك السودان المركزي. منشور رقم (2020/5) بتاريخ 13 يوليو 2020: ضوابط حوكمة المصارف، صادر عن الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي.

3) أسما، الطيب عزّ الدين. «تعيين ضابط بحري مديرًا عامًا لبنك النيلين». منشور على LinkedIn، ديسمبر 2025. https://www.linkedin.com/posts/tayebalasma-ezzeldin_%D86-%8A%D9%8A%D9%8%AA%D8%B9%D9%D8%B6%D8%A7%D8%A8%D8%B7-%8A-%%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1%D8%A7-%85%D8%AF%D9%%D985%D8%A7-%%D8%B9%D8%A7%D983-%86%D9%84%D8%A8%D9%%D9activity-7406359189620531200

المصادر والمراجع

أولًا: المصادر العربية (المحلية)

بنك السودان المركزي. قانون بنك السودان المركزي لسنة 2002 وتعديلاته. الخرطوم: بنك السودان المركزي.

بنك السودان المركزي. قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 2004 وتعديلاته. الخرطوم: بنك السودان المركزي.

بنك السودان المركزي. منشور رقم (2020/5) بتاريخ 13 يوليو 2020، ضوابط حوكمة المصارف، صادر عن الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي، معنون للمصارف كافة.

بنك السودان المركزي. منشورات الضبط المؤسسي للمصارف، الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي، الخرطوم.

(تشمل ضوابط الحوكمة، معايير الملاءمة والكفاءة، تعيين الإدارة التنفيذية العليا، إدارة المخاطر، والرقابة الداخلية)

بنك السودان المركزي. منشورات تنظيم وتنمية الجهاز المصرفي المتعلقة بشروط تعيين الإدارة التنفيذية العليا ومعايير الملاءمة والكفاءة، الخرطوم.

الأسما، الطيب عزّ الدين.

«تعيين ضابط بحري مديرًا عامًا لبنك النيلين». منشور على منصة LinkedIn، ديسمبر 2025. متاح عبر: https://www.linkedin.com/posts/tayebalasma-ezzeldin_%D8%AA%D8%B9%D986-%D8%B6%D8%A7%D8%A8%D8%B7-%%D98A-%%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D98A%D8%B1%D8%A7-%85%D8%AF%D9%%D985%D8%A7-%%D8%B9%D8%A7%D983-%86%D9%84%D8%A8%D9%%D9activity-7406359189620531200

ثانيًا: المصادر الأجنبية (الدولية)

Basel Committee on Banking Supervision (BCBS). Corporate Governance Principles for Banks. Basel: Bank for International Settlements.

Basel Committee on Banking Supervision (BCBS). Basel Core Principles for Effective Banking Supervision. Basel: Bank for International Settlements.

Basel Committee on Banking Supervision (BCBS). Basel Framework on Risk Management. Basel: Bank for International Settlements.

Basel Committee on Banking Supervision (BCBS). Basel III: A Global Regulatory Framework for More Resilient Banks and Banking Systems. Basel: Bank for International Settlements.

Basel Committee on Banking Supervision (BCBS). Compliance and the Compliance Function in Banks. Basel: Bank for International Settlements.

Financial Action Task Force (FATF). International Standards on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism & Proliferation (Recommendations). Paris: FATF.

International Accounting Standards Board (IASB). IFRS 9 – Financial Instruments. London: IFRS Foundation.

OECD. G20/OECD Principles of Corporate Governance. Paris: OECD Publishing.

OECD. Guidelines on Corporate Governance of State-Owned Enterprises. Paris: OECD Publishing.

خبير مصرفي ومالي مستقل

جذور الأزمة الثقافية والتاريخية في السودان حقيقة تبهت على طاولة التفاوض

وئام كمال الدين

ملخص

ترى الكاتبة أن جذور الأزمة السودانية تعود إلى عوامل ثقافية وتاريخية عميقة، حيث تحوّل التنوع الثقافي والإثني، الذي كان يمكن أن يكون مصدر قوة، إلى سبب للصراع حول السلطة والموارد منذ فترة الاستعمار.

تشير إلى أن أسهم الاستعمار البريطاني في ترسيخ الانقسامات عبر سياسات التهميش الثقافي والاقتصادي، ما خلق شعورًا دائمًا بالإقصاء لدى مناطق وجماعات واسعة، وتحوّلت الثروات الطبيعية الهائلة إلى وقود للصراع بدل أن تكون أساسًا للتنمية .

توضح الكاتبة أن تمرد توريت 1955 والحرب الأهلية بين الشمال والجنوب مثّلت تجسيدًا مبكرًا لهذه الأزمة، حيث فشلت الدولة في إدارة التنوع، وانتهى الصراع الطويل بانفصال جنوب السودان، مع بقاء جذور الأزمة دون معالجة حقيقية.

ترى الكاتبة أن اتفاقيات السلام المتعاقبة استخدمت الأزمة كشعار للتكسب السياسي دون حلول جذرية، بينما تُمثّل حرب 15 أبريل، رغم فداحتها، فرصة لإعادة بناء السودان عبر حلول نابعة من المجتمع نفسه، تقود إلى سلام عادل، وحكم مدني، وجيش قومي، ودولة تقوم على المواطنة والعدالة.

جذور الأزمة الثقافية والتاريخية في السودان أهم الأسباب الرئيسية للحروب التي شهدها البلاد منذ الاستعمار. ففي بلاد تميزت بالتعدد الثقافي والتنوع الإثني والعرقي، كان يمكن أن يكون هذا التنوع مصدر قوة، لكنه أدى إلى صراعات حول السلطة والموارد.

منذ أن قام الاستعمار البريطاني ، بتقسيم البلاد إلى مناطق شمالية وجنوبية، والسودان يعيش تفاقم الانقسامات القائمة على التهميش الثقافي والاقتصادي، جاعلاً بعض المناطق والجماعات في السودان تشعر بالتهميش الثقافي،والاقتصادي وزارعاً توترات وصراعات بين المكونات الاجتماعية والثقافية المختلفة لم تتوقف الصراعات في السودان على السلطة على الثروة والموارد ، الموارد التي كان يمكن أن تبني بلدًا غنيًا يمتلك الماء والتربة الخصبة والذهب والنفط والصمغ والمحاصيل النقدية والحضارة القديمة والآثار والتاريخ ، والتي أصبحت محور الصراع إلى جانب السلطة بين مختلف الجماعات والمناطق.

لتتوالى الأزمات أمام ضعف المؤسسات الحكومية والسياسية في السودان، الصراع القديم والذي نشأ مع الدولة نفسها منذ حركة توريت عام 1955، هو تمرد حدث في جنوب السودان،، وكان بداية لنزاع طويل الأمد بين الحكومة السودانية ومجموعات معارضة في الجنوب. والتي بدأت في أغسطس 1955، قبل عام من استقلال السودان من الاستعمار البريطاني، بسبب ذات الأزمات الثقافية والتاريخية من التهميش والاستبعاد: وشعور الجنوبيين بالتهميش والاستبعاد من السلطة والتنمية، ومحاولات الحكومة المركزية فرض الثقافة العربية والإسلامية على الجنوبيين المسيحيين والمتحدثين باللغات الأفريقية. مضاف إليها: التنافس على الموارد والسلطة في المنطقة. قادت إلى حرب أهلية استمرت لعقود، منتجة من أهم الأحداث في تاريخ السودان الحديث. انتهت الحرب الأولى بتوقيع اتفاقية أديس أبابا في 1972، لكن الصراع واندلاع الصراع مجددًا في 1983 واستمراره حتى 2005، وانتهائه بعد عقود بقسمة البلاد إلى بلدين واستقلال دولة جنوب السودان عن السودان.

هو ذاته تاريخ يعيد نفسه بنفس الصراعات وذات الأزمات التاريخية والثقافية التي يضعها الجميع على طاولات السلام عناوين للتكسب السياسي ولتوسعة النفوذ والسلطة والثروة التي تستفيد منها نخب بعينها في اتفاقيات السلام والتي لا تواجه بجدية في طرح الحلول لحلها... إذ لطالما ظلت جذور الأزمة الثقافية والتاريخية في السودان عنوانًا وشعارًا يطرح في كل اتفاقيات السلام دون أن يحل، بل إنه يستخدم فقط لحل مشكلة اطماع المتفوقين على الطاولة في السلطة والنفوذ، موقعين على حلول فوقية لا تلامس المجتمع، لا تحل مشاكلة، ولا تجعله جزءًا من الحل، ليشتعل ذات الصراع مرارًا وتكرارًا، مطيحًا بكل قشور اتفاقات السلام التي لم تجعله أولوية لانشغالها المكاسب....

ومع أن حرب الخامس عشر من أبريل كارثة تضاف إلى الكوارث التي شهدتها هذه البلاد من الأزمات الثقافية والاجتماعية وحكم الإخوان المسلمين، ومع تحديدها لخطاب الكراهية والعنصرية، ومع كل الدمار الذي حل بالبلاد والعباد بسببها، إلا أنها لا تزال فرصة لبناء وطن جديد يوجد حلولًا عميقة لأزمة السودانية، أزمة الهوية والثقافة والصراع التاريخي، فقط إذا تعامل معه الجميع بجدية تصطحب معها السودانيون على الأرض في إيجاد الحلول وتنتجها غيرهم وبهم لا فوقهم، دون النظر إليهم، حلول يصنعها أبناء هذه البلاد بأنفسهم، يضعون فيها إشكالياتهم بما يشبه وصفهم وتعريفهم لها، يعيدون فيها صياغة هذه الأزمة، أصواتهم ويصنعون حلولهم بأيديهم، بأصواتهم، وبقلوبهم، لا بصوت النخبة الآتي من الأعالي، لا بصوت البنادق، بل بصوت السودان وأهله. ربما هنا وبهذه الطريقة فقط يمكن أن يصنع المجتمع المدني في السودان سلامه بيديه وتحت عينه، لخلق حكم مدني وجيش مهنيا وقوميا، وبلاد موحدة، وسلام يعبر عنه، ولا يتجاهل تصوره للعدالة الانتقالية، ولا آماله في البناء، ولا أحلامه في التوزيع العادل للسلطة والثروة والمواطنة ولا أهداف ثورته المجيدة في الحرية والسلام والعدالة....

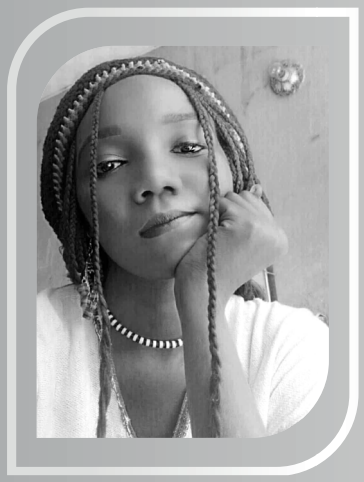

انقطاع خيط الأمل
عن رحيل الشاعرة والمعلمة هاجر مكاوي

جالا زهاء

ملخص

في ديسمبر 2025، فقد الوسطان الثقافي والإعلامي في السودان الشاعرة والمعلمة هاجر عبد الكريم مكاوي بالقاهرة، في رحيل شكّل خسارة إنسانية وإبداعية كبيرة. لم يكن غيابها حدثًا عابرًا، بل انقطاعًا لصوت شعري وتربوي صادق عبّر عن الإنسان السوداني ومنح الأمل في زمن وطني بالغ القسوة.

جمعت هاجر بين الشعر والتعليم، فأصدرت ديوانين شعريين وأسهمت، مع رفيق دربها محمد الحلو، في تأسيس مؤسسة العلياء التربوية بالقاهرة، التي أصبحت نموذجًا ناجحًا للتعليم السوداني في المهجر. عُرفت كمعلمة للأخلاق قبل المعرفة، تحتضن زملاءها وتزرع في طلابها القيم قبل الدروس.

يرى الناقد صلاح القويضي أن رحيلها كان فاجعًا لأنها غادرت في ذروة عطائها الإبداعي والتربوي، وقد انشغلت طوال حياتها بقضايا التعليم والعدالة الاجتماعية، متعاطفة مع أطفال الأسر النازحة والفقيرة. كما ظل حضورها الثقافي والوطني فاعلًا، خاصة خلال أيام ثورة ديسمبر ومشاركتها في ساحة الاعتصام.

تصفها الكاتبة سارة الجاك بأنها شاعرة كتبت للأطفال والنساء والمنسيين، ومزجت بين رهافة الشعر ووضوح الموقف، معتبرة الكلمة أداة وعي ومقاومة هادئة. لم تسعَ هاجر للشهرة، بل لحلم وطن يسع الجميع، وظلت بعد رحيلها خيط أملٍ باقٍ في الذاكرة والقصيدة.

في ديسمبر من عام 2025، في القاهرة، فُجع الوسطان الثقافي والإعلامي في السودان برحيل الشاعرة والمعلمة بالمدارس، هاجر عبد الكريم مكاوي، وهي من أنبل الأصوات وأكثرها صدقًا وتأثيرًا. لم يكن غيابها مجرّد فقدان فردي، بل خسارة عامة لرمز شعري وإنساني عبّر عن الإنسان السوداني بأدوات الكلمة المشعرنة والطبشور الأبيض، وخلفت فراغًا لا يمكن ملؤه بسهولة، خاصة في هذه اللحظة الوطنية الحرجة التي يحتاج فيها الناس إلى من يمنحهم الأمل والبصيرة.

صدر لهاجر ديوانين شعريين، وانشات في القاهرة، مع رفيق دربها الأستاذ محمد الحلو مؤسسة العلياء التربوية بالقاهرة والتي حققت نجاحات باهرة في فترة قصيرة جدا وصارت من المؤسسات التعليمية السودانية التي يشار إليها بالبنان.

تقول عنها «كانت الأستاذة هاجر معلمةً للأخلاق قبل أن تكون معلمةً للعلم، إنسانةً تُعلِّم بالقدوة قبل الكلمة، وبالحب قبل المنهج. جميلة الروح، راقية في تعاملها، محبةً لزملائها المعلمين، احتوتهم باحترام صادق، فكانت لهم أختًا وسندًا ومرشدًا، ومنحتهم شعور الأسرة قبل أن تكون صاحبة مدارس».

وتضيف في حديث إلى «أفق جديد»: «كنتُ أنا معلمةً للمهارات اليدوية داخل المدرسة، فوجدتُ فيها عينًا ترى الجهد وقلبًا يقدّر العطاء. كانت تشيد بعملي وبما أقدّمه للأطفال من مهارات ومواد، فكان دعمها إيمانًا بي، ودافعًا حقيقيًا للاستمرار، ومساحةً آمنة للإبداع».

يقول الناقد صلاح القويضي إن الرحيل المبكر للراحلة الشاعرة هاجر مكاوي فاجعا. رحلت الأستاذة هاجر وهي في قمة عطائها التربوي والإبداعي، وظلت مشغولة طوال حياتها بقضايا التعليم العام ومشكلاته. قبل رحيلها بأيام نشرت على صفحتها في الفيسبوك مقالا عن ارتفاع تكلفة التعليم الخاص، أبدت فيه تعاطفا كبيرا مع أطفال أسر النازحين وخصوصا الأسر الفقيرة.

ويضيف القويضي في حديثه إلى «أفق جديد»: «على المستوى الشخصي فإن رحيلها الفاجع مثل لي فقدا لصديقة عزيزة ومعلمة متميزة وشاعرة واعدة وناشطة ثقافية منحازة لقضايا التغيير. كانت تشكل حضورًا مميزاً في أغلب الفعاليات الثقافية بالخرطوم، قبل أن تغادرها للقاهرة، وكنت إلتقيتها لآخر مرة خلال أيام جمهورية ساحة الاعتصام المجيدة. جاءت الراحلة من القاهرة خصيصا للتضامن مع الشباب المعتصمين، قبيل فض الاعتصام بيوم واحد. قضينا وقتا طويلا في التجول بين الخيام والتحدث مع الثوار الشباب، وحضرنا تابين شهداء انقلاب 28 رمضان. قابلنا العديد من الاصدقاء المهتمين بقضايا الثقافة».

وتقول الكاتبة سارة الجاك إن هاجر مكاوي، القادمة من كوستي، كانت تحمل في قصائدها مزيجًا من رهافة الشعر ووضوح الفكرة. كتبت للأطفال والنساء والمنسيين، ونقلت روح الثورة في سطور ناعمة لا تخلو من الحدة. اشتغلت على أدب الطفل كما اشتغلت على قضايا الوطن الكبرى، وكانت ترى في الشعر وسيلة للمقاومة الهادئة وبناء وعي جديد. لم تسعَ للشهرة، بل كانت تسير بثبات نحو ما تؤمن به، شاعرةً تحمل حلمًا لوطن يسع الجميع، حيث الكلمة مساحة للحياة، لا أداة للتضليل أو الإقصاء. وتضيف بحزن: «هاجر لم تمضي بعيدًا، هي بيننا، في ذاكرة الحلم، وفي ما تبقّى من صوت، ومن قصيدة، ومن خيط أملٍ نُمسكه في الأيام الصعبة».

جسور مهدمة وطرقات محاصرة ومعزولة

بحري مدينة تمشي على عكاز

ملخص

بعد القصف الذي طال الجسور المؤدية إلى مدينة بحري، أصبحت المدينة تعيش حالة من الحصار والعزلة عن بقية مدن العاصمة، ما أجبر السلطات على تسيير الحركة في مسار واحد خطير، بينما يعاني سكان بحري من انقطاع الكهرباء وضعف الخدمات الأساسية.

الجولة شملت أحياء الخرطوم وأمدرمان، حيث بدا واضحًا تدمير المباني الحكومية مثل وزارة الخارجية والقصر الجمهوري وقاعة الصداقة، في حين كانت بعض الجسور الأخرى مثل النيل الأبيض والفتيحاب صالحة للحركة، ما يظهر تفاوت الوضع في العاصمة.

أظهرت مدينة أمدرمان نشاطًا تجاريًا وإنسانيًا ملحوظًا، على عكس بحري التي بقيت أغلب محلاتها مغلقة، مما يضطر سكانها للتسوق في أمدرمان بتكلفة باهظة، ويبرز تركز الجهود التنموية على أمدرمان على حساب بحري.

الحالة العامة لمدينة بحري تعكس ضعف الخدمات الأساسية وغياب التخطيط العادل، حيث تعاني الأحياء القديمة من نقص المحولات الكهربائية وضعف البنية التحتية، ما يجعل الحركة التجارية والسكانية لا تتجاوز 5 إلى 10% من مستويات ما قبل الحرب، ويضاعف معاناة السكان اليومية.

تقرير : احمد الامين بخيت

كأن الليل ما يزال عالقًا في أطراف الشوارع، رغم أن النهار أعلن حضوره منذ زمن. في مدينة بحري، الضوء لا يأتي مع الشمس، بل يحتاج إلى معجزة. خرجنا من المدينة كمن يخرج من بيتٍ أصابه الحداد، نتحسس الطريق، ونتلفت أكثر مما نمضي.

على جسر الملك نمر، لم يكن العبور عبورًا، بل مجازفة. مسار واحد فقط، ضيق كفكرة النجاة، بعد أن عضّه القصف في خاصرته الشمالية والغربية. الظلام يبتلع الحواف، والمطبات تنبت تحت العجلات، والجسر يبدو كجسدٍ مُرقّع يسير عليه الناس بقلق مكتوم. هنا لا مكان للخطأ؛ زلة صغيرة تعني سقوطاً بلا شهود.

عند وزارة الخارجية، توقّف الزمن. المباني التي كانت تتباهى بهيبتها، بدت كشيخ فقد ملامحه. الجدران مثقوبة، والساحات صامتة، كأن المكان اعتذر عن أداء دوره وغادر المعنى. انعطفنا إلى شارع الجامعة، لكن الشارع لم يعد جامعةً لشيء سوى للخراب.

فجأة، غيّر السائق اتجاهه نحو شارع النيل. هناك، كان القصر الجمهوري يطل على الماء مثل صورةٍ قديمة أكلتها الرطوبة. واجهته متآكلة، كخشبٍ نخرته الأرضة، لا يسنده إلا ما تبقى من ذاكرة الدولة. النيل يجري كعادته، غير مكترث، فيما البلاد تتآكل على ضفتيه.

قبل جسر النيل الأبيض، أطلت قاعة الصداقة، لكنها لم تعد تصافح أحدًا. وجهها أسود، مغطى بالسخام، كأنها خرجت لتوّها من فلم رعب انتجه عقل موغل في سواد طويل. ولم نكد نستوعب المشهد حتى ظهرت أبراج المقرن، واقفة مثل شواهد قبور عالية، قُصفت حتى فقدت ملامحها، وباتت تشبه عرجونًا قديمًا نُسي في آخر الذاكرة.

الحافلة كانت تتوقف كثيرًا. نقاط عبور، جنود، أسئلة صامتة. المسافة بين نقطة وأخرى قصيرة، لكن الإحساس بالثقل طويل. كنا نعبر المدينة لا كضيوف، بل كمشتبهٍ بهم في وطنهم.

ثم، فجأة، أمدرمان.

المدينة التي لم تستسلم تمامًا.

في شارع الموردة، الحياة ترفع رأسها. محال

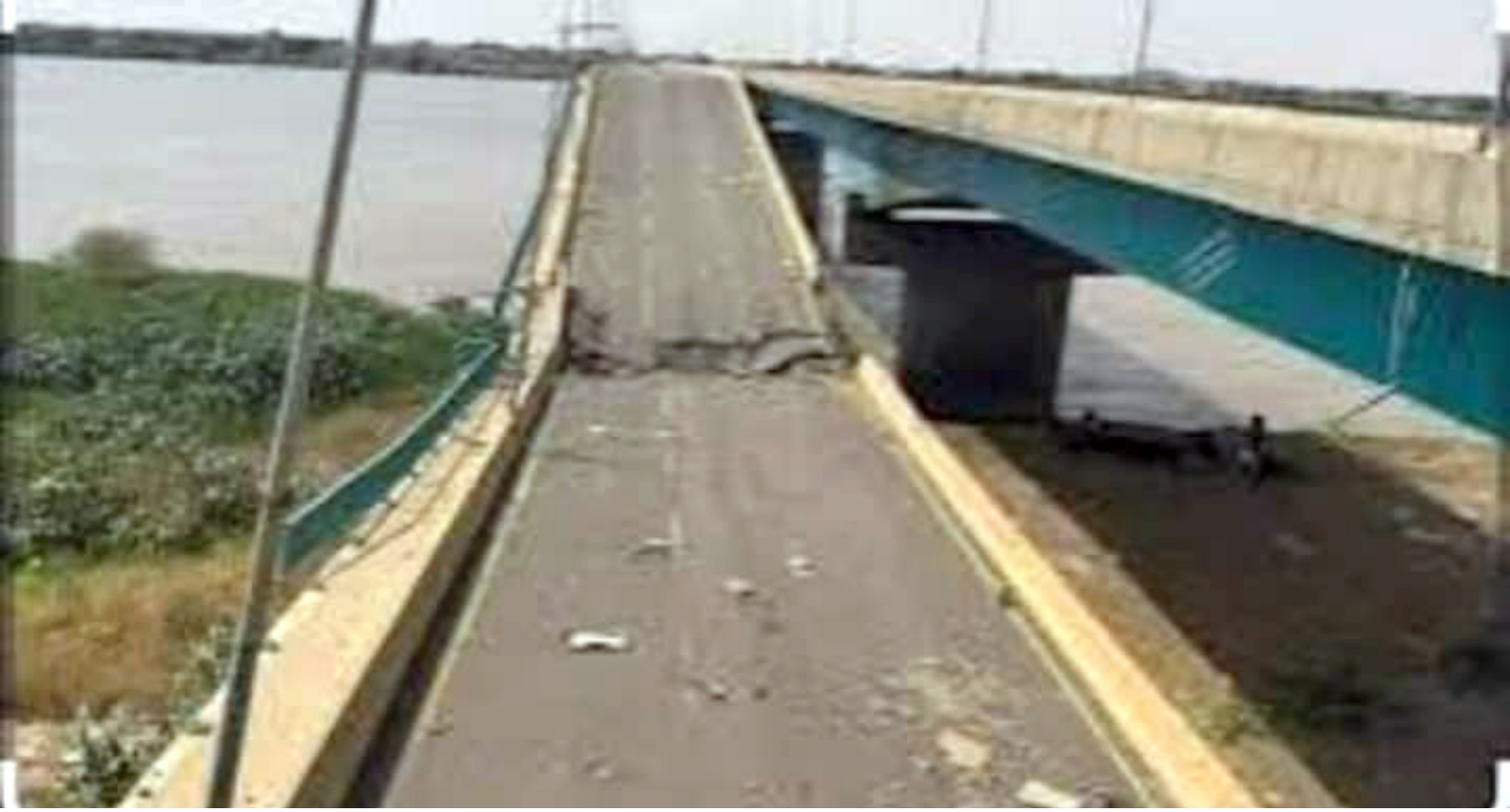

مفتوحة، أصوات، حركة، بشر يتزاحمون على الرزق كما لو أن الحرب قررت المرور من هنا دون أن تمكث طويلًا. الفرق موجع: بحري تُغلق أبوابها، وأمدرمان تفتح شبابيكها.

هنا، يتسوق أهل بحري. يدفعون أكثر، ويصبرون أكثر. ستة آلاف جنيه لأجرة مشوار واحد، كأن العبور نفسه صار سلعة فاخرة. يتذمر الناس، يذكرون الوالي، ويتهامسون: لماذا تُعمَّر أمدرمان وحدها؟ ولماذا تُترك بحري خلف الستار؟

في موقف الشهداء، البشر متكدسون كالعناوين المؤجلة. حافلات صغيرة، اختناق، غياب الحافلات الأرخص التي كانت تحمل الفقراء بكرامة أقل كلفة. الكل ينتظر، ولا أحد يعرف ماذا ينتظر تحديدًا.

مشينا في شارع الدكاترة. العيادات تفتح نصف أبوابها، والمحال تعمل بنصف روح. الحياة هنا لم تعد كاملة، لكنها تحاول. أمدرمان تمشي ببطء نحو نفسها القديمة، تتعثر، لكنها لا تتوقف.

المحطة الوسطى كانت أقل صخبًا، كمن أنهكته الضوضاء فاختار الصمت مؤقتًا.

في العودة، عبرنا أحياءً عامرة بالحركة، ثم وصلنا إلى كبري الحلفاية. الجرح هنا واضح. القصف ترك حفرة، والمرور يسير في اتجاه واحد، مثل فكرةٍ لا تحتمل النقاش. الاحتفال بالصيانة مرّ من هنا قبل أشهر، ترك لافتة وغادر. لم يبقَ سوى الجسر المتعب، والناس الذين يتعلمون العبور بحذر يومي.

عدنا إلى بحري عبر شارع المعونة. الحركة خجولة، متقطعة، تناقض صارخ مع فيديوهاتٍ مصقولة تُسوّق الوهم. الحقيقة أبسط وأقسى: المدينة بالكاد تتحرك. خمسة، ربما عشرة بالمئة فقط من نبضها القديم.

الماء شحيح.

الكهرباء غائبة.

والأحياء القديمة غارقة في الظلام.

في ديوم بحري، البيوت متلاصقة، والناس كُثر، لكن المحولات لم تصل. التوزيع يتم بلا معيار، بلا عدالة، فيصير الظلم حديث المجالس، همسًا حينًا، وصرخة حينًا آخر.

النهاية: مدينة تنتظر

بحري اليوم مدينة على حافة الصمت.

جسورها مكومة على نفسها، طرقها مبتورة، وأهلها محاصرون بلا إعلان رسمي. كبري شمبات المغلق بالنار أغلق معه شريان الحياة، فصارت المدينة شبه جزيرة، تُطالَب بالصبر أكثر مما تُمنَح أسباب البقاء.

هنا، لا يطلب الناس بطولة، ولا خطابًا.

يطلبون جسرًا آمنًا،

ماءً لا يُحسب بالقطرات،

ضوءًا لا يأتي صدفة،

ومدينة لا تُعاقَب لأنها فقط... مدينة.

بحري لا تموت بصوتٍ عالٍ،

بل تنسحب بهدوء،

وتترك السؤال معلقًا:

من سيعيدها إلى الخريطة

15 أبريل حرب تصفية الثورة وقواها الحية

ملخص

يتناول المقال حرب 15 أبريل باعتبارها حربًا لتصفية ثورة ديسمبر وقواها المدنية، ويحلل جذورها السياسية، وأدوات ضرب المشروع الديمقراطي، ودور العسكريين والإسلاميين في إجهاض الانتقال، مع التأكيد على أن البديل الوحيد للحرب هو وحدة القوى المدنية وبناء جبهة واسعة من أجل السلام والدولة المدنية.

يؤكد الكاتب أن الحرب تمثل المرحلة الأخيرة والأكثر عنفًا في مسار استهدف تصفية ثورة ديسمبر منذ بداياتها، بدءًا من فض الاعتصام، مرورًا بإجهاض الفترة الانتقالية، وصولًا إلى انقلاب 25 أكتوبر 2021. والهدف المركزي كان ضرب المشروع المدني الديمقراطي وكسر قواه الحية وإقصائها نهائيًا.

يفصّل أدوات هذا الاستهداف، من تفكيك وحدة القوى المدنية، وضرب لجنة تفكيك التمكين، وإضعاف الحكومة الانتقالية، وشيطنة لجان المقاومة، وصولًا إلى تجريم دعاة السلام بعد اندلاع الحرب، عبر الاعتقال والاغتيال والتخوين وحملات التشويه، بهدف نزع الشرعية عن السياسة المدنية لصالح منطق السلاح.

يخلص الكاتب إلى أن إنهاء الحرب مرهون بتوحيد القوى المدنية الرافضة لها، وإعادة تعريف الصراع بوصفه صراعًا بين مشروع مدني ديمقراطي ومشروع استبدادي قائم على العنف والفوضى. فالوحدة المدنية لم تعد خيارًا، بل شرطًا لإنقاذ السودان واستعادة مسار الثورة.

محمد جادالسيد

لم تعد حرب 15 أبريل في السودان بحاجة إلى كثير من التوضيح ، فكل يوم يمر يَكشف بوضوح أنها لم تُخض دفاعًا عن الوطن ومؤسسات الدولة ، ولا حماية للسيادة، ولا انتصارًا للديمقراطية، بل لتحقيق مصالح قادة الحرب وحلفائهم المدنيين والعسكريين من خلفهم . ومنذ اندلاعها حاول أطرافها الاحتماء بسيل من الشعارات المتناقضة مع حقيقتها فتارة تُقدَّم باسم حرب "الكرامة" و"حرب الوجود" و"ردع التمرد" « صد العدوان « من جهة ، و تُسوَّق تحت لافتات "الديمقراطية" و"محاربة الإرهاب" من جهة أخرى . غير أن الواقع على الأرض، بما يحمله من معاناة وقتل وتشريد ودمار شامل، يفضح زيف هذه السرديات، ويعرّي حقيقة الحرب وأهدافها الفعلية. فما أفرزته الحرب من نتائج، وما خلّفته من آثار كارثية على حياة المدنيين، يؤكد أنها حرب بلا مضمون وطني ولا تمتلك مشروعية سياسية واستمرارها واتساعها مرتبط بـ الاختلالات العميقة في بنية الدولة و تراكمها منذ الاستقلال على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، ذلك بالإضافة للتدخلات الخارجية التي أسهمت في تعقيد المشهد وتحويل الصراع إلى واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية في العالم اليوم.

حرب 15 أبريل لم تكن صراعًا عسكريًا معزولًا بين قوتين تتنازعان على السلطة أو الموارد، بل جاءت كتتويج لمسار طويل استهدف ثورة ديسمبر المجيدة منذ أيامها الأولى .ورغم اختلاف أجندات أطراف الحرب وداعميهم المحليين و الإقليميين، إلا أن جوهر هذه الحرب يكشف عن هدف اجتهد مشعلي الحرب بكل قوتهم لتحقيقه ، و هو تصفية المشروع المدني الديمقراطي الذي حملته الثورة، وكسر قواها الحية و إقصائها نهائيًا من المشهد السياسي . في هذا السياق تجد ان معسكر الحرب يشمل أطرافًا تختلف في صراعاتها و مصالحها لكنها تلتقي موضوعيًا في عدائها للمشروع المدنيلذلك أصبحت القوى المدنية التي تدعو لوقف الحرب وعودة الحكم المدني، وتحقيق العدالة، وإعادة بناء الدولة على أسس جديدة هي المستهدف الرئيسي من هذه الحرب.هذا يبين ان هذه الحرب الضروس التي تخاض اليوم هي الامتداد الطبيعي لانقلاب 25 أكتوبر 2021و محطته الأخيرة و الأكثر عنفًا في مسار استهدف وتصفية ثورة ديسمبر المجيدة. وما يجري اليوم هو إنتقال مشروع الانقلاب من أدوات التعطيل السياسي إلى أدوات الحرب الشاملة، بعد فشله في كسر الإرادة الشعبية الساعية للتغيير .

بدأ هذا الاستهداف للثورة في مهدها « فض الاعتصام « وبعد ذلك في بواكير الفترة الانتقالية،عمل الجانب العسكري ومن خلفه الحركة الإسلامية على إجهاض التحول المدني ، بمحاولات انقلابية فاشلة متعددة ، وجرى استهداف وحدة القوى المدنية وإضعاف دورها في الإنتقال . تركز الهجوم على الشخصيات والكيانات السياسية الحزبية في البداية و تمت الدعوة لتعزيز دور الكفاءات الوطنية « التكنوقراط « في مواقع السلطة التنفيذية في محاولة لإثارة الفتنة بين مكونات الثورة و تعزيز المنافسة بينهم ، بعد ذلك أنتقل الهجوم و الإستهداف للجنة تفكيك التمكين باعتبارها أحد أهم ركائز الثورة المهمة في عملية استعادة مؤسسات الدولة و أيضاً واحدة من عوامل الوحدة و التماسك للقوى المدنية ، ثم انتقل الصراع بين القوى الحزبية نفسها عبر طرائق متعددة ، لاحقاً بدأ خنق الحكومة الانتقالية اقتصادياً وإفراغ الحكومة المدنية من صلاحياتها و تحميلها المسؤولية في نفس الوقت، ثم صناعة تشكيلات مدنية موازية للحرية و التغيير تمهيداً للإنقلاب ؛ وفي هذا السياق لا يمكن تجاهل دور الحركات المسلحة التي ساهمت في إجهاض الانتقال عبر التحالف مع العسكريين ، ثم وجدوا انفسهم لاحقًا جزءًا من مشهد الاستقطاب والحرب ولم يستطيعوا التحرر و الفكاك منه ، هذا الدور عمّق فقدان الثقة داخل المعسكر المدني ، باعتبار أنهم كانوا جزءا من قوى الحرية والتغيير في ذلك الوقت . أيضاً جرت عمليات تضليل و إضعاف و تقسيم للشارع الثوري و لجان المقاومة باعتبارها أكبر قاعدة شعبية فاعلة داعمة للثورة في ذلك الوقت ، لتوسعة الهوة بينهم و بين الحكومة المدنية الانتقالية و منعهم من دعمها و توفير الحماية لها . وتم استخدام أجهزة الدولة الأمنية والعسكرية لشلّ أي إمكانية لبناء سلطة مدنية حقيقية .

تُوجت هذه العمليات المتتالية بإنقلاب 25 أكتوبر الذي أدى لتعطيل مؤسسات الانتقال. لم يكتفِ تحالف الانقلاب بقمع المواكب وقتل المتظاهرين، بل سعى لتفكيك أدوات الفعل المدني نفسها، جرت محاولات متعمدة لجرّ الاحتجاجات نحو العنف، عبر عناصر تتبع الأجهزة الأمنية ، لتبرير القمع وتحويل الصراع من صراع ذو طبيعة سياسية إلى أمنية لتجفيف أي مساحة مدنية مستقلة . ضُربت أسافين الفرقة بين القوى المدنية و أجتهد العسكريين في تعزيزها . حُملت القوى المدنية كل الاخفاقات بما فيها فشل الانقلاب نفسه ، تم العمل على تعزيز الفرقة بين مكونات الثورة و مضايقه و مهاجمة أي جهة تدعوا للوحدة ، وتم توفير كل المعينات و المساعدات للجماعات المتطرفة سياسيا داخل معسكر الثورة و خارجة و تم دعمها إعلامياً و مادياً .

وعندما فشل الانقلاب في فرض واقع جديد، انتبهت قوى الثورة وحاولت القوى المدنية تحقيق أهداف

الثورة عن طريق عملية سياسية تفاوضية تمنع الحرب التي باتت تلوح في الأفق بين مكونات الانقلاب، إلا أن مساعيها تبددت مع اندلاع الحرب في 15 أبريل .

لعب الإسلاميون، عبر واجهاتهم السياسية والإعلامية، وتغلغلهم العميق داخل جهاز الدولة و خصوصاً المؤسسات العسكرية والأمنية، دورًا محوريًا في الهجوم على القوى المدنية و انخرطوا فيه بكلياتهم عبر التخطيط ، التنظيم ، الدعوة وحشد المناصرين له . فهم لم يغادروا المشهد بعد سقوط البشير، بل أعادوا تنظيم أنفسهم داخل أجهزة الدولة، و استثمروا في تعطيل الانتقال، ثم في الدفع نحو الانقلاب، وأخيرًا في تهيئة المناخ للحرب بتعزيز الخلاف بين المكونات الاجتماعية و الأطراف العسكرية و من ثم إشعال الحرب بصورة مباشرة حين لم تفلح محاولاتهم و جهودهم الداعية للفتنة . خطابهم لم يكن موجهًا ضد طرف عسكري بعينه، بل تركز ضد الثورة وضد القوى المدنية ، بوصفها الخطر الحقيقي الذي يهدد مشروعهم الاستبدادي الذي يرسّخ لسيطرة الجماعة على السلطة السياسية و موارد البلاد و تعمل على تكريس السلطة بالسلاح و الاستثمار في خلق الفوضى و التناقضات و تعدد المليشيات و السيطرة على مؤسسات الدولة بشكل كامل .

إستهداف القوى المدنية بعد الحرب دخل مرحلة أكثر خطورة ، لم يعد المطلوب فقط إسكاتها، بل تجريمها بالكامل. أصبح كل من دعا لوقف القتال، أو رفض الإصطفاف، أو تمسك بمشروع الدولة المدنية، وُضع في خانة « الخيانة ، العمالة ، والارتزاق أو اتهم بالتعاون و الانحياز للطرف الآخر « . هذا الخطاب تحرك بمنهجية خطط لها بدقة وعناية فائقة هدفها تركيع المدنيين و دفعهم لقبول الانحياز لأحد الأطراف . تعرض دعاة السلام في هذه الفترة لهجوم عنيف من قبل حكومة بورتسودان و المليشيات المتحالفة معها ، حيث تم إستهداف منازل بعض قيادات الأحزاب الرافضة للحرب في الأيام الأولى ، إعتقال رموز الثورة وكل من دعى لإنهاء الحرب ، اغتيالات ، اختطاف ، و تعذيب ، قتل خارج القانون ، أحكام جائرة بالإعدام او السجن المؤبد ، اتهامات وبلاغات جنائية كيدية ، ملاحقات و إختطاف حتى في دول النزوح و اللجوء ، الحرمان من الوثائق الثبوتية ، حملات ممولة لاشانة السمعة و تشويه الصورة السياسية .

طوال فترة الحرب أنصب الهجوم الحقيقي والمستمر على من ظلوا متمسكين بموقفهم المستقل الداعي لوقف الحرب ، بينما من النادر أن تشاهد أطراف الحرب تهاجم بعضها أو المجموعات المدنية التي تتبع للعدوّ بصورة مباشرة كل هذه المحاولات تهدف لنزع الشرعية عن السياسة المدنية نفسها ليسيطر صوت السلاح على المشهد بالكامل . وجود هذا التيار المدني كان – وما زال – التهديد الأكبر لخطاب الحرب، لأنه يكشف أن الصراع ليس قدرًا، وأن هناك بديلًا سياسيًا ممكنًا.

الحرب عمّقت الانقسام داخل المجتمع السوداني نفسه ، حالة الاستقطاب الحاد، و الخطاب التعبوي، والانتهاكات الواسعة، أعادت إنتاج الانقسامات الجهوية والسياسية، وانعكست مباشرة على بنية الأحزاب والتحالفات المدنية ، يعكس ذلك مظاهر الانقسامات التي حدثت مؤخراً لعدد كبير من الاحزاب والمؤسسات المدنية ، حيث بدأت الحرب في التحول إلى عامل تفكيك اجتماعي وسياسي شامل .

برغم من هذه التحديات العظيمة نجحت قوى الثورة في عمل بعض الاختراقات لإنجاز متطلبات مواجهة خطاب الحرب خصوصاً على المستوى الدولي والإقليمي و نجحت في نزع الشرعية منه بتعريف المجتمع الدولي و الإقليمي و شعوب العالم حول طبيعة الحرب و جذورها وآليات معالجتها ، ذلك بالاضافة لجهودها الكبيرة في التبصير بالأزمة الانسانية و طبيعة الانتهاكات التي حدثت ما كان له دور مقدر في حشد الموارد لتقديم المساعدات الإنسانية للسودانيين في اماكن النزوح واللجوء. كما سعت في الوقت نفسه لتوحيد جهودها في بناء أكبر جبهة مدنية ضد الحرب ، بالمقابل فقد نجحت قوى الحرب في استقطاب بعض المدنيين ، الأمر الذي أثر على خطاب السلام و أضعف من تأثيره ، حدث ذلك بصورة مفاجئة عندما نجح الدعم السريع في استقطاب مجموعة من أفراد تنسيقية تقدم ، لتبقى مجموعة « صمود « كجهة ملتزمة بقيم وأهداف الثورة وتسعى لإنهاء الحرب وايضاً لتوسيع قاعدتها السياسية و الشعبية و توحيد جهودها مع القوى الثورية الأخرى الرافضة للحرب .

في الذكرى السابعة للثورة يجب على القوى المدنية الرافضة للحرب من الأحزاب، ولجان المقاومة، والنقابات، والمبادرات المدنية ، المجموعات الشبابية ، الحركات المسلحة والمجتمع المدني تنسيق جهودها و العمل معاً لتحقيق السلام و الحفاظ على وحدة السودان التي باتت مهددة . فقد اصبحت وحدة القوى المدنية ليست خيارًا سياسيًا، بل شرطاً واجباً لإنهاء الحرب و إعادة تعريف الصراع باعتباره صراعًا بين مشروع مدني يسعى لبناء دولة الحرية والسلام والعدالة، ومشروع الموت ، الخراب ، والدمار ،التمليش و التغنيم . ما يفرض على المدنيين اتخاذ خطوات نحو استعادة وحدة صفهم باعتبارها ضرورة تعيد الأمل للسودانيين و تبشرهم بان قواهم المدنية قادرة على تحمل مسئولية استعادة المسار الوطني الديمقراطي وتحقيق اهداف وغايات الثورة ..

ضبابية الأفُق السياسي وتمدد رقعة المَآسِي!

حسام حامد

ملخص

يرسم المقال صورة قاتمة للمشهد السوداني، حيث تحولت الحرب إلى واقع يومي أنهك الدولة ومزّق المجتمع، مع اتساع رقعة الجوع والنزوح واليأس، في ظل انسداد سياسي كامل وغياب أي أفق واضح لإنهاء الصراع أو إطلاق مسار سلام جاد.

ينتقل ثقل المعارك إلى إقليم كردفان بعد الخرطوم ودارفور، مع اشتباكات عنيفة بين الجيش وقوات الدعم السريع، وسيطرة الأخيرة على مناطق استراتيجية، مقابل اعتماد الجيش على الضربات الجوية، وهو ما خلّف خسائر بشرية كبيرة بين المدنيين وحالات نزوح صامت، خصوصاً في مدن مثل الأُبيِّض وكادوقلي والدلنج.

يشير الكاتب إلى تصاعد استخدام الطائرات المسيّرة كسلاح رعب، أسفر عن مقتل عشرات المدنيين، بينهم أطفال، بل وامتد ليصيب قوات حفظ السلام، إضافة إلى ضرب البنية التحتية الحيوية، حيث أدى استهداف محطات الكهرباء إلى عودة الظلام وتعطّل الخدمات الأساسية، ما عمّق المعاناة الإنسانية.

يختم الكاتب بأن التحركات الإقليمية والدولية تبدو عاجزة عن وقف الحرب، بينما تتفاقم الكارثة الإنسانية لتصبح الأكبر عالمياً، مع ملايين الجوعى والنازحين، ليبقى السودان عالقاً بين تصعيد عسكري بلا حسم، وعجز سياسي يدفع المدنيون وحدهم ثمنه الباهظ.

في السودان، لم يعُد الخبر العاجل استثناءً، بل صار هو القاعدة؛ فحتى الآن، تتواصل فصول واحدة من أعقد وأقسى الحروب الأهلية في تاريخ البلاد الحديث، حرب أنهكت الدولة، ومزّقت المجتمع، ودفعت الملايين إلى حافة الجوع والنزوح واليأس، في وقتٍ يبدو فيه الأفق السياسي أكثر ضبابية من أي وقت مضى.

كردفان في قلب النار

بعد أن استنزفت المعارك العاصمة الخرطوم وأقاليم دارفور، تحوّل ثقل العمليات العسكرية خلال الأسابيع الأخيرة إلى إقليم كردفان، الذي بات مسرحاً لمواجهات ضارية بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع؛ ولايات شمال وجنوب كردفان تشهد اشتباكات شبه يومية، تتداخل فيها المعارك البريّة مع الضربات الجويّة، في مشهد يعكس انتقال الحرب إلى مرحلة أكثر شراسة وأقل ضبطاً.

وفي السياق، قوات الدعم السريع أعلنت سيطرتها على مناطق استراتيجية مثل بابنوسا وبرنو، ما يمنحها نفوذاً على خطوط إمداد مهمة، في حين يعتمد الجيش بشكل متزايد على سلاح الجو لقلب موازين القوة، غير أن هذا الخيار العسكري جاء بكلفة إنسانية باهظة، إذ سقط عشرات المدنيين جراء قصف جوي ومدفعي طال مدناً مثل الدلنج وكادوقلي، مع تقارير متكررة عن إصابة أحياء سكنية مكتظة بالسكان، كما أنّ الحصار المفروض على مدينة الأُبيِّض جعل المواطن يعيش حالة من القلق والنزوح الصامت.

الطائرات المسيّرة.. سلاح الرعب

إزاء ذلك؛ فاللافت في تطورات الحرب الأخيرة هو التصاعد الحاد في استخدام الطائرات المسيّرة، التي تحولت من أداة عسكرية محدودة إلى وسيلة ترهيب واسعة التأثير، تقارير الأمم المتحدة وثّقت مقتل أكثر من 104 مدنيين، بينهم 43 طفلاً، في هجمات بطائرات مسيّرة منذ الرابع من ديسمبر وحده، غالبيتهم في مناطق كردفان.

ولم تقتصر الخسائر على المدنيين السودانيين، إذ قُتل ستة من جنود حفظ السلام البنغلاديشيين في قصف استهدف قاعدة تابعة للأمم المتحدة في كادوقلي في الثالث عشر من ديسمبر، في حادثة خطيرة أعادت إلى الواجهة هشاشة الوجود الدولي في مناطق النزاع، وعجزه عن حماية حتى قواته المنتشرة على الأرض.

الظلام يعود إلى المدن

امتدت آثار الحرب إلى البنية التحتية الحيوية، حيث أدى قصف بالطائرات المسيّرة على محطات كهرباء في عطبرة والنيل الأزرق إلى انقطاع واسع للتيار الكهربائي عن مدن رئيسية، من بينها الخرطوم وبورتسودان، هذا الانقطاع لم يكُن مجرد أزمة خدمات، بل ضربة إضافية لحياة ملايين المواطنين، إذ تعطلت المستشفيات، وتوقفت محطات المياه، وازدادت معاناة الأسر التي تعيش أصلاً تحت ضغط اقتصادي خانق.

قرارات أمنية وتشديد الخناق

في محاولة لتجفيف مصادر تمويل وإمداد قوات الدعم السريع، أصدر والي الخرطوم قراراً بحظر نقل السلع والبضائع عبر الحدود الغربية للولاية، مع فرض عقوبات صارمة تصل إلى السجن لمدّة خمس سنوات، ورغم الطابع الأمني للقرار، إلاّ أنّ مراقبين حذروا من انعكاساته السلبية على المدنيين، خصوصاً في ظل اعتماد الأسواق المحلية على حركة التجارة البينية، ما ينذر بارتفاع الأسعار وتفاقم أزمة المعيشة.

حراك دبلوماسي بلا اختراق

وفي السياق وعلى الصعيد الخارجي، تتكثف التصريحات واللقاءات، لكنها حتى الآن لم تُترجم إلى وقف فعلي للنار؛ الولايات المتحدة دعت إلى وقف إطلاق نار فوري، ووصفت القتال بأنه «مروع»، محذرة من أن المتورطين في الانتهاكات لن يفلتوا من الإدانة الدائمة، غير أن هذه التحذيرات، على أهميتها السياسية، لم تغيّر من واقع الميدان شيئاً.

في المقابل، أجرى القائد الأعلى للقوات المسلحة عبد الفتاح البرهان لقاءات إقليمية مهمة، شملت ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في الرياض، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي؛ هذه اللقاءات حملت رسائل دعم وتحذير في آن واحد، إذ شددت القاهرة على وجود «خطوط حمراء» مرتبطة بأمنها القومي، في إشارة إلى مخاوف من اتساع رقعة الفوضى على حدودها الجنوبية.

أما الأمم المتحدة، فقد أعربت عن قلق بالغ إزاء الانتهاكات المستمرة، محذرة من كارثة إنسانية

جديدة إذا امتد القتال إلى مدن كبرى مثل الأُبيِّض، التي تمثل شرياناً اقتصادياً وإنسانياً بالغ الأهمية.

أكبر مأساة إنسانية في العالم

وسط كل ذلك، تظل الكارثة الإنسانية هي العنوان الأبرز للمشهد السوداني؛ أكثر من 21 مليون شخص، أي نحو نصف سكان البلاد، يواجهون انعداماً حاداً في الأمن الغذائي، أرقام النزوح صادمة، أكثر من 9.5 مليون نازح داخلياً، وإجمالي النازحين واللاجئين يتجاوز 14 مليون إنسان، موزعين بين الداخل ودول الجوار.

إلى ذلك وللعام الثالث على التوالي، تُصنف الأزمة السودانية كـ«أسوأ أزمة إنسانية في العالم»، في توصيف لم يعُد يحمل صدمة بقدر ما يعكس اعتياد المجتمع الدولي على المأساة، ومع استمرار التقارير عن مجازر سابقة في دارفور، ومخاطر مجاعة وشيكة في عدّة مناطق، يبدو أن الزمن يعمل ضد السودانيين بلا رحمة.

إلى أين يمضي السودان؟

المشهد السوداني بات محكوماً بتوازن هش بين التصعيد العسكري والعجز السياسي؛ لا مؤشرات حقيقية على قرب الحسم العسكري، ولا بوادر جدية لعملية سياسية جامعة توقف النزيف، ومع اتساع رقعة القتال، تتزايد المخاوف من تدخلات إقليمية ودولية مباشرة، قد تجعل من السودان ساحة صراع مفتوح تتقاطع فيها المصالح والنفوذ.

في النهاية، يبقى السؤال معلقاً، كم من الدم والدمار يحتاج السودان قبل أن يدرك المتحاربون أن لا منتصر في هذه الحرب؟ وحتى يأتي الجواب، يستمر السودانيون في دفع الثمن الأغلى، بين قذيفة تسقط، ومدينة تُظلم، وطفل ينام جائعاً في وطن كان يوماً ما يُعرف بسلة غذاء أفريقيا.

انقلاب دولي في السودان

هل يدفع تقرير الـ CNN البرهان والاسلاميين إلى المحكمة الجنائية؟

احمد عثمان محمد المبارك

ملخص

نشر تقرير CNN الأمريكي عن المجازر والانتهاكات التي ارتكبتها القوات المسلحة السودانية والميليشيات الإسلامية في ولاية الجزيرة يمثل نقطة تحول خطيرة، ويضع قيادة الجيش بقيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان والحركة الإسلامية في مواجهة اتهامات بجرائم حرب وإبادة جماعية، ما يرفع مستوى الضغط الدولي والقانوني عليهم.

يرى الكاتب أن التقرير يوازن السردية الدولية التي كانت تركز على إدانة قوات الدعم السريع، ويبرز الانتهاكات الواسعة للجيش والميليشيات التابعة له، ما يدفع الحكومات والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية لاتخاذ إجراءات أكثر صرامة، بما في ذلك فرض عقوبات وتجفيف أصول المسؤولين.

يوضح أن التقرير يضع البرهان في دائرة الاتهام مباشرة بمسؤولية القيادة، ويضع الحركة الإسلامية المرتبطة بالجيش أيضًا تحت المراقبة الدولية، ويصعب على المجتمع الدولي دعم أي حكومة يشارك فيها قادة الحركة دون مواجهة اتهامات بالمساهمة في جرائم حرب.

يختم الكاتب بأن إدراج هذه الجرائم تحت وصف الإبادة الجماعية، يمكن للمحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيقات جديدة تستهدف كبار ضباط الجيش والقادة المدنيين من الحركة الإسلامية، ويجعل التقرير الإعلامي من CNN دليلًا موثوقًا يعزز موقف المساءلة الدولية ويجبر المجتمع الدولي على التعامل مع جميع الأطراف كمرتكبين محتملين لجرائم جماعية.

إن التقرير الذي نشرته شبكة CNN الأمريكية حول المجازر والانتهاكات المروعة التي ارتكبتها القوات المسلحة السودانية (SAF) والميليشيات الإسلامية المتحالفة معها في ولاية الجزيرة، عقب انسحاب قوات الدعم السريع (RSF) ودخول الجيش، يمثل نقطة تحول خطيرة وقد يغير بشكل جذري الموقف الدولي تجاه الصراع الدائر في السودان.

وقد صف التقرير هذه الأفعال بجرائم حرب وإبادة جماعية، وهو ما يضع الأطراف المتهمة، وفي مقدمتها قيادة الجيش السوداني وعلى رأسها الفريق أول عبد الفتاح البرهان، والحركة الإسلامية التي يشار إليها كقوة دافعة خلفه، في مواجهة اتهامات ذات تداعيات قانونية وسياسية هائلة.

فمنذ اندلاع الصراع، كان التركيز الدولي منقسماً بشكل كبير، على الإدانة عامة للعنف ودون اتخاذ خطوات حاسمة أو تحديد واضح للمسؤولية القانونية على مستوى الجرائم الجماعية، باستثناء الاتهامات الموجهة للدعم السريع في دارفور لذلك فإن هذا التقرير، بتركيزه على الانتهاكات التي يرتكبها الجيش والميليشيات التابعة له، يوازن السردية الدولية التي كانت تميل في البداية إلى إدانة قوات الدعم السريع بشكل أكبر، خاصة فيما يتعلق بجرائم دارفور. الان أصبح المجتمع الدولي أمام صورة متكاملة لأطراف ترتكب انتهاكات جسيمة على نطاق واسع.

إن استخدام مصطلحات مثل (جرائم حرب) و (إبادة جماعية) يرفع من مستوى الضغط الأخلاقي والقانوني على الحكومات والمؤسسات الدولية (مثل الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية) لاتخاذ إجراءات أكثر صرامة تتجاوز مجرد الدعوات لوقف إطلاق النار، هذا بالاضافة الى تعقيد العلاقات الدبلوماسية في الدول التي كانت تقدم دعماً سياسياً لوجستياً غير مباشر للجيش السوداني بحجة أنه (الشرعية) والتي ستجد صعوبة بالغة في تبرير موقفها أمام الرأي العام والمنظمات الحقوقية، مما قد يدفعها إلى مراجعة علاقاتها.

كما يوجه هذا التقرير ضربة قاسية لموقف البرهان في الداخل والخارج، خاصة وأنه يصور نفسه كحامي للسودان ومؤسساته. ووفقاً لمبادئ القانون الجنائي الدولي، يتحمل القادة العسكريون والمدنيون مسؤولي الجرائم التي ترتكبها القوات تحت إمرتهم (مسؤولية القيادة). لذلك فإن إدانة القوات المسلحة بجرائم إبادة جماعية تضع البرهان مباشرة في دائرة الاتهام بصفته القائد العام، مما سيفقده أي شرعية دولية متبقية له كرئيس للمجلس السيادي. وستضطر الدول التي كانت تستقبله كشريك محتمل للسلام إلى التفكير ملياً في التعامل معه خوفاً من التورط في دعم شخص متهم بجرائم فظيعة.

كما يمكن أن يفتح هذا التقرير الباب أمام فرض عقوبات دولية جديدة وموجهة ضد كبار قادة الجيش والمحركين المدنيين من خلف الستار، بما في ذلك تجميد أصولهم ومنع سفرهم.

وبما ان الحركة الإسلامية وبقايا نظام البشير والمؤتمر الوطني جاء ذكرهم في التقرير كمستفيدين رئيسيين من الصراع، حيث استغلوا الحرب لإعادة تنظيم صفوفهم والعودة إلى واجهة المشهد عبر دعمها للمجهود الحربي للجيش.

وق اشار التقرير بوضوح إلى الميليشيات المتحالفة مع الجيش، والتي يرى العديد من المراقبين أنها واجهات تنظيمية للحركة الإسلامية أو مكونات نشطة منها (مثل كتائب البراء بن مالك). هذا سيربط الحركة الإسلامية بشكل مباشر بجرائم الحرب المرتكبة.

وكما هو معلوم ان الحركة الإسلامية تسعى للعودة التدريجية للحكم عبر بوابة الجيش، فان هذا التقرير يقدم دليلاً قوياً للمجتمع الدولي على أن تمكين هذه الحركة يؤدي إلى ارتكاب أفظع الجرائم، مما يصعب جداً على أي قوة دولية أو إقليمية أن تدعم حكومة يشارك فيها قادة هذه الحركة.

إن وصف التقرير للجرائم بالإبادة الجماعية يضعها مباشرة تحت اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، مما يمكن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أن يفتح تحقيقات جديدة تستهدف قادة وضباط الجيش السوداني وكبار قادة الميليشيات المتحالفة معهم والمتورطين في انتهاكات ولاية الجزيرة. وفي حال تم إثبات أن قادة مدنيين من الحركة الإسلامية قد أصدروا أوامر أو خططوا أو حرضوا أو مولوا هذه الجرائم، يمكن أيضاً إدراجهم في مذكرات التوقيف بتهمة التواطؤ أو المساهمة في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية.

ووجود مذكرة توقيف سابقة بحق الرئيس المعزول عمر البشير من قبل المحكمة الجنائية الدولية يثبت أن ملف السودان مفتوح أمام المحكمة، مما يسهل التحرك بخصوص الانتهاكات الجديدة، كما يمكن أن يطلب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية توسيع نطاق تحقيقاته ليشمل الانتهاكات المرتكبة في ولاية الجزيرة، كما حدث سابقاً في دارفور.

ان هذا التقرير الصادر من CNN احدى كبرى المؤسسات الإعلامية ذات الموثوقية في العالم، حول الانتهاكات في ولاية الجزيرة سيشكل أزمة وجودية للقيادة العسكرية السودانية والحركة الإسلامية. فهو يقدم دليلاً موثوقاً يربطهم بأفعال ذات طبيعة قانونية خطيرة، مما يعزز موقف الدول الداعمة للمساءلة ويزيد من احتمالية فرض عقوبات دولية وتوسيع نطاق التحقيقات الجنائية لتشمل كبار الضباط والقادة المدنيين الاسلاميين من وراء الستار. وسيفرض هذا التقرير على المجتمع الدولي عدم الانحياز المطلق لأي طرف ويدعو إلى التعامل مع جميع الأطراف كمرتكبين محتملين لجرائم جماعية.

سودانان يتشكلان في وطن واحد
حين يصبح البناء الموازي اختبار الدولة الأخير

حاتم ايوب ابوالحسن

ملخص

يرى الكاتب أن ما يجري في السودان تجاوز كونه صراعًا على السلطة ليصبح مسارًا تأسيسيًا معكوسًا، تُبنى فيه الدولة عبر مشروعين متوازيين داخل الوطن الواحد. فكل معسكر لا ينازع الآخر الحكم فقط، بل يعيد تعريف معنى الدولة والشرعية والتمثيل، ما ينذر بتشكل "سودانين" في جغرافيا واحدة.

يشير إلى أن الانقسام يبرز بوضوح في المؤسسة العسكرية، حيث تحولت القوة المسلحة من رمز للوحدة إلى أداة سياسية منقسمة. تعددت الجيوش والعقائد، وتباينت تعريفات الوطن والعدو، مما جعل توحيد السلاح لاحقًا قضية وجودية وسياسية معقدة، لا مجرد مسألة أمنية.

يؤكد الكاتب أن السودان يعيش ازدواجًا خطيرًا في الشرعية والموارد؛ سلطة تملك اعترافًا خارجيًا دون نفوذ كامل، وأخرى تسيطر ميدانيًا دون قدرة على بناء دولة قابلة للحياة. ويتجلى البناء الموازي اقتصاديًا في وجود اقتصادين منفصلين، رسمي منهار، وآخر حربي موازٍ يعمّق الانقسام الاجتماعي ويقوض مفهوم المواطنة.

يخلص إلى أن السودان لا يعاني من نقص القوى بل من غياب الشجاعة السياسية للاعتراف باستحالة الحسم وضرورة التسوية التاريخية. فمستقبل البلاد مرهون بتحويل الصراع إلى إدارة اختلاف تفضي لدولة جامعة، وإلا فإن البناء الموازي قد يتحول إلى مقدمة لانقسام دائم داخل وطن واحد.

لم يعد ما يجري في السودان مجرد صراع على السلطة أو تنازع على الشرعية، بل تحوّل إلى لحظة تأسيسية معكوسة، تُبنى فيها الدولة من مسارين متوازيين داخل الجغرافيا نفسها. فبين معسكر التأسيس ومعسكر بورتسودان، لا يتنافس الفاعلون على الحكم فحسب، بل يعيد كل طرف تعريف معنى الدولة، ومن يمتلك حق تمثيلها، وكيف تُدار القوة والاقتصاد والسياسة. هنا يتقدّم مفهوم البناء الموازي من كونه توصيفًا عابرًا إلى كونه واقعًا يتشكل يومًا بعد يوم، واقع يوحي بأن السودان يقف على حافة التحول إلى سودانين داخل وطن واحد.

الخطير في هذه اللحظة أن الانقسام لم يعد فوقيًا أو سياسيًا محضًا، بل تسلل إلى قلب المؤسسات. ففي المجال العسكري، لم يعد السلاح أداة سيادة وطنية جامعة، بل لغة سياسية قائمة بذاتها. تعددت البنادق، وتباينت العقائد، وتناقضت تعريفات العدو والوطن، فتحول الجيش من رمز للوحدة إلى مرآة للانقسام. كل معسكر يدّعي حماية الدولة، لكن الدولة نفسها باتت فكرة متنازعًا عليها، لا كيانًا متفقًا عليه. ومع كل يوم يمر، تتعمق المسافة بين مفهوم الجيش الوطني وإمكانية استعادته، ليصبح توحيد القوة لاحقًا مسألة سياسية وجودية لا مجرد إجراء أمني.

سياسيًا، يعيش السودان حالة ازدواج شرعية صامتة. سلطة تستند إلى الاعتراف الخارجي وبقايا مؤسسات الدولة القديمة، لكنها تفتقد السيطرة الكاملة والقدرة على الإقناع الداخلي. وفي المقابل، قوى تملك النفوذ الفعلي على الأرض، وتطرح خطاب إعادة التأسيس، لكنها لم تنجح بعد في التحول إلى دولة قابلة للحياة. هذا التناقض خلق فراغًا خطيرًا: دولة بلا سياسة تمثل مجتمعها، وسياسة بلا دولة تضبط صراعها. في هذا الفراغ، تصعد اللغة التعبوية، ويُستبدل التنافس بالإقصاء، ويصبح الخلاف السياسي معركة وجود لا مساحة فيها للتسويات.

أما الاقتصاد، فيكشف الوجه الأعمق للبناء الموازي. فالسودان لم يعد يعيش اقتصادًا منهارًا فقط، بل اقتصادين منفصلين. اقتصاد رسمي يتآكل تحت وطأة العزلة وانهيار العملة وشلل المؤسسات، واقتصاد موازٍ تديره شبكات الحرب والموارد السريعة والجبايات، يعمل خارج أي رقابة أو عقد اجتماعي. هذا الانقسام لا يمزق السوق الوطنية فحسب، بل يعيد تشكيل العلاقات الاجتماعية نفسها، حيث تُربط فرص الحياة والنجاة بالانتماء لمناطق نفوذ بعينها، لا بحقوق المواطنة. وهنا يصبح الاقتصاد أداة تقسيم ناعمة، أكثر فاعلية من السلاح.

وسط هذا المشهد، يطرح أنصار البناء الموازي سؤال التوازن: هل يمكن لهذا الواقع أن ينتج تنافسًا حرًا يعكس التنوع السوداني، ويمهّد لقطيعة مع دولة الأمس دون تمزيق الوطن؟ التجربة الإنسانية تقول إن ذلك ممكن، لكنه نادر، ومشروط بقدرة الفاعلين على تحويل الصراع من معركة كسر عظم إلى إدارة اختلاف. فالتوازن لا يُولد من تعدد القوى وحده، بل من وجود إطار جامع يعترف بالآخر ويحد من شهوة الإلغاء.

السودان اليوم لا يفتقر إلى القوى، بل يفتقر إلى الشجاعة السياسية. الشجاعة التي تعترف بأن لا معسكر قادر على ابتلاع الآخر، ولا مشروع قادر على الحياة دون تسوية تاريخية تعيد تعريف الدولة على أسس جديدة. النجاح، كما تُظهر تجارب الأمم، لا يأتي في لحظات الاستقرار الطويلة، بل في لحظات قصيرة وحاسمة، حين يُهزم الخوف من التغيير، ويُستبدل وهم الحسم بنزعة التعايش.

يبقى السؤال معلقًا: هل يتحول البناء الموازي إلى جسر نحو دولة جديدة تتسع لتعددها وتدير تنافسها داخل وطن واحد، أم يصبح مقدمة لانقسام دائم تُدار فيه البلاد كسودانين متجاورين بلا أفق جامع؟ في هذه اللحظة، لا يكمن الخطر الأكبر في الفشل وحده، بل في الاستمرار طويلًا داخل المنطقة الرمادية، حيث يتآكل الوطن ببطء، وتُؤجل مواجهة السؤال الجوهري: أي دولة يريدها السودانيون، ومن أجل من؟

كاتب سوداني

إثيوبيا: إتفاقية بريتوريا أوقفت الحرب لكن السياسة تُهدد السلام

ملخص

يردّ غيتاشيو رضا على منتقدي اتفاقية بريتوريا، موضحًا أن الجدل الذي أعقب مقابلته الإعلامية كشف انقسامًا عميقًا في الموقف من السلام، حيث تُستخدم الاتفاقية انتقائيًا كسلاح في الصراعات السياسية الداخلية بدل اعتبارها إطارًا لإنهاء الحرب وبناء الاستقرار في إثيوبيا وتيغراي.

يؤكد الكاتب أن وفد تيغراي ذهب إلى بريتوريا بتفويض واضح لوقف الحرب لا للمساومة، في ظل واقع عسكري وإنساني كارثي هدد بقاء الإقليم نفسه. لذلك جرى تقديم أولوية وقف النزيف على طرح القضايا الخلافية الكبرى، إدراكًا بأن فشل المفاوضات كان سيقود إلى عواقب وجودية.

يوضح أن اتفاقية بريتوريا نجحت في هدفها الأساسي بوقف الأعمال العدائية وفتح المسارات الإنسانية، لكنها لم تُصمم لتكون تسوية سياسية شاملة. فقد تركت قضايا السلطة والترتيبات السياسية والعدالة الانتقالية دون حسم، ما جعلها تعكس الانقسامات بدل أن تعالجها، خاصة مع استبعاد إريتريا وما ترتب على ذلك من فجوة في المساءلة.

يخلص الكاتب إلى أن تهديد السلام لا يأتي من الاتفاق نفسه، بل من توظيفه في صراع النفوذ داخل تيغراي وبين المركز والأقاليم. فبريتوريا تظل الإطار الوحيد المتاح لتجنب عودة الحرب، غير أن ترسيخ السلام مرهون بقرار القادة التعامل معه كالتزام وطني، لا كأداة للمنافسة السياسية.

الرئيس السابق للسلطة المؤقتة في تيغراي يرد على منتقدي عملية السلام في إثيوبيا

ذا آفريكا ريبورت/بقلم غيتاشيو رضا

أثار ظهوري الأخير في برنامج «مواجهة مباشرة» على قناة الجزيرة مع مهدي حسن عاصفة في إثيوبيا - وبين العديد من غير الإثيوبيين الذين اعتادوا إلقاء المحاضرات على الإثيوبيين حول إثيوبيا.

كان بعض ردود الفعل متوقعاً: فقد خلّفت الحرب في تيغراي الكثير من الحزن والغضب والقضايا العالقة، مما يجعل أي نقاش عام من شأنه أن يعيد فتح الجراح.

كان بعضها كاشفاً أيضاً. لم تكن أشدّ النقاشات حدة حول ما قلته بقدر ما كانت حول ما تريده الفصائل المختلفة من اتفاقية بريتوريا .

في الأيام التي تلت المقابلة، قدم المؤيدون والمعارضون تفسيرات متضاربة لنبرتي.

بدا أن بعض خصومي يعتبرون أي خروج عن الخطاب الحربي بمثابة خيانة للقضية التي أوكلوها إليّ.

لا أقبل بهذا الطرح. إذا بدت لغتي ألطف من لغة الحرب، فذلك لأني مهتم بالسلام، لا كشعار، بل كواجب تجاه شعبي.

هذا الرد مهم لأنه يشير إلى مشكلة أعمق: الخطاب السياسي في تيغراي - وفي إثيوبيا بشكل أوسع - أصبح حرفياً بشكل انتقائي.

يستشهد الناس بالاتفاقية عندما تناسبهم ويتجاهلونها عندما لا تناسبهم.

يتم استخدام بريتوريا كسلاح في النزاعات الداخلية بدلاً من اعتبارها إطاراً لتحقيق الاستقرار في منطقة ممزقة.

بعد مرور ثلاث سنوات على إنهاء الصراع الأكثر تدميراً في تاريخ إثيوبيا الحديث، لا يزال السلام الدائم هشاً.

تُعد اتفاقية بريتوريا، التي تم التفاوض عليها بين 23 أكتوبر و2 نوفمبر 2022، واحدة من أهم الإنجازات الدبلوماسية في السياسة الإثيوبية الحديثة.

أوقفت حرباً أودت بحياة أعداد هائلة من الناس وتسببت في نزوح الملايين .

وقد فتح ذلك ممرات إنسانية ومكّن من استعادة الخدمات تدريجياً.

لكن بريتوريا لم تعد بمثابة خارطة طريق للخروج من الأزمة بقدر ما أصبحت مرآة تعكس الانقسامات التي لم يتم حلها - وعلى رأسها الصراع حول من يسيطر على النظام السياسي لما بعد الحرب في تيغراي.

تفويض لوقف الحرب، لا للمساومة

لفهم سبب استمرار الجدل حول اتفاقية بريتوريا، من المفيد تذكر الظروف التي تم فيها توقيعها.

عندما وصل وفد تيغراي إلى بريتوريا، لم يأتِ للمقايضة .

وجاء ذلك مصحوباً بتعليمات صارمة من القيادة المركزية، وهي هيئة صنع القرار في زمن الحرب في تيغراي: الموافقة على وقف الأعمال العدائية دون شروط مسبقة تقريباً.

لقد انبثق هذا التوجيه من واقع خاص قاتم أدركه الكثيرون في تيغراي لكنهم لم يستطيعوا البوح به.

إن إطالة أمد الحرب كان ينطوي على خطر الإبادة السياسية، وسقوط المزيد من الضحايا المدنيين، وتهديد استقلال إقليم تيغراي.

بعد الانتكاسات في ساحة المعركة وتفاقم الكارثة الإنسانية، أعطت القيادة الأولوية لوقف النزيف على حساب المساومة على المواقف.

ولهذا السبب، قررت القيادة السياسية والعسكرية في تيغراي عدم طرح بنود واضحة قد تحول دون إبرام الصفقات في بريتوريا.

لم يتم تجاهل الأسئلة الأكثر حساسية - غرب تيغراي، ورايا، وتسلسل انسحاب القوات الفيدرالية - ولكن تم إبعادها عمداً عن المناورة الافتتاحية.

كان المنطق بسيطاً: إذا انهارت المحادثات، ستكون العواقب وجودية.

لم يعبر أحد عن هذا الإلحاح بقوة أكبر من ديبريتسيون جبريميكائيل ، رئيس جبهة تحرير شعب تيغراي، الذي حث الوفد مراراً وتكراراً على التوقيع دون تأخير.

بغض النظر عن رأي المرء في السلوك العام للحرب، بحلول أواخر عام 2022، فإن ميزان القوى والواقع الإنساني قد قلصا نطاق الخيارات الممكنة.

كانت تعليمات ديبريتسيون لي بصفتي رئيسًا للوفد صريحة: لا تعود بدون اتفاق.

في بعض الأحيان، تحول هذا الإلحاح إلى حالة من الهلع. وكان ديبريتسيون يتصل بمايك هامر، المبعوث الأمريكي الخاص، ليؤكد على أنه لا يمكن إعادة الوفد إلى الوطن خالي الوفاض.

في الأول من نوفمبر 2022، أرسلت رسالة نصية إلى ديبريتسيون:

مرحباً د، نحن نبذل قصارى جهدنا لإنجاز شيء ما. أعلم أنك تحت ضغط، لكننا تحت ضغط أيضاً.

«إن إخبار مايك لي كل صباح بأنه يُطلب منه أن يسافر بنا إلى الوطن أصبح تجربة مرهقة أخرى ... سنعود إلى الوطن بالطائرة لأن هذا هو المكان الذي ننتمي إليه.»

«أملي أن نحقق شيئاً ما ونستعيد شيئاً من السلطة.»

في الثاني من نوفمبر، وهو اليوم المقرر لتوقيع الاتفاقية، أرسل ديبريتسيون رسالة أخرى يؤكد فيها مدى هشاشة الوضع على أرض الواقع:

«سلام، أديغرات على وشك السقوط في أيدي الأعداء... إذا تم توقيع اتفاقية مجلس الأمن اليوم، فسيكون ذلك جيدًا. وإذا لم يتم ذلك، فسنتخذ قرارنا الاستراتيجي بشأن كيفية مواصلة مقاومتنا الليلة ونبدأ التنفيذ».

بغض النظر عن أي تجميل يتم إجراؤه بعد وقوع الحدث، لم يتم التعامل مع بريتوريا داخل القيادة على أنها مجرد تمرين للعلاقات العامة.

كانت محاولة لوقف حرب لم يعد بإمكان تيغراي تحملها .

انهيار وشيك - وما كاد أن يُفشل الصفقة

زعمت الكثير من التعليقات اللاحقة في تيغراي، والتي غالباً ما كانت مدفوعة من قبل النخب المتنافسة على الشرعية، أن الوفد سعى إلى «التنازل» عن تيغراي الغربية أو التخلي عن المطالبات الإقليمية الدستورية.

هذا ليس ما حدث.

في الساعات الأخيرة، كان الجانب الفيدرالي - الذي كان يتفاوض من موقف أقوى - هو الذي كاد أن ينهار.

في خطوة في اللحظات الأخيرة، حاول الوفد الفيدرالي إدراج لغة من شأنها أن تجرد الإدارة الإقليمية المؤقتة المستقبلية من السلطة على غرب تيغراي ورايا.

بالنسبة للجانب التيغراي، كان هذا البند بمثابة أمر غير قابل للتطبيق سياسياً: إذ كان سيجبر تيغراي إما على التنازل عن مطالبها أو الانسحاب.

لو بقيت تلك اللغة، لكانت هناك فرصة كبيرة لفشل المحادثات.

تم إنقاذ الاتفاق من خلال تدخل الميسرين، بمن فيهم الرئيس الكيني السابق أوهورو كينياتا ، والأهم من ذلك، من قبل رئيس الوزراء آبي أحمد .

قد يكون مساعدة آبي في إنقاذ الصفقة أمراً غير ملائم لبعض الروايات، لكنها حقيقة.

ما قالته بريتوريا بالفعل - وما لم تقله

لم يتم تصميم بريتوريا أبداً لتكون مستوطنة سياسية كبرى.

كان اتفاقاً لوقف إطلاق النار. وكانت بنوده الأساسية تقليدية ولكنها ضرورية.

وأكدت مجدداً أن قوات الدفاع الوطني الإثيوبية ستظل الجيش الوحيد في البلاد.

وقد حددت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لقوات تيغراي - وهي آلية قياسية لما بعد الحرب تهدف إلى تقليل خطر الانتكاس إلى الصراع.

وقد التزمت الأطراف باستعادة النظام الدستوري في تيغراي وإلغاء الإجراءات الإدارية الاستثنائية التي تم فرضها بعد انتخابات المنطقة عام 2020.

كما حدد الاتفاق إطاراً للعدالة الانتقالية، مما يشير إلى التزام بالتحقيق في انتهاكات زمن الحرب ومعالجتها .

وأكدت مجدداً على ضرورة معالجة المطالبات الإقليمية المتنازع عليها، بما في ذلك غرب تيغراي ورايا، من خلال الآليات الدستورية بدلاً من القوة العسكرية .

كانت تلك الركائز كافية لوقف الحرب . لكنها لم تكن كافية، بمفردها، لبناء سلام مستقر.

إن إنهاء الأعمال العدائية النشطة وبناء نظام سياسي مهمتان مختلفتان.

حققت بريتوريا الهدف الأول. أما إثيوبيا – وتيجراي – فقد واجهت صعوبة في تحقيق الهدف الثاني.

لماذا تعثر التنفيذ

لم تكن أكبر مشكلة بعد بريتوريا هي المعارضة الأيديولوجية للسلام.

لقد كان صراعاً داخلياً مريراً حول من سيحكم تيغراي خلال المرحلة الانتقالية ومن سيسيطر على المؤسسات التي أتاحت بريتوريا إمكانية إنشائها.

جادل أحد المعسكرين بضرورة التنفيذ العملي من خلال التنسيق الوثيق مع الحكومة الفيدرالية - ليس لأن أديس أبابا مدينة خيرية، ولكن لأن أي إدارة مؤقتة، بحكم تعريفها، ستضطر إلى العمل مع رئيس الوزراء الحالي والدولة الفيدرالية.

ورأى معسكر آخر أن الهيكل المؤقت بمثابة ساحة محصلتها صفر من أجل البقاء السياسي والخلافة.

ومع اشتداد ذلك الصراع، أعيدت صياغة بريتوريا على أنها اختبار للولاء بدلاً من كونها نتيجة متفاوض عليها تمليها حقائق ساحة المعركة.

تغير موقف ديبريتسيون العلني. ففي غضون أشهر، بدأ نفس الزعيم الذي ضغط بلا هوادة من أجل التوصل إلى اتفاق في التلميح إلى أن الوفد قد تنازل كثيراً وأساء إدارة المحادثات.

أصبحت بريتوريا كبش فداء للمظالم الداخلية.

كان خط الصدع الحقيقي هو السلطة. لم تكن أشرس المعارك تدور حول ما إذا كان ينبغي أن توجد بريتوريا، بل حول من سيحكم تيغراي تحت مظلتها.

أدى ذلك التنافس إلى تقويض الوحدة، وإبطاء التنفيذ، وتآكل ثقة الجمهور.

كما أنها أتاحت المجال للمفسدين وشجعت على المماطلة الانتقائية حيثما كان التعاون من الجانب الفيدرالي مطلوبًا.

معضلة المساءلة - وظلال إريتريا

يواجه بند العدالة الانتقالية في بريتوريا حقيقة قاسية: الحرب شملت جهات مسلحة متعددة، بما في ذلك القوات الأجنبية.

يمكن، من حيث المبدأ على الأقل، معالجة الانتهاكات التي يُزعم أن القوات المحلية ارتكبتها من خلال الآليات الإثيوبية إذا توفرت الإرادة السياسية.

لكن بريتوريا تلتزم الصمت إلى حد كبير بشأن الجهات الفاعلة الخارجية، وعلى رأسها إريتريا.

وقد زعم العديد من سكان تيغراي - ومجموعة واسعة من التقارير المستقلة خلال الحرب - وقوع انتهاكات جسيمة من قبل القوات الإريترية، بما في ذلك عمليات القتل والعنف الجنسي واسع النطاق .

لم تكن إريتريا طرفاً في المفاوضات ولم توقع على الاتفاقية. كما أنها لم تُبدِ أي رغبة في الخضوع للتدقيق الخارجي.

لا يمكن لأي إجراء قانوني محلي في إثيوبيا أن يحكم بشكل موثوق في الجرائم التي ارتكبها جيش أجنبي.

وهذا يخلق خللاً في المساءلة يستمر في تسميم السلام .

لم يكن استبعاد إريتريا من بريتوريا سهواً، بل كان ضرورة دبلوماسية.

كان من شأن إدخال أسمرة إلى الغرفة أن يعرض المحادثات لخطر الانهيار.

إن استبعاد هذا الأمر سمح بتوقيع اتفاقية وقف إطلاق النار. لكن الثمن كان واضحاً: فقد تم استبعاد طرف رئيسي في الحرب من هيكل السلام.

انتقد القادة الإريتريون الاتفاق علنًا، واصفين إياه بأنه مؤامرة خارجية، ومشيرين إلى استيائهم من أنه أوقف ما اعتبروه دفعة نهائية حاسمة.

السلام كخيار، وليس كأداة.

لا تزال بريتوريا الإطار الوحيد الذي يربط تيغراي بالاتحاد الإثيوبي ويقدم مساراً دستورياً للخروج من حالة الشلل.

بدون بريتوريا – أو خليفة لها ترتكز على مبادئ مماثلة – فإن البدائل قاتمة: صراع متجدد أو ركود مطول. ولا تستطيع تيغراي تحمل أي منهما.

لكن مستقبل الاتفاقية لن يتحدد بالنص وحده.

سيتحدد ذلك من خلال الخيارات - في أديس أبابا، وفي ميكيلي، وبين الطبقة السياسية الأوسع - حول ما إذا كان السلام سيُعامل كالتزام أم سيُستخدم كأداة في المعارك الداخلية.

أثبتت بريتوريا أن الدبلوماسية قادرة على إيقاف الحرب ، حتى في أحلك ساعاتها.

كما كشف ذلك عن مدى سهولة تقويض السلام عندما يستخدم الفاعلون السياسيون الاتفاقيات كسلاح لتحقيق الخلافة والمصالح الفئوية.

انتهت الحرب في بريتوريا. ويتوقف ترسيخ السلام على ما إذا كان قادة إثيوبيا – وقادة تيغراي رب – سيقررون تنفيذ ما وقعوه، بدلاً من اللجوء إلى التقاضي المستمر من أجل السلطة.

غيتاشيو رضا هو عضو سابق في اللجنة التنفيذية لجبهة تحرير شعب تيغراي. وزير سابق للنقل واللوجستيات في إثيوبيا

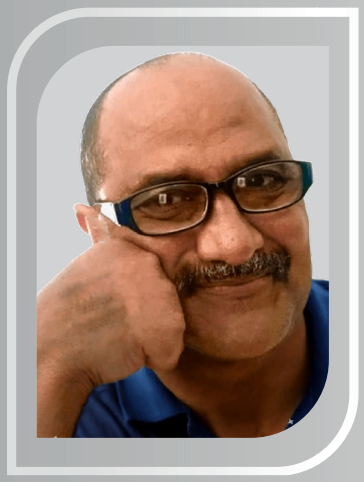

جوابات للاحباب:
رسالة لسمية سليمان(2)

عثمان يوسف خليل

ملخص

يخاطب الكاتب سمية سليمان في رسالة وجدانية ثانية، يؤكد فيها احترامه لها وإيمانه بقيمة الكلمة المكتوبة، حتى إن قرأها شخص واحد وفهم مقاصدها. ويشبّه انتظار تفاعل القارئ بلهفة الأطفال لقدوم والدهم، في تعبير عن شوق الكاتب لوقع رسالته في النفوس.

ينتقل الكاتب للتأمل في جوهر الخطاب المكتوب، مستعيرًا صورة "المسك" الذي يتسلل إلى الروح، ويتوقف عند الشاعر إدريس جماع، مستحضِرًا عبقريته الشعرية وحيرته الوجودية، ومبديًا إجلالًا خاصًا لهذا الصوت الفذ في تاريخ الشعر السوداني.

يسرد موقفًا جمعه بشيخ شعراء السودان عبدالله الشيخ البشير، حيث دار الحديث عن إدريس جماع وقصيدته الشهيرة، موضحًا كيف وصف جماع نفسه فيها، جامعًا بين قوة المبدع ووداعة الطفل، ومؤكدًا المكانة الرفيعة التي بلغاها معًا في الشعر العربي.

يختتم الكاتب بالإشارة إلى إبداع عبد الكريم الكابلي في تلحين قصائد جماع، وعدّه أحد أعمدة الغناء والشعر الوطني والوجداني، قبل أن يربط كل ذلك بإرث المبدعين السودانيين الذين حفظ لهم التاريخ عطاؤهم، مختتمًا رسالته بنداء حميم لسمية بأن تبقى قريبة من الأحباب ومتصلة بالكلمة.

والسلام متلت ومربع يغشاك ياسمية ويهلّ عليك زى هلال العيد بكل الخير ، وطبتِ وطابت لكِ الدنيا وبعد،

اكتب لكِ رسالتي هذه وللمرة الثانية مشفعة باحترامي لمقامك.يبدو ان نَفَس الرسالة الاولى كان له وقع طيب عند البعض،حتى لو كانوا قلة، وعندي انه ان قرأني شخص واحد وفهم مقاصدي فهذا يكفيني..

عندما يكتب الكاتب ينتظر رد فعل القارئ كالأطفال يتنافسون في فتح الباب عند أول طارق آخر النهار يسبقهم الشوق لملاقاة والدهم الذي ياتي بما يشتهونه وهو يعرف طبائعهم وما يتوقعونه منه..

الخطاب المكتوب يا سيدتي أراه كما المسك الذي يتسرب في الدواخل فينعش هذه الروح المعنَى، وهذه الكلمة النادرة الاستعمال استلفتها من سيد المعذبون في زمانه الشاعر الفذ إدريس جماع ذاك المارد البشري إذا مشى حاسر رأسه عند كل جمال المستشفٍ من كُلِّ شيءٍ جمالا.. هنا دعيني أن اقف وقفة اجلال عند هذا الرجل المسكون بالعبقرية.. يقف الواحد أمام تلك العبقرية التي حيرت الناس ومازالوا في حيرتهم..

بمناسبة ذكر جماع، تعرفي ياسمية كنت مرة جالس مع شيخ شعراء السودان الاستاذ عبدالله الشيخ البشير على حديقة المجلس القومي للاداب والفنون في أمسية والأرض مغطاة بنجيلة لطفت ماتبقى من ذاك النهار اللافح الذي اشتهرت به الخرطوم ومازالت، وكنا في انتظار المستشار الثقافي لسفارة الاتحاد السوفييتي (قبل ان يتفكك)، كان لابد ان نقطع الوقت بشي خاصة والاستاذ عبدالله لم يكن يعرف الغرض من لقاء ذلك الملحق، تطرق الاستاذ بالحديث عن الشاعر ادريس جماع الذي تزامل معه في كلية دار العلوم في القاهرة وكان مثار حديثنا حول عبقرية جماع

خاصة في قصيدته الشهيرة التي تقول:

ماله ايغظته الشجون
فقاسى وحشة الليل واستثار الخيال
ماله في مواكب الليل
يمشي أشباحه والظلال
هين تستخفه بسمة الطفل
قوى يصارع الاجيال
حاسر الراس عن كل جمال
مستشف من كل شي جمالا
.....

اشار الاستاذ عبدالله البشير بان جماع في تلك القصيدة وصف نفسه تماماً خاصة عندما حين قال(قوى يصارع الاجيال) واذا شاهدته وهو يشارك في امسيات القاهرة الشعرية تراه يخب الارض خبا في طريقه للمنصة لكن في داخله يختبئ ذلك الطفل الوديع.. فما أعظم جماع وما أروع شيخ شعراء السودان عبدالله الشيخ البشير رحمهما الله فقد وضعا الشعر السوداني في أروع منزلة من منازل الشعر العربي..

سمية أكيد انك سمعتي الاستاذ عبد الكريم الكابلي وهو يتغنى بتلك القصيدة بصورة ميلودية وكابلي كما تعرفين اشتهر باختياره للنفائس الشعرية الجذلة من الشعر العربي الفصيح كما انه تجول في حدايق الشعر السوداني قديمه ،خاصة التراثي،ولم ينس الشعر الحديث والمعاصر التي وضع لها جميل الألحان ، اما كابلي يا سيدتي كان قد اختار تلك الابيات من قصيدة جماع واختارها ان تكون مقدمة لأحدى اغنياته..

وأظن اني لن آتي بجديد ان ذكرت او ذكّرتكِ بشاعرية كابلي وروائع ألحانه، التي تغنى فيها للحبيبة كما تغنى للمدن شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً،كما تغنى ايضا للمرأة وللمزارع وغنى للوطن..الم يقل لفتاة الغد:

ايُ صوتٍ زار بالأمس خيالي
طاف بالقلب وغنى للجمال
انه صوتي أنا زانه العلم سنى
أنا ام اليوم اسباب الهنا
أنا من دنياكمُ عهد المنى

لكنه في نهاية هذه القصيدة اتى بما لم يستطع أن يقوله شاعر قبله او بعده وهنا تظهر عبقرية جماع اللامعقولة:

خلقت طينة الاسى
وعشتها نار وجد
ثم أصحبت صلصال
ثم صاح القضاء كوني
فكانت طينة البوس
شاعراً مثّالَ

بالله عليك هل هذا كلام إنسان عادي.. كيف تجرأ ذاك العبقري وقال ماقال ولم يخف من ردة الفعل التي سوف تحدث بعد ذلك..

تلك ياسمية كانت ثلة من المبدعين الذين أنجبتهم بلادنا فحفظوها صوناً وحفظ لهم التاريخ صنيعهم.وتلك أمم من خيار قد خلت فلهم ماكسبوا ولنا ما كسبنا ولا يسولن عما كانوا يعملون...

مازال في الخاطر الكثير والكثير من نفيس القول وما زلت أنتظرك أن تقرأي ما كتبناه.. بس ابقي طيبة لحبايبك وغواليك..

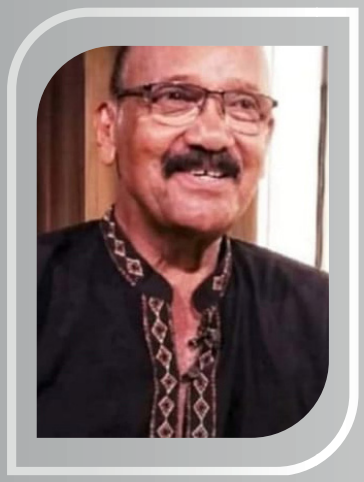

الاتجاه الخامس

عساكر فض الاعتصام

د كمال الشريف

ملخص

يتناول المقال ذكرى فضّ الاعتصام بوصفها جريمة جماعية مخططة، ارتكبها عساكر من خلفيات قبلية متعددة، استباحوا دماء الشباب كما استُبيحت من قبل دماء مقدسة تحت ذرائع دينية، في مشهد يعكس انهيار القيم الوطنية والإنسانية، وتحويل العنف إلى أداة حكم وإرهاب.

يرى الكاتب أن السودان خلال العقود الأخيرة تحوّل إلى ساحة مفتوحة للفساد المنظّم، وتجارة السلاح والمخدرات وغسيل الأموال، تحت غطاء شرعي ودستوري، وبقيادة نخب تحمي مصالحها ومصالح قوى خارجية، ما جعل البلاد معبراً آمناً للإرهاب والاستثمارات المشبوهة باسم الجهاد.

يشير إلى أن فضّ الاعتصام كان ذروة هذا الانحراف، إذ جرى تشكيل قوات خصيصاً لقتل واغتصاب المعتصمين، في واحدة من أقذر الجرائم بعد الحرب العالمية الثانية، مع استحالة المحاسبة بسبب تواطؤ الشركاء في السلطة وتبادل ملفات الاتهام بينهم.

يخلص الكاتب إلى أن ما يحدث اليوم هو استمرار للمشروع نفسه: صناعة الفتن، تمويل الفوضى، إعادة تدوير الأموال المنهوبة، وترويع الشعب عبر أدوات جديدة، بهدف تدمير الجيش والاقتصاد والمجتمع، وإفراغ الوطن من روحه عبر قتل جيل كامل وتشويه الثورة وأبنائها.

على ساحة ذكري فض الاعتصام)
كانوا يتجولون في الشوارع والبيوت والمقاهي والبقالات
هم الذين استباحوا دم الاولاد
هم من قبائل مختلفة
بنفس نظرية هدر دم رسول الله يهدرون دماء الاولاد والشعب

تختلف المؤامرات علي تدمير الشعب السوداني بكل مكوناته الاجتماعيه والاقتصاديه والسياسيه والعسكريه
وهلم جرا.
نحن اصبحنا طيلة 35 سنة من اسوأ شعوب العالم ارهاباً وتدميراً وفساداً في نظر العالم باجمعه
اصبح السودان دولة معبر للمخدرات
أصبح السودان مرتعاً طيباً وآمناً لغسيل الأموال وممرا للسلاح والبشر بقيادات شرعية وبمسميات دستورية وزعماء يؤدون القسم لحمايتنا وهم يحمون مصالحهم ومصالح قوماً آخرون
ومازال حتي الآن
اصبح السودان مصيفاً ومرتعاً وارض عسل لاموال منهوبة من العالم ومن الافراد باسم حركات جهاد جاءت للسودان من أجل ان تسلم أرواحها وأموالها من سيطرة الحكومات ومتابعة الصالحين من مواطنيهم لهم
وان تسلم حركتها الجهادية المزعومة من ارض

السودان
فاصبحت تجارة الجهاد استثمارات عقارات وفتوي تحليل تجارة بيع المخدرات وصناعة السلاح وبيع الارهاب وتدريب الارهابيين والاستثمار في تجارتهم
حتي اصبحت جيوشنا المختلف مسمياتها
تحت امرة تجار سلاح وداعمي ارهاب
وآخرون لايعرفهم العسكر الاقوي في العالم
كما قال خرتشوف من قبل ان افضل الجنود هم نوبة السودان
واصبحنا مرتع لقصف من طيران وصواريخ امريكا واسرائيل لاراضينا دون استئذان بيورانيوم مخصب اكررها قصفنا بيورانيوم مخصب والحاضر يكلم القادم
نحن الان دولة يسمح قادة دفتها المدجنين بالقوة بان يستعمرون مرة اخري من قبل زعماء تجارة
مهنتهم هذه المره قتل جيل كامل من تجار شاخت عقولها وامتلاءت جيوبها يمارسون متعة حياتهم باقراص للاكل واخري للجنس واخري حتي يفكرون في اليات الدهاء والمكر نزع نسمة الوطن الباقية في نفوسهم بدعوي
ان العلمانيين يضربون فسادا في ارض السودان حتي يدخل اهل فرعون وقوم لوط من نوافذ القطاطي وبلكونات القصور المنهوبه
انهم يسمحون لهم بتدمير شخصيات سياسيه قصفت واغتصبت واعتقلت وشردت وذويها طيلة 30 عاما بانهم ينهبون ويغتصبون ويهربون الاموال وان فشلهم اصبح علي ابواب المخابز ومسالك الطلمبات وانابيب الغاز ومستشفيات دمروها ليبنوا اكثر المستشفيات استثمارا لامراض الناس وبيع وشراء اعضاء الناس البشريه
انه البدء في ضرب الاولاد في اوتانهم الوطنيه والانسانيه بان قادتهم مخنثين هم نفس الجماعات التي استباحات قتل واغتصاب الاولاد والبنات في امام قيادة الجيش المعتد عليه والمعتمدين عليه في حماية الارض والعرض والحق
قتلوهم واستباحت دمهم كما فعل كفرة وفجرة الاسلام في تقسيم دم الرسول عليه افضل الصلاه والسلام بين القبائل
هذا مافعلوه للمعتصمين امام قيادة اوكلوها الحق في الحكم والمحاكمه والثروه والعداله والحريه ،كونوا جيشا من 15 الف من العسكر والضباط القاتلين مغتصبي الاولاد والبنات والثروه قسموا جيشهم كتلا مكونة من15 الف من كل قبيلة جمع كما فعل الكفره امن كل القوات التي كونها أهل الانقاذ ودعاة الاسلام لتحمي مصالحهم ولكنهم ابادو بها واغتصبوا بها اكثر من 1800 من ابرياء من المعتصمين حتي لا يتهم احدهم الآخر
انها اسوأ معركة واقذر تخطيط في مشروع الانسانيه بعد الحرب العالميه الثانيه
لايستطيع أحد ان يوافق علي ادانة أحد أو اتهام أحد بفض الاعتصام فالشركاء يحكمون ومن يتهم الآخر له أوراق تهم توجد
لايحرقون البعض هكذا هم القتله
ويعودون مرة اخري يهددون الناس بانهم جزء قريب من حرب شوارع قريبه كدول شابهتنا في ثورتها
هذا كذب ونفاق وخداع للفكره وقالت كل استخبارات العالم التي اتت للسودان في 5 سنوات ماضيه ان عسكر الشوارع في السودان لايعرفون حرباً ولا تدميراً يعرفون سرقة واغتصاباً لان قضاياهم خاسرة من قادتهم
إن ما تم صرفه في فض الاعتصام في 13 ساعه يصرف الان في كل ساعه من الحرب
دفعوا مشاركة في فض الاعتصام مايزيد عن 32 مليون دولار لقتل 1800 معتصم واليوم يصرفون مليارات دولارات نصف المبلغ لحماية انفسهم ولمصالح دول وجماعات اخري
انهم يرصدون مليارات الدولارات الجديده من اجل زراعة الفتن بين الاولاد في وسائط مختلفه
انهم يزرعون فتنه بمساعدات الداخل والخارج
كتائب ليبيا المختلفه انهم يزرعون الفتنه الاخيره في داخل
بنك السودان ومصارف الشركات الخاصه بشراكات جديد ه بنفس الاموال المنهوبه لعودة عملها وغسيلها من جديد في تجارة الذهب والنفط والقمح والسلاح في السودان
انهم يصنعون جنودا وعربات تعتقل الاولاد وتنهب الناس في الشوارع وفي البيوت تحت عين اقوي جهاز استخبارات ومباحث
كما صنفت سابقا
انهم يصنعون ارهابا اخر للشعب بان السرقة والقتل والفساد والدمار والطوفان والجراد والقمل على أيادي وعقول الاولاد والثوار وعلماء الجامعات وزعماء القراءة والكتابة
من يدمرالجيش ويقطع شرايين الاولاد ويعتقل ويسيء لزعماء احزاب ،من يدمر الاقتصاد وارواح الناس انهم يعودون في ملابس وافكار واموال من دماء الاولاد في الشوارع

حكاية من بيتي (17)

روشتة حاج سعيد

محمد أحمد الفيلابي

ملخص

تحكي القصة لقاء مزارعين ومسؤولين مع خبير زراعي يشرح تدهور التربة بلغة علمية معقدة، قبل أن يختصر حاج سعيد المشكلة بعبارته البسيطة: «واطاتنا بقت فقرانة وعريانة». هذه الجملة تتحول إلى مفتاح لفهم أزمة الأرض، وتضع أساس "روشتة" العلاج القائمة على حصاد المياه وزراعة الأحزمة الشجرية.

ينتقل السرد إلى شخصية الرجل الغريب الذي لا يملك أرضًا موروثة، لكنه أقام مزرعة خضراء فوق تل رملي مهمل. بعقله واجتهاده ابتكر وسائل لحفر بئر، وري الأرض، وحصاد مياه الأمطار، مستعينًا بإمكانات بسيطة، ليحوّل الرمل القاحل إلى حقل منتج.

يعرض النص تجربة هذا الرجل كنموذج للزراعة المستدامة، في مواجهة زحف الرمال والطيور، عبر حلول محلية مبتكرة. ويقارنها بتجارب عالمية وأفريقية نجحت في استصلاح الصحارى، مؤكّدًا أن الإرادة والمعرفة المجتمعية قادرة على هزيمة التصحر والجوع.

تخلص الحكاية إلى أن جوهر المشكلة ليس في فقر الأرض وحدها، بل في فقر التفكير والكسل عن توظيف العقل. فالإبداع لا يرتبط بالشهادات، بل بالقدرة على التفكير والعمل، وأن خلاص الأرض والناس يبدأ بإعمال العقل ومشاركة المعرفة بدل احتكارها.

.واطاتنا بقت فقرانة وعريانة.

قالها في ثقة وجلس. ولعله أراد أن يسكت حديث من كان يحدثهم عن طاقة تخزين التربة، ومخاطر التبخُّر، وموت الأرض، وهم يتلفتون، بينما مسؤول المشروع الزراعي الحكومي يتحاشى نظراتهم، ويحاول أن يهمس ليوقف سيل حديث الخبير الذي لم يتوقف، كأنّه يخشى أن ينسى شيئاً مما حفظ. وما إن سكت حتى وقف أكبر المزارعين سناً بلا استئذان ليشكر الخبير الذي ما خَبِروا من قوله شيئاً، ثم توجّه إلى الآخرين ليقول إنّ مَشكلتهم هي فقر التربة، وانحسار غطائها النباتي (1)، أي ببساطة أن..

.واطاتنا بقت فقرانة وعريانة.

وقد لخص رؤيته في العمل بنظام السدود، وزراعة الأحزمة الشجرية. وهكذا حُرِّرت «روشتة» العلاج.

.كلامك صاح يا حاج سعيد.

التفت الجميع إلى صاحب الصوت الذي لا يسمعونه إلا نادراً، وهو يعتلي صهوة بعيره ويغادر المكان.

استهجن البعض حضوره وحديثه وهو الذي لا يملك أرضاً زراعية مثلهم، إنما هو تل رملي يخفيه من الشارع العام سور أخضر كثيف الأشجار. ولم يدخله إلا القلة ممن يذهبون هناك بقصد دعوة الرجل الغريب للقيام ببعض الأعمال التي اشتهر بها. أو الأطفال الذي يمارسون في ممارسات الشقاوة يدخلون ذلك الحقل في غياب صاحبه، موقنين بعدم استطاعة زوجته المبتورة الساق اللحاق بهم. يعاينون البئر ذات الدعامات الخشبية الهندسية، والدرج الحلزوني البديع، والحقل بتروسه العديدة، وأشجاره الظليلة، وخضرته اليانعة في حقل من الرمل، إلّا من بعض الطين الأسود المخلوط بالروث عند سيقان الشجيرات والنباتات الصغيرة، يجلبه من جروف النيل، والجزر الخصبة على ظهر بعيره أو حماره. وكانت له حكمته في تبادل استخدامهما.

في ذلك النهار لفتت نظره السيارات الحكومية وتلك الجمهرة تحت الحرازة العجوز. أناخ بعيره خلف السيارات، ووقف ليسمع ظناً منه أن في حديثهم ما قد يشير إلى معالجة تكاثر الزرازير وخطوة الأمر على موسم الحصاد.

في الكثير من المناطق الريفية تجد من يفضل البقاء على هامش حياة الآخرين، وإن سكن ومشى بينهم. وفي الغالب الأعم يكون السبب أنه لا يمتلك قطعة أرض موروثة من الأسلاف. ومن بين هؤلاء نجد هذا الغفاري المسلك. الرجل الغريب الأطوار. يحدثون عن عصاميته، وقوته البدنية التي لا تضاهى.

يعيش من مهنته في حفر الآبار، وتلييس البيوت الطينية بالروث، وهو غالباً يعمل لوحده، فقواه العضلية تكفيه، وربما تأتي الاشارة لقوى الرجل العقلية تلميحاً، فقد اعترف له الجميع بأنه استطاع أن يحفر بئراً في حقله الصغير مستعيناً بحماره بعد أن ابتنى درجاً دائرياً يمكنه من الصعود والهبوط هو وحماره حتى اكتمل البئر وتفجر منه الماء. ومجدداً ابتكر ما لم يعرفه الناس من وسائل لإخراج الماء وري الحقل. كما يذكرون له طريقته النادرة في إخراج التراب من الآبار، مستعيناً بآلة من صنعه، أسماها أو أسمهوها هم بـ(الفرنب)، وهي آلة خشبية قوامها حبل وبكرة مثبتة على قائم فوق فوهة البئر، يمر فوقها الحبل، وما أن يصل المقطف (القفة) إلى خارج البئر حتى تقوم آلته بفضل حركة ميكانيكية من ابتكاره بقذف المقطف بمحتواه بعيدا عن الفوهة، ثم يجذب الحبل من طرفه الآخر ليعود المقطف إلى داخل البئر.

الناس في بلادي يتنازعون في مساحات صغيرة من الأرض، بينما (أرض الله واسعة). وقد نأى هذا الرجل عن ما يمكن أن يحدث نزاعاً، فاختار ذلك التل.

فـ«النزاع على الارض في السودان لا يتعلق فقط بجوانب اقتصادية متعلقة بالملكية ولكنه متعلق أيضا بحقوق الانتماء والارتباط الثقافي والتاريخي بالمكان. حيث أن علاقات الأرض في السودان ليست فقط جزء من علاقات الإنتاج والتراكم الرأسمالي، على أهمية هذا الجانب، ولكنها متعلقة أيضاً بمسألة الارتباط بالجذور والرمزية لمسألة الوطن وحق الإقامة والاستقرار والشعور بالأمان وتكوين شبكات العلاقات الاجتماعية الداعمة التي تسهم في بناء مجتمعات مستقرة آمنة ومزدهرة. (2)

لم يهتم بأنه لا يمتلك كالآخرين أرضاً زراعية فقرر أن يجعل لنفسه مزرعة على التل الرملي المهمل بشجيراته

الغبشاء المتباعدة، تخضر شهوراً قليلة في موسم الخريف، ثم لا تلبث أن تعود لفقرها و(مسكنتها) كما يعبّر هو. فشرع في بناء تروس تحبس مياه الأمطار قبل أن تلتحق بالمجاري الصغيرة لتتخذ طريقها إلى النيل. وذلك في دقة تجعل كماً من تلك المياه ينحدر عبر مصرف صغير إلى البئر وسط الحقل، ومنها ما يتبقى في منخفضات متفاوتة الأحجام تحفّها الأشجار الشوكية لعدة شهور، يسميها «المحاقن»، نسبة لدورها في حقن المياه في الحوض الجوفي، والمطامير المليئة بالصخور الصغيرة حول الأشجار وأحواض الزرع، لتحافظ على رطوبة الأرض.

لم يكن الزرزور وحده الذي هدّد حياة المزارعين في تلك النواحي، فقد زحفت الرمال لتقضم أطرافاً من الحقول. وقد أسعفه حاج سعيد حين قرر أن الأرض العريانة تحتاج الكساء، وتحتاج معالجة فقرها إلى تقنيات أجاد منها الكثير. أما الزرازير فمقدور عليها. فقد شوهد وهو يجمع العلب المعدنية، وأتي من ورش الحديد في السوق القريب بالقطع الصغيرة، وعكف عليها لأيام بمساعدة زوجته لصناعة أجراس عديدة تدلت من شبكة الحبال حول الحقل بأكمله، ثم قام بتركيب مروحة هواء عظيمة فوق أعلى منطقة من الحقل ربطها بشبكة الحبال التي تهتز بفعل أقل حركة هواء فتنطلق الأجراس لتصنع صخباً كفيلاً بطرد الطيور. ذلك بجانب الهنابيل التي وزعها في الحقل ترفرف ثيابها بفعل الهواء لتخيف الطيور.

من كان يظن أن ذلك الأصفر يتحول إلى خضرة يانعة؟

انشغل العالم كثيراً بتحويل الصحاري القاحلة إلى أراضٍ منتجة، لتتولد من التجارب ما يؤكد أنه بالإمكان تجاوز التحديات في حال توفر الإرادة، والسياسات المساندة، والبحوث والدراسات الوافية، مع القدرة على استنهاض المجتمعات المحلية وتحفيزها وإشراكها. إذ ما كان للصين أن تنجح في تحويل 1130 هكتاراً من الرمال إلى أراض صالحة للزراعة لولا تفعيل هذا المزيج من التحديات، وابتكار التقنية المسماة «تربة الصحراء»، والناتجة عن خلط الرمل مع معجون ذي قدرة على الاحتفاظ بالماء والأسمدة، ما أدى إلى تحسين إنتاجية المحاصيل، وتحويل الصحراء إلى حدائق.

وفي مناطق عديدة من أفريقيا تعرفت المجتمعات الفقيرة إلى الزراعة المستدامة، ونجحت مشاريع المرونة في مساعدة ملايين الأشخاص، وتحولت أراضي صحراوية إلى سلال غذائية. وبات من الممكن لكل هكتار تجري إعادة تأهيله أن يؤثر في ثلاثة أضعاف المساحة من الأرض، فالبرنامج مع توفيره للغذاء، يوفر الأفكار والمعدّات وفرص التمويل، والمعينات الزراعية، ويدعم المواطنين، ويدفعهم إلى المشاركة من خلال سياسة الغذاء مقابل العمل، ليتحقق الاستقرار، وينهض الإنتاج، وتصبح الأرض هي الأم المغذية، وبسواعدهم والتجارب القادمة إليهم من بعيد، يبنى سياج ضد الجوع، والتصحر، وآثار تغير المناخ.

برنامج الجدار الأخضر العظيم في أفريقيا الذي يعمل مع السكان المحليين على مشروع لتخزين المياه التي تنهمر عليهم لثلاثة أشهر في العام، فيتسرّب منها ما نسبته 15% إلى المياه الجوفية، ويبقى جزء كبير على السطح، وقد كانت هذه المياه في السابق تضيع مخلفة جفافاً يطول لتسعة أشهر، الأمر الذي يعد من التجارب المبدعة لحصاد المياه (3).

. واطاتنا بقت عريانة وفقرانة.

عندما زاره حاج سعيد في حقله أراد أن يقف على حقيقة قوله. إذ أن لكل قول حقيقة. كان من بين من يضحكون منه، إذ كيف بالرمل ينبت زرعاً؟ وكيف بهذا الغريب يستطيع أن يروي حقله دون طلمبة أو حتى ساقية صغيرة؟ أما وقد رأي بأم عينه فقد وجد أن الرجل أكثر لم يفعل من إعمال عقله. وخرج من عنده وهو يثني على قدراته العقلية والبدنية. وإنه لا شيء، على الإطلاق يمكنه أن يكون أكثر أهميّة من إعمال العقل.

ولعل قد أدار في عقله السؤال..

هل نحن بخلاء في تفكيرنا؟ أم أننا كُسالى فحسب؟..

ولماذا لا نوظف هذه القدرة أكثر مما نحن فاعلون؟

فالتفكير حالة مقترنة تماماً بالصحو العقلي لدى الانسان، دون أن يكون لذلك أيما علاقة بمدى التحصيل العلمي والاكاديمي النظامي للمفكر. فكل آدمي يبدع تفكيراً يخدم مصالح عمله اليومي، وهناك من يبدع أفكاراً تخدم سواه دون أن يعي. ونجد أن البعض يكتفى بقطف ثمرات تفكيره المبدع بعيداً عن الآخرين، أو بين مجموعة تتحلّق حوله كالهالة التي تحف القمر عند الاقتران، لكنهم (نخبة) ليس بيدهم، القدرة على تحويل تلك الأفكار لخدمة الناس، أو أنهم في تكاسلهم لا يرغبون أن ينتفع الآخرون بأفكارهم، مثلهم مثل البخيل الذي لا يطيق أن يري قرشاً يخرج من يده إلى آخر.

وإلى اللقاء في حكاية جديدة من بيئتي.

الهوامش:

(1) التل المخضر – مقال للمؤلف – منشور بالعربي الجديد 2 يوليو 2019

(2) عثمان نواي – المواطنة المؤقتة في السودان.. ملكية الأرض كآلية استغلال واضطهاد – صوت الهامش – 7 يوليو 2018

(3) ابتسامات الأرض مقال للمؤلف منشور في 12 أغسطس 2025

حرف ونقطة

السر السيد

ملخص

يتناول المقال كتاب «حرف ونقطة» للناقد المسرحي د. خالد المبارك، بوصفه عملًا تأسيسيًا في النقد التطبيقي للمسرح السوداني منذ صدوره عام 1980. ويبرز الكتاب بدقته التوثيقية ونقده المباشر للعروض المسرحية، واهتمامه المبكر بتجارب خارج المركز الجغرافي وبالانفتاح على تيارات مسرحية عالمية.

يُفرد الكاتب مساحة خاصة لمقال «المسرح السوداني إلى أين؟» ضمن الكتاب، والذي كُتب عام 1977، ساعيًا لاستشراف مستقبل المسرح القومي بعد عقد من تأسيسه. ويعكس المقال حساسية نقدية مبكرة، اختار من خلالها خالد المبارك نماذج مسرحية مؤثرة، لا بغرض التوثيق، بل للقراءة التحليلية الصارمة.

قدّم المبارك تقييمات نقدية جريئة لتجارب مسرحية بارزة مثل الفاضل سعيد، وحمدنا الله عبدالقادر، وخالد أبو الروس، مشيرًا إلى حدود تطورها أو علاقتها بالمجتمع والجمهور. ورغم عمق هذه القراءات، يرى الكاتب أن بعضها لا يصمد اليوم أمام تطور مفاهيم النقد المسرحي وتغيّر شروط التلقي.

يخلص المقال إلى أن أهمية «حرف ونقطة» تكمن في استباقه لأسئلة نقدية شغلت المسرح السوداني لاحقًا، خاصة الاعتراف بالارتجال كأسلوب مشروع في صناعة العرض المسرحي. بذلك يظل الكتاب مرجعًا ضروريًا لفهم تطور النقد والممارسة المسرحية في السودان.

(حرف ونقطة)، عنوان كتاب للمؤلف والناقد المسرحي السوداني دخالد المبارك، والكتاب ليس موضوع هذا المقال وان كنت سأشير اليه.. موضوع المقال هو مقال: (المسرح السوداني الي أين)، الموجود ضمن مقالات الكتاب.

أولاً: *عن الكتاب*:

يقول الناقد المسرحي السوداني بروفسير اليسع حسن احمد عن الكتاب في كتابه (أسفار في مسيرة المسرح المسرح السوداني)، الصادر عن هيئة الخرطوم للثقافة والنشر في العام 2018، في صفحة 114..يقول: (يسوقنا.. أي الكتاب الي ملاحظات، أهمها مواكبة ما يمكن تسميته بالنقد التطبيقي للحراك المسرحي والعروض المميزة في المواسم المسرحية حتي نهاية فترة الكتاب). واضيف انا ان كتاب حرف ونقطة قد نشره المعهد العالي للموسيقي والمسرح في العام 1980،و لعل هذا ما يجعلني أن اعتبره الكتاب التأسيسي الأول في ما يعرف بالنقد التطبيقي المتصل بدراسة العروض المسرحية..صحيح كانت هناك كتابات حول العروض المسرحية سابقة له كالتي كتبت في فترة الثلاثينيات ولكنها لم تنشر في كتاب الاّ مؤخرا وهنا أعني بعضها ككتابات عرفات محمد عبدالله، أو متزامنة معه كالتي نشرت في مجلة الاذاعة والتلفزيون وبعض الصحف السودانية وهي ايضا لم تنشر في كتاب. وصفته بالتأسيسي لأنه تفرّد أيضا وفي وقت مبكر بأشتماله علي تحقيق دقيق عن عرض مسرحي مركزي في التجربة السودانية هو عرض، (المرشد السوداني او نكتوت)، لمامور القطينة المصري الجنسية مختار عبد القادر، التي عرضت في العام 1908، مع ملاحظة ان هذا العرض تمت الاشارة له في مواضع أخري كما في «كراسة هلليسون»، التي ترجمها الي العربية الدكتور عثمان جعفر النصيري ونشرها مركز عبدالكريم ميرغني الثقافي الا ان الاشارة لم تكن بالشمول الذي في الكتاب، وأيضا تفرّد بتعرضه لتجربة مسرحية مهمة كانت في مدينة سواكن في العام 1916 بقيادة الرائد المسرحي حسين ملاسي في اشارة ذكية الي توسعة ماعون التوثيق للمسرح السوداني حتي لا يكون حصريا علي المسرح في امدرمان والخرطوم. هذا اضافة الي إشاراته الكثيرة وفي وقت مبكر جدا لتجارب مسرحية دالة خارج الحدود، كاشارته للمسرح الفقير وكيف يمكن ان يكون خيارا للمسرح السوداني واشارته كذلك للمسرحي الشهير الجنوب افريقي اثول فوجارد.. ثمة اشارة مهمة هنا هي ان كتاب حرف ونقطة، كان هو الكتاب الرابع من حيث الترتيب في تاريخ نشر الكتاب المسرحي فقد سبقته في النشر كتب:(أصوات وحناجر) للدكتور أحمد الطيب احمد، و (المسرح في السودان 1905-1918)، للدكتور النصيري، و (الحركة المسرحية في السودان 1967-1978)، للدكتور سعد يوسف والأستاذ عثمان

علي الفكي الا أنها جميعا لم تكن مشغولة بشكل تفصيلي بنقد العروض المسرحية، واخيرا أشير الي أن الكتاب حوي موضوعات أخري غير الوثائق والمقالات النقدية للعروض المسرحية التي نشرت في الصحف في الفترة من 1967 الي 1979.

***المسرح السوداني الي اين*؟**

يبدأ د.خالد المبارك مقاله هذا بقوله: (في هذا العام 1977 بلغ مسرحنا القومي السوداني العاشرة من عمره)، ويشير الي انه كتب هذا المقال بهدف الكشف عن مساهمة بعض المؤلفين، والتعرض لبعض المشاكل، وتلمس اتجاهات المستقبل.. هذه الرغبة في حد ذاتها والمتمثلة وبعد عشرة سنوات فقط، في الشروع في التفكير في مستقبل المسرح الرسمي من خلال منصته الاساس (المسرح القومي)، والذي يمثل لحظة تحول في توطين المسرح في الحياة السودانية، ومن خلال مؤلفين وضمنا مخرجين لهم مساهمتهم الواضحة كحمدنا الله عبدالقادر، والفاضل سعيد، وخالد ابو الروس والمخرج مكي سنادة الذي اخرج مسرحيتي :خطوبة سهير»، و «المنضرة»، لحمدنا الله. هذا الانتخاب ان دل علي شئ انما يدل علي توفر حساسية نقدية تنهض علي خيال استراتيجي ولا غرابة هنا فقد كان الدكتور واحدا من تلك الكوكبة التي جعلت من الثقافة عَرَقا في خدمة الناس فقد كان علي صلة ب(ابا دماك)، اضافة الي خلفيته اليسارية. نشير الي ان هذا الانتخاب لم يأت علي سبيل التوثيق وانما نهض علي قراءة نقدية من بعض ما تكشفه، التركيز علي المنتج دون ما اعتبار لموقع الذي انتجه، فقد قال عن الفاضل سعيد مع اعترافه بتميزه وابداعيته: (ان المشكلة الوحيدة التي تواجه هو عجزه عن التطور، وان مسرحياته تتوقف عن النمو، وانه تملق المشاهدين في مسرحيته عم صابر واتخذ مواقف عاجزة عن فهم تمرد الشباب في الملابس والشعر وغيرها)، وقال عن حمدنا الله عبدالقادر، بعد الاشارة الدقيقة الي موقع تقنية الحوار في نصوصه، (... لا يميل حمدنا الله للتنويع في الزمن او الزمان، لا استرجاع ولا صلة بين الصالة والخشبة، كما اشار وبشئ من التحفظ الي ان حمدنا الله لا يناقض مفاهيم المجتمع وممارسته الا في حدود معينة لا يتخطاها)، وقال عن خالد ابو الروس: (العم خالد ابو الروس جزء من تاريخ المسرح وليس حاضره، وان كره هذا القول).

ومن بعض ما تكشفه كذلك، اي - تلك القراءة- وضعية النقد المسرحي في ذلك الوقت - وقت كتابة المقال - فالمقال وبرغم توفره علي الكثير من الافكار النقدية المبهرة، لكن عندما ننظر اليه بمرآة النقد المسرحي اليوم، سنجد انه نهض علي بعض المسلمات التي قد لا تصمد اليوم ومن ذلك مثلا قوله ان مسرحيات الفاضل سعيد تتوقف عن النمو، او اشارته الي ان استخدام حمدنا الله للعامية السودانية هو ما جعله ينحصر محليا، فالواقع يقول الان ان ما يجعلك محصورا في جغرافيتك ليس نوع اللغة التي تكتب بها وانما اشياء اخري، وكذلك اشارته الي ان مسرحيات حمدنا لا تؤسس لعلاقة بين الصالة والخشبة، وهذا افتراض بمعطيات اليوم فيه نظر، اما قوله: ان ابو الروس جزء من تاريخ المسرح وليس حاضره، فلا يمكن فهمه الا برده الي سجالات ذلك الوقت بين المسرحيين الذين درسوا المسرح وبين الذين تلقوه كفاحا، حيث لا يمكن ان تكون تاجوج او خراب سوبا او إبليس ليست من حاضر المسرح لا في وقت كتابة المقال ولا في الوقت الراهن فللنصوص حيواتها.

بقي أن أشير إلى أن ما يميز هذا الكتاب ويجعله ضروريا هو اقتحامه وفي وقت مبكر فضاءات، تعاطي معها نقدنا المسرحي في تسعينيات القرن الماضي ومن ضمنها «لارتجال»، مديحه والاعتراف به كأسلوب لصناعة العرض المسرحي بعد أن كان مستهجناً في زمن كتابة المقال وما بعده، فقد أصبح أكثرنا بعد هذا الاعتراف يتحسس أفكاره حول مسرح الفاضل سعيد.

جاء في المقال: (اسلوب الفاضل سعيد في التأليف يعتمد علي الارتجال وليس علي النص المكتوب وهذا منهج له مزايا ومعروف عالمياً وتستفيد منه جوان ليلورد كما يستفيد منه بيتر بروك واثول فوجارد.

أفق جديد
الاثنين 22 ديسمبر 2025م - 2 رجب 1447هـ

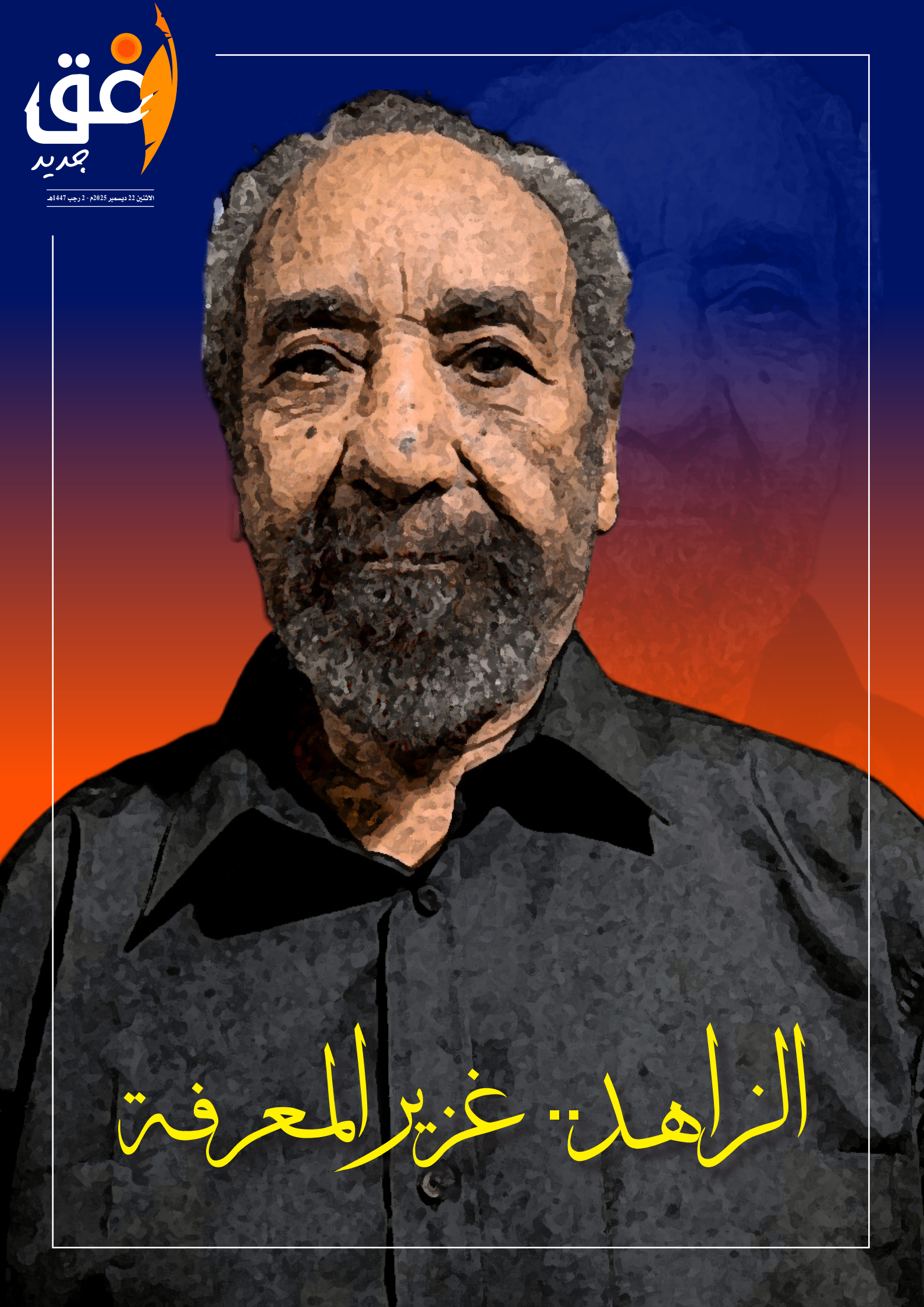

الزاهد.. غزير المعرفة

من تجريدِ الفلسفةِ إلى المجرَّدِ النَّحوي:

كتابةٌ تُوجِّهُ ذاكرةَ الصِّبا الباكرِ صوبَ الملموس

-محمَّد خلف-

تعرفُ الفلسفةُ، رغم تأفُّفِها الظَّاهريِّ، كيف تُروِّجُ لمفاهيمِها المُغرقَةِ في التَّجريد؛ ولكن حينما تعُمُّ وَفرَتُها وتُصابُ أسواقُ تداوُلِها بالتُّخمةِ المعرفيَّة، تنتصِبُ الحاجَةُ إلى التَّجريدِ بالمعنى النَّحوي، حيثُ تتعرَّى الكَلِمُ من أيِّ تزيُّدٍ حرفي؛ وعندها، تشتدُّ الحاجةُ أيضاً إلى شاعرٍ يفتحُ مساراً مفارِقاً للمألوف، لِيضعَنا وجهاً لوجهٍ أمام الأشياءِ الملموسةِ ذاتِها، فيما يفتحُ لنا كُوَّةً جديدةً نُطِلُّ منها على عالمٍ مغاير؛ وهو تحديداً ما فعله الشَّاعرُ المُرهَفُ سيدأحمدُ علي بلال، الَّذي نقلنا بحِرفةٍ حاذِقةٍ من الطَّبقةِ العاملةِ إلى كَلَّةِ العمَّال؛ ومن المدينةِ الواسعةِ الأرجاء إلى الحيِّ السَّكنيِّ المحدود؛ ومن دفءِ الغرفةِ المنزليَّةِ إلى رطوبةِ العنبر؛ ومن وسائلِ الاتِّصالاتِ العامَّةِ إلى صندوقِها البريديِّ المرقَّم؛ وذلك في كتابٍ سيتمُّ تدشينُه اليومَ (السَّبت 29 يونيو 2024) في لندن تحت عنوان: «ص ب: 30 - عنابر ديم التِّيجاني».

منذ البدء، أطلق الشَّاعرُ العنانَ لذاكرتِه الغضَّة، ولم يتدخَّل بغِلظةٍ لتوجيهِها وفقَ تحيُّزِه المعرفي، وإنَّما وجَّهَها، مثل كاميراتِ التِّلفزة، بمهارةٍ نحو العنابرِ والأسِرَّة؛ خزاناتِ الملابسِ وحقائبِ السَّفر؛ السَّاحاتِ والملاعب؛ الكنتينَ والطَّاحونة؛ دارِ الرِّعايةِ ومركزِ الشُّرطة. لكنَّه، مع ذلك، يُنبِّهُنا بلُطفٍ شديد إلى الدَّورِ التَّثقيفيِّ لدورِ السِّينما، والدَّورِ التَّربويِّ للحانة، حيثُ تقومُ الأمُّ صاحبةُ «الإندايا» بدفعِ رسومِ الدِّراسةِ لابنتِها التِّي «تتلقَّى دروسَها باللُّغةِ الإنكليزيَّةِ، كما تُجيدُ الأمهريَّةَ والتِّغرنجا والعربيَّة». ولا يُشيرُ الشَّاعرُ إلى الكفاحِ السِّياسيِّ للعُمَّالِ إلَّا لِماماً، حفاظاً على مصداقيَّةِ حداثةِ سِنِّه أثناءَ إقامتِه في عنبرِ الكلَّة السَّابعة بديمِ التِّيجاني في مدينةِ بورتسودان، حيثُ يقول: «لا أستَطيعُ تقديمَ صورةٍ عن وجودِ نضالاتٍ عُمَّاليَّة [..] لكنِّي أتذكَّرُ أنَّه أثناءَ تنفيذِ أحدِ الإضرابات، [..] حاولَ بعضُ العمَّالِ التَّسلُّلَ من عنابرِ الجانبِ الغربيِّ للذَّهابِ إلى العملِ خروجاً على قرارِ الإضراب، بينما كان مؤيِّدو الإضرابِ ينتشرونَ ليمنعوا كلَّ مَن يُحاولُ كسرَ الإضراب، صائحينَ به (إشكع ... إشكع)».

إلَّا أنَّ الشَّاعرَ يُحدِّثُنا بإسهابٍ وتعاطفٍ لا يعرفُ المواربةَ عن الحياةِ اليوميَّةِ للعتَّالة والخفراءِ والعربجيَّة، وكيف يتقاسمون شظفَ العيشِ وكسرةَ الخبزِ والقرقوشَ بينهم، فقد «كانوا فقراءَ [..] إذ نادراً ما كان يملكُ أحدُهم جهازَ راديو أو درَّاجة أو ساعةَ يد»؛ وفي نفسِ الوقت، يُوفِّرُ وصفُه التَّفصيليُّ للباحثينَ في مجالِ الاقتصادِ والعلومِ الاجتماعيَّةِ عينةً صغيرةً قابلةً للدِّراسة وأرضاً بكراً لِتكوُّنِ طبقةٍ مهمَّةٍ من طبقاتِ المجتمعِ السُّودانيِّ، كما يوفِّرُ للمهتمِّين بالشَّأنِ الثَّقافيِّ وجهاً آخرَ منسيّاً من وجوهِ الحداثة، وهو تعدِّيها على أنماطِ العيشِ التَّقليديَّةِ واستغلالُها لحاجاتِ المُعوزين، الَّذين لا يملكون أرضاً لفلاحتِها أو نشاطاً تجاريّاً يتعيَّشون به أو سهلاً خصباً لتربيةِ قطيعٍ من الأبقارِ أو الأغنام. وفي مقابلِ فقدِهم لتلك الأنماطِ، تُوفِّرُ لهم الشُّروطُ الجديدة عملاً بأجرٍ محدود، شريطةَ الخضوعِ لقوانينِ الخدمةِ وتراتُبيَّةِ الهياكلِ وتنظيمِ الوقت؛ فأفرادُ الكَلَّة (أي فرقةِ العمل) التَّابعين لهيئةِ السِّكك الحديديَّةِ الَّذين

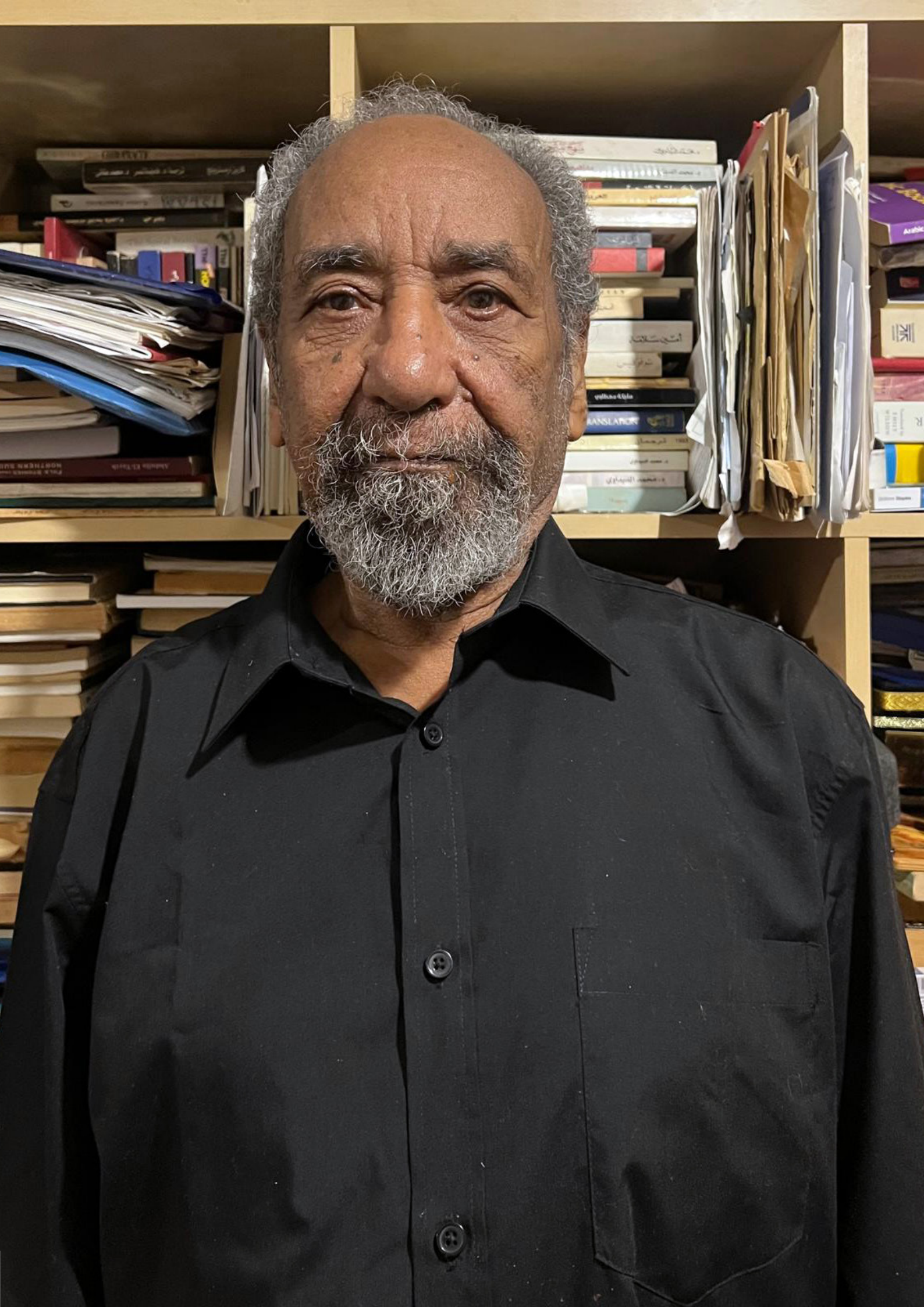

يتعيَّن عليهم نقل البضائع من وإلى رصيف الميناء والمخازن وعرباتِ قطاراتِ النَّقل، مطلوبٌ منهم لإنجاز هذا العملِ اليوميِّ الشَّاقِّ أن يستيقظوا مبكِّراً منذ الخامسة والنِّصف صباحاً، وأن يعملوا لمدَّةِ ثماني ساعاتٍ بنظامٍ قائمٍ على ورديَّتَيْن، تعمل الثَّانيةُ منها إلى العاشرة مساءً.

ليس هذا فحسب، وإنَّما تخضعُ إقامتُهم في عنابر ديم التِّيجاني إلى نُظُمٍ صارمة، بدءاً من الاستيقاظِ فجراً إلى وقتِ إطفاء الأنوار مبكِّراً في تمام السَّاعة التَّاسعة مساءً. كما تجري كلَّ يومٍ، ما عدا يوم الجمعة، عمليَّة مرور، يتأكَّد فيها الملاحظُ ومساعدوه من نظافةِ العنابر والمساحاتِ التي تفصل بينها؛ فهي، وعددُها ستةَ عشرَ عنبراً، كانت موزَّعة على أربعة صفوف، ومساحتها 320 متراً (8 أمتار في 40 متراً)؛ وقبل تحويلها إلى مخازنَ الواحدَ تلوَ الآخر، كان كلُّ عنبرٍ منها مأوًى لكلَّتَيْن، تُقسَّمُ كلُّ كلَّةٍ إلى فريقين (أ) و(ب)، ويتراوح عددُ كلِّ فريق بين (15) إلى (18)، لكلِّ فردٍ منهم رقمٌ يُعرَفُ به وخِتمٌ يحملُ اسمه، لاستلامِ المرتَّبِ الشَّهري، وهو توقيعٌ معترفٌ به في التَّعاملاتِ الماليَّة. لكنَّ العاملَ في الكلَّةِ لم يكُن يملُكُ سوى عنقريبٍ وحقيبةٍ حديديَّة لحفظ الملابس وأخرى من الصَّفيح لحفظ السُّكَّر والبلح والبسكويت. ويتقاسمُ أفرادُ العَنبرِ الواحد جميعَ المرافقِ العامَّة وهي الحمَّامُ والمطبخ والمَزيَرة، والمراحيضُ خارج العنبر. كما يقوم النَّبطشي -وهو عاملٌ تمَّ تفريغُه- بإعدادِ الطَّعام، فيبدأ مع آذانِ الفجر بإعدادِ الإفطارِ لورديَّة الصَّباح الَّتي تبدأ عملَها في الخامسة والنِّصف صباحاً، كما يقوم بإعدادِ كفتيرةِ الشَّاي الَّتي يستقبلُها الأفرادُ المتبقُّون في العنبر بأكوابهم الخاصَّة.

ويخضع توزيعُ العنابر والبيوت إلى وضعيَّةِ العامل داخل الهرم الإداري؛ فأفرادُ الكلَّاتِ يسكنون في العنابر، وعلى جانبٍ منها تقع بيوتُ قدامى العمَّالِ ومساعديهم، ثم بيوت شيوخ الأقسام ومساعدي الملاحظ؛ وأخيراً بيت الملاحظ نفسه. وعلى يمينه، يوجد كنتين التَّعاون؛ وبالقرب منه المرفق الصِّحِّي؛ كما يوجد أيضاً مبنى المكتب الرَّئيسي لديم التِّيجاني المسؤول عن حفظ سجلَّاتِ العمَّال، وإصدار تصريحات السَّفر بالسِّكك الحديديَّة؛ كما هو المكتبُ الذي تُعقَدُ خارجه كلَّ مساءٍ جلسةُ التَّعليمات، الَّتي يعرفُ من خلالها أفرادُ الكلَّةِ توزيعَ مواقع العمل في اليوم التَّالي، إضافةً إلى النَّظر في الشَّكاوَى والتَّظلُّماتِ المختلفة وفضِّ النِّزاعاتِ إن وُجدت، وفرضِ العقوباتِ إن اقتضتِ الحاجة؛ كما يوجد بالمكتب صندوق البريد رقم (30)، الَّذي يكتسِبُ أهمِّيَّةً قصوى في هذا الكتاب، لأنَّه هو الصِّلةُ الوحيدة الَّتي تربط أفراد الكلَّاتِ بأُسَرِهم، والَّتي يبرزُ من خلالها دورُ الكاتب بوصفِه محرِّراً رئيسيًّاً للرَّسائل لسنواتٍ وحافظاً أميناً لأسرارها إلى الأبد، فقد كان يكتبُ «ما قد يتجاوز الخمسين خطاباً في الشَّهر لعمَّالِ العنابر» لمدَّة تسع سنوات (1957-1965)؛ وكان غرضُها الأساسيُّ هو «إبلاغُ المرسَل إليه بتفاصيل توزيع المبلغ المالي المُرسَل [..] وإبلاغ السَّلام إلى أفرادِ الأسرة». ويُمكِنُ الجزمُ بأنَّ تلك الرَّسائل بالرَّغم من أنَّها رسائلُ عاديَّة، إلَّا أنَّها هي الَّتي هيأتِ الكاتبَ للتَّعوُّدِ على حرفةِ الكتابة، مثلما أنَّ الزِّراعة هي الَّتي مهَّدت له الطَّريقَ لتجويدِ التَّرجمة، تماماً كما فتحتِ الكتبُ في حقيبةِ شقيقِه الرَّاحلِ إبراهيمَ له البابَ لِيَطرقَ بابَ الشِّعرِ ويسلُكَ دروبَه منذ وقتٍ مبكِّر.

وبالتَّرافق مع صبرِ الكاتب لسنواتٍ على كتابةِ الرَّسائل وتدرُّجه في المراحلِ التَّعليميَّة، كانت مدينة بورتسودان تنمو أيضاً وتزدهر؛ وقد أتاح لنا الكاتبُ فرصةَ مشاهدتِها وهي تحتلُّ بصبرٍ ومثابرة مكانَ ميناءِ سواكن القديم. ومثلما أدرك عمُّه عثمان بلال مبكِّراً بأنَّ النَّهرَ والخلاء لَيْسَا مِلكاً لأحد، أدركتِ السُّلطاتُ الاستعماريَّة باكراً أنَّ البحرَ ليس مِلكاً لأحدٍ، فقرَّرت وضعَ يدِها عليه بإنشاء ميناء بورتسودان؛ فتحوَّلَ الجُهينيَّة بتأميمِ المياهِ من موَّرِّدين للبضائع عبر البحرِ بالطُّرُقِ التَّقليديَّة إلى مهرِّبينَ يتفادونَ إيجارَ المرافئ ودفعَ رسومِ الجمارك إلى سلطاتِ الميناء. كما جلب المستعمِرُ خبراءَ يمنيِّين من ميناء عدن الَّتي أُنشئت قبل بورتسودان، فانتشرت بقدومِهم المطاعمُ والمقاهي في سوق أبي حشيش وسلبونا؛ وأصبحت هناك دارٌ للرِّياضة، ودارَانِ للسِّينما هما سينما الشَّعب وسينما الخواجة؛ وانبثق دكَّان التَّرزي حسن علي أبو سِنَّة منتدًى اجتماعيًّاً لأبناء قرية حِزيمة (وهذا جانبٌ مهمٌّ في السَّردِ لن نتمكَّن من تغطيته في يومِ التَّدشينِ هذا). لكنَّنا نقولُ، في ختامِ هذا العرضِ الاحتفائي، إنَّه إذا قام المستعمِرُ بالاستيلاء على البحرِ بدافعٍ من مقتضياتِ الحداثة، فإنَّ حُكامَ المدينةِ الَّذين دفعهَمُ اليومَ مِسيارُ الحربِ إليها لا يكتفون بوضعِ يدِهم على إيراداتِ الميناء، وإنَّما يُصادِرونَ حقَّ ساكنيها الأصليِّين في التَّعبيرِ عن إرثهم الثَّقافي، فها هو مديرُ التِّلفزيون يتعرَّضُ بعنجهيَّةٍ لمذيعةٍ ترتدي زيَّها المحلِّي بزعمِ لا أساسَ له بشأنِ وجودِ زيٍّ قوميٍّ ينبغي على الجميعِ ارتداؤه في بلدٍ أروعُ ما فيه تعدُّدُه الثَّقافي. وأروعُ ما في كتاب «ص. ب -عنابر ديم التِّيجاني» أنَّ الكاتبَ قد ثنى إحدى قدمَيْهِ، بوعدٍ قطعَه على نفسِه، ليسكُبَ لنا مداداً من تجربتِه الثَّرة في العنابرِ والطُّرقِ الرَّطبة الَّتي تقودُ في نهايةِ المطافِ إلى يمٍّ متلاطمِ الأمواج.

العودة إلى أوَّلِ السَّطر

(إلى الورَّاقينَ السُّودانيِّينَ جميعاً وإلى
عبد الواحد ورَّاق بصورةٍ خاصَّة)

يتراجعُ الوحشُ إلى خارجِ الحرفِ
يُواجِهُ قوَّةَ الرُّوحِ بقوَّةِ الصُّولجان
يعودُ ورَّاقٌ إلى أوَّلِ السَّطرِ
رشفةَ شايٍ بالهبَّهان
خيطَ حريرٍ
من النَّسيجِ الأخيرِ
لقلبِ الإنسان
نحيلٌ، أليفٌ
خالٍ من العنفِ والادِّعاء
أُعانِقُه
يذوبُ هجيرُ الخُرطومِ في ظلِّه

****

يعودُ ورَّاقٌ إلى أوَّلِ السَّطرِ
أو إلى فضاءِ لوحتِه
لأداءِ الصَّلواتِ الجميلة
والسُّجودِ فوقَ الغَمامة
وارتداءِ العِمامة
وإنقاذِ لحنٍ من النِّسيان

****

نتبادلُ روايةَ أحلامِنا:
«لم يسقط قَوْسُ قُزَحٍ على الطَّريقِ الزِّراعيِّ
وإنَّما رأى نجمةً
تُرسِلُ إشارةً واضحة
ثمَّ تَهْوِي على الأُفُقِ
بعد كلمةٍ جارحة»

****

يعودُ ورَّاقٌ من باطنِ النَّصِّ
يَعْبُرُ الجِسرَ إلى أوَّلِ السَّطرِ
رغم المصاعبِ
يعودُ
حزيناً على ما جرى
حزيناً على صغارِ الوحوشِ
وهم يتجاهلونَ التَّحلُّلَ البطيءَ لضمائرهم
خارج المقبرة
وهم يتغافلونَ بأنَّ «اللهَ يرى»

إدنبرة - نوفمبر 1991

«والمـــاءُ إذا تنفَّـــس»

مقال نُشِرَ للقاص بشرى الفاضل في صفحة عيسى الحلو بصحيفةِ «الرَّأي العام» في مطلع الألفيَّة ثم ظهر في كتابِه «تضاريس» في النَّقدِ الأدبي، المنشور عام (2013)

والنِّيلُ لُغزٌ وبرهان
والنِّيلُ ..
وشمُ الزَّمانِ على الآن
هو اللَّيونةُ في ما اكتسى
والماءُ إذا تنفَّس»

من هذا المقطع جاء عنوان مجموعة الشَّاعر سيدأحمد بلال الشِّعرية الصَّادرة في طبعتها الأولى عام (2007). تنقسمُ المجموعة إلى قسمين، حيثُ اختصَّ القسمُ الأوَّل بقصائدَ تبدأ من الثَّمانينات، لكنَّ معظمَها من التِّسعينات. أمَّا القسم الثَّاني، فجاءَ بعنوان: (مختارات من كراسة قديمة). كلُّ قصائدِ هذا القسم كُتِبَت بين عامي (1974) و(1975)؛ وهي قصائدُ تفعيلة، التزمت في معظمِها الوزن. لكنَّ هذه المجموعة شهدت بداياتِ قصيدةِ النَّثر عند سيدأحمد بلال. والصُّورُ الشِّعريَّة في هذا القسم تُفاجئُ القارئ:

«ترتاحُ شفتاها على ثدي مؤقَّت..»؛ من قصيدة (مقاطع)، ومنها أيضاً:

«وارتجلت عصير أغنية أرُشُّ به على المارَّة/ لو تتأبَّطُ الرِّيحَ البطيئة

ثم تدخُلُ قلبَ من تَهواهُ/ تسترخي المياهُ بجيدِها النَّعسان»؛ من قصيدة (هذا الشَّيء المزمن).

في هذا القسم، يُربطُ العشقُ والأنثى في كلِّ زوايا الشِّعر:

«هذا أنا أركضُ طولَ الطَّريقِ إلى شفتيك؛ عشقي القديمُ تمطَّى؛ واستعادت مراهقتي

مراكزَها السَّابقة «؛ من قصيدة (نداءات أثناء سجود السَّهو).

آخرُ قصيدةٍ في القسم الأوَّل كانت بعنوان (عن النَّخلة). وعلى الرَّغم من أنَّ الشَّاعر ثبَّتَ تواريخَ معظمِ القصائد، إلَّا أنَّها جاءت بدون تاريخ؛ ولعلَّها كُتِبَت في مطلع التِّسعينات أيضاً.

الصُّورُ الشِّعريَّة ترسمُ مُحَيَّا النَّخلةِ رَسماً بديعاً يحسُّ به السَّامع:

«أيَّتُها الذَّاتُ الرَّاقصةُ في الرِّيحِ
شعرُك اليتدلى هابطاً
واليَنهض صاعداً
وإنَّما ينتشرُ ويتوزَّعُ
فيُغطِّي وجهَكِ وقفاكِ
كأنَّكِ تنزلينَ من السَّماء بمظلَّةٍ من السَّعف».

يقِفُ الشَّاعرُ أمام النَّخلةِ متأمِّلاً جذعَها، عُرجونَها؛ أمَّا البلحُ الأخضرُ فيعبُرُ في رحلتِه من الطُّفولة إلى سنِّ النُّضج.

هذا الشَّاعرُ يقولُ نعم للعيونِ المبلَّلةِ بالدَّمعِ، ويقولُ لا للوجوهِ المُغطَّاةِ بالشَّمع.

في قصيدة (نعم ...لا)، وفي قصيدة (ذكرى)، يُصوِّرُ الشَّاعرُ حلولَ الذِّكرى في الأشياءِ والكائناتِ من حولنا:

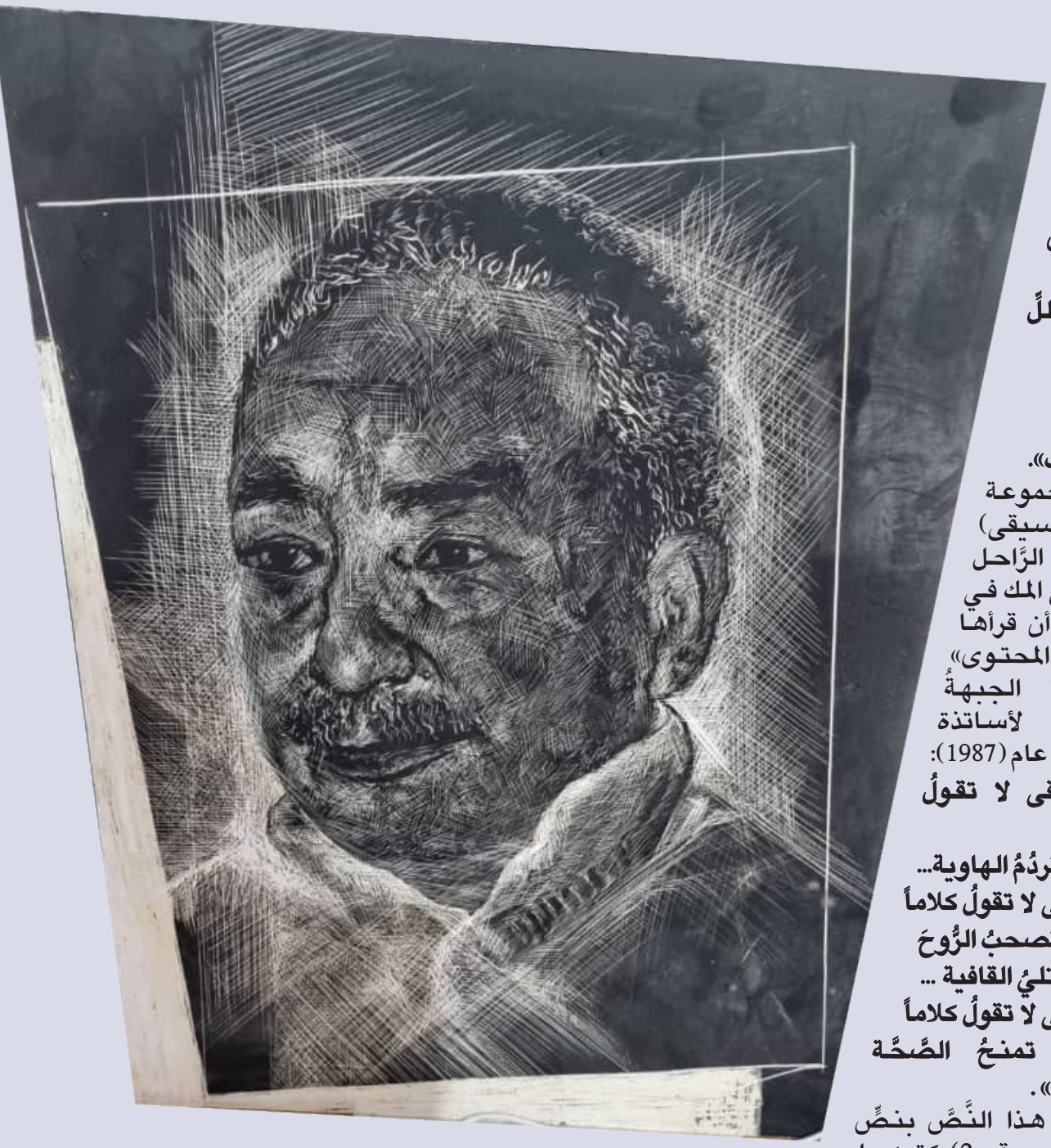

«تنحلُّ الذِّكرى
في موجٍ من نهرٍ
ينزلقُ على ظلِّ الأشجار
تنحلُّ الذكرى
منديلاً وكتاب
وغِناءً للأحباب».

وتضمُّ المجموعة قصيدة (موسيقى) الَّتي صدح بها الرَّاحل بروفيسور على المك في كلِّ محفلٍ بعد أن قرأها في مجلة «المحتوى» الَّتي أصدرتها الجبهةُ الدَّيمقراطية لأساتذة جامعة الخرطوم عام (1987):

«الموسيقى لا تقولُ كلاماً
ولكنَّها تردُمُ الهاوية...
الموسيقى لا تقولُ كلاماً
ولكنَّها تصحبُ الرُّوحَ
وهي تعتليُ القافية ...
الموسيقى لا تقولُ كلاماً
ولكنَّها تمنحُ الصَّحَّة
والعافية».

أردف الشَّاعرُ هذا النَّصَّ بنصٍّ آخرَ بعنوان» (موسيقى 2)، كتبه عام (1990):

حيثُ ابتدره بالمقطع:

«الموسيقى تتخلَّى عمَّا عداها «.

وهذا الشِّعرُ أعِدُّه من شعرِ التأمُّل، وهو لا يقولُ كلاماً زائداً عن الحاجة.

وفي قصيدة (توازن)، نقرأ عن تلك الرَّاقصة الَّتي تقول:

«جسدي يُلاحِقُني
ويُرافِقُني
ويُوافِقُني»

وهي قصيدةٌ يُصوِّر فيها اندماجَ الرَّاقصةِ في عملِها البديع:

«حين تلاشتِ الرَّاقصة وسط البلد
تركت آثارَ قدمَينِ فوق التُّراب
ونقطةً في الأبد»

أغلبُ شعرِ المجموعة جاء في قصيدةِ النَّثر؛ وتجِدُني أنحازُ لكتابةِ سيدأحمدَ فيها أكثرَ من انحيازي لقصيدةِ التَّفعيلة الواردةِ في المجموعة. ولعلَّ سيدأحمدَ يُعلِنُ بانحيازِه عمليّاً بالخروجِ عليها كُلِّيَّةً في القصائدِ الَّتي كتبها منذُ أواخرِ الثَّمانينات. وثَمَّةُ قصائدُ كتبها الشَّاعرُ مؤخَّراً لم تضمَّها المجموعة؛ أذكرُ منها، مرثيَّتَه للخاتم عدلان، وقصيدته (شغبٌ صباحيٌّ) عن ابنتِه ضحى، ممَّا نُشِرَ بالشَّبكةِ الدَّوليَّة. ولدى الشَّاعرِ سيداحمد بلال قصائدُ عديدةٌ بالعامِّيَّة أيضاً، أذكُرُ منها مراثيه لوالدته، لكنَّ سيد أحمد بلال ضنينٌ بشعره؛ وهو شعرٌ يتَّسِمُ بجمالِ الصُّورِ ودقَّةِ العبارة.

موسيقى

الموسيقى لا تقولُ كلاماً
ولكنَّها تَرْدِمُ الهاوية
الموسيقى لا تقولُ كلاماً
ولكنَّها تَفْتَحُ الطُّرُقاتِ
ما بينَ مركزِ القلبِ
وأطرافِه النَّائية
الموسيقى لا تقولُ كلاماً
ولكنَّها تَفْرُشُ الدَّربَ للقدمِ الحافية
الموسيقى لا تقولُ كلاماً
ولكنَّها تصْحَبُ الرُّوحَ وهي تعتلي القافية
الموسيقى لا تقولُ كلاماً
ولكنَّها تَمْنَحُ الصَّحَّةَ والعافية

1987

موسيقى (2)

الموسيقى تتخلَّى عمَّا عداها
الطَّبيعةُ تُبَدِّلُ منطِقَها المرحليَّ معي
وتُزوِّدُني بقواها
أنا سافِرٌ في هواها
أنا مسافِرٌ من الأربعاءِ على نصفِ آهة
نهرٌ في انحسارِه
يتركُ ضَفَّتَيْه للاخضرارِ
كما تَتْرُكُ الموسيقى صداها

إدنبرة مايو 1990

حين يُعلِّمُنا الماءُ شكلَ الذَّاكرة...

قراءةٌ في أثَرِ الشَّاعر سيدأحمد علي بلال

إبراهيم برسي

أقربُ ما يمكن قوله عن سيدأحمد علي بلال أنَّه كاتبٌ ينتمي إلى «الهامش المضيء». ذلك الهامش الَّذي لا يطلب الاعتراف، لكنَّه يُنتِجُ أدبًا يُعلِّمُكَ أنَّ العالم يبدأ من التَّفاصيل الصَّغيرة.

من حَجَرٍ على ضفَّةِ النِّيل، من سِكَّةٍ تُفضي إلى الميناء، من صمتٍ يسبِقُ الكلمة.

كلَّما حاولتُ الكتابةَ عنه، شعرتُ بأنَّني لا أقرؤه بل أستعيدُه.. كأنَّ نصوصَه ليست مادَّةً للقراءة، بل آثاراً لرحلةٍ بدأت في قرية حزيمة وتواصلت بين أمواج بورتسودان. هناك، في التَّماسِّ بين التُّراب والملح، يتشكَّلُ هذا الصَّوت الَّذي لا يجِدُ مكانَه في خانةٍ جاهزة.

شاعرٌ يحمِلُ النَّهر في نبرتِه، وساردٌ يُشَرِّحُ اللَّحظةَ كأنَّها لُقيةُ أثر، ومترجمٌ يختبرُ حدودَ اللُّغةِ ويجعلُها أكثرَ قدرةً على الاحتمال. هكذا بدا لي أوَّلَ مرَّةٍ عندما عرَفتُ كتاباتِه؛ وحين قرأتُ له للمرَّة الأولى، شعرتُ بأنَّني أمام كاتبٍ يختبرُ الحافَّة... ثمَّ اكتملتِ الرُّؤية عبر تلك المحادثاتِ الهاتفيَّةِ الطَّويلة الَّتي كنتُ أتحاورُ فيها مع محمَّد خلف، بثقَلِه الفلسفيِّ وشغفِه بالحفرِ في المعنى؛ وعادل القصَّاص، ذلك السَّاردُ الَّذي يعرِفُ أين يضعُ إصبعَه على نبضِ الحكاية.

هناك، في تقاطعِ أصواتِنا عن الموضوعاتِ المختلفة، أخذ نصُّ بلالٍ شكلَه الأكثر وضوحًا... والأكثر غموضًا معًا. عندها فقط شعرتُ أنَّ بلالًا يُكتَبُ مرَّتين: مرَّةً على الورق، ومرَّةً في وعينا الجمعي. ومع طولِ النِّقاش، بدا بلالٌ كأنَّه يخرُجُ من النَّصِّ ليجلِسَ قُربَنا.. يُناقِشُنا في ما لم نجرؤ على تسميتِه، كأنَّ الكتابةَ ذاتَها تُعيدُ تشكيلَ حضورِ الكاتب في الوعي، وتجعلُ القراءةَ حدثًا يتجاوزُ الورَق إلى تلك المنطقةِ الَّتي يُولَدُ فيها المعنى من احتكاكِ ثلاث ذواتٍ تبحثُ -كلٌّ بطريقتِها- عن جوهرِ النَّص.

كاتبٌ لا تَشغلُه الزِّينةُ بقدرِ ما تُشغِلُه القدرةُ على الإصغاء لما تقوله الأشياءُ حين تصمت. هكذا اقتربتُ منه أوَّلَ مرَّةٍ: شاعرًا يلتقطُ ارتجافةَ الوجودِ، وكاتبَ مذكِّراتٍ يعرِفُ أنَّ الذَّاكرة ليست وعاءً بل طريقةَ نظر، ومترجمًا يفتَحُ للعربيَّةِ نافذةً على ما ورائها.

ومنذُ قراءتي الأولى له، أدركتُ أنَّه ليس شاعرًا فقط، بل كائنًا يقيسُ المسافةَ بين القلب والعالم، ويُحوِّلُ كلَّ خُطوةٍ في الذَّاكرة إلى جُملةٍ تتنفَّس.

في «عنابر ديم التِّجاني» لا يضعُ المؤلِّفُ سيرته على الطَّاولة كما تُوضَعُ وثيقةٌ للمراجعة، بل يترك للمكانِ أن يكتُبَ نفسَه بنفسِه. الحيُّ العمَّاليُّ في الميناء يتحوَّلُ إلى معملٍ للوعي: أجسادٌ تعودُ برائحةِ الملحِ والزَّيت، أسماءُ عُمَّالٍ تشبه إيقاعَ خطاهم، غرفٌ ضيِّقةٌ لكنَّها «تتَّسِعُ بما يفيضُ عن العَيشِ من معنى». هذا النَّصُّ ليس نوستالجيا تُبَرِّجُ الماضي، بل نقداً حميميًا للماضي وهو يتلبَّسُ الحاضر. فالذَّاكرةُ هنا ليست أرشيفًا للصُّور؛ إنَّها حقلُ صراعٍ على الدَّلالة، على مَن يملُكُ الحقَّ في تسميةِ الأشياء: «أكان ذلك بيتًا أم عنبرًا؟ أكانت طفولةً أم «ورديَّةً» إضافيَّةً في المصنع؟».

في هذا الكتاب يلتقي المنظورُ الاجتماعيُّ بالمنظورِ الجماليِّ دون أن يتكلَّفَ التَّنظير: المكانُ يُعادُ ترتيبُه بصبرِ رسَّامٍ يعرف أنَّ الضَّوء يأتي

متأخِّرًا، لكنَّه يأتي.

ولأنَّني أؤمنُ، على طريقة غرامشي، بأنَّ «لكلِّ إنسانٍ وظيفةً فكريَّة وإن لم يُدركْها بعدُ»، أقرأُ بلالًا بوصفِهِ أحدَ تمثُّلاتِ «المثقَّفِ العَملي» الَّذي لم يكتفِ ببلاغةِ الأسلوب، بل اختبرَ اللُّغةَ في ورشةِ الواقع. نصوصُه لا تُزخرِفُ الفقرَ، بل تُعَرِّيه. لا تُغَنِّي للبحرِ، بل تلتقِطُ «المِلحَ» على وجوهِ العائدين. هنالك في «عنابر ديم التِّيجاني» اقتصادٌ سرديٌّ يُلامِسُ القسوةَ من غيرِ ادِّعاءِ البطولة؛ جُمَلٌ قصيرة، لقطاتٌ مكثَّفة، وحوارٌ خفيضٌ مع طبقاتٍ من الصَّمت. هذه كتابةٌ تعرِفُ أنَّ التَّاريخَ ليس سيرةَ الزُّعماء فقط، بل «سيرةَ المَمَرِّ اليوميِّ إلى لُقمةِ العَيش».

أمَّا «وَقَعَ الغطاءُ عنِّي»، فهو كتابُ الجُملةِ الَّتي لا تتصالَحُ بسهولة، كتابُ الشِّعر حين يختبرُ النَّثرَ، والنَّثرُ حين «يطلبُ وزنَه الخاص». هناك، تتجاورُ ثنائيَّاتُ الميلادِ والفناء، السُّيولةُ والجفاف، النُّورُ والعَتَمَة؛ لا باعتبارِها استعارةً تهرُبُ من الجسدِ إلى الفراغ، بل كـ«بنيةٍ إدراكيَّةٍ» تقترِحُ على القارئ أن يرى العالَمَ بما يتخلَّفُ عنه من ظلٍّ.

أرى أنَّ هذا الدِّيوان كُتِبَ على إيقاعِ «تلعثُمٍ مقصود»: الكلماتُ تتقدَّمُ خُطوةً وتتراجعُ خُطوتَيْن، كأنَّ الشَّاعرَ يحفِرُ في طبقاتِ اللُّغة ليُبرِزَ ما تراكمَ فيها من كثافةِ ما يُراكِمُه اليوميُّ على العين. «القصيدةُ»، هنا، ليست طبقةً لغويَّة لا تتورَّطُ في ما تحتها؛ إنَّها طريقةُ نظر. وكم أحببتُ ذلك الوميضَ الَّذي يخرُجُ من احتكاكِ المفردةِ بالمكان: ماءُ الشَّمالِ النِّيليِّ وهو يُعلِّمُنا رياضةَ الانتماء، طينُ القريةِ وهو يُوقِّعُ باسمِه على أجسادِنا، الشَّارعُ وهو يتحوَّلُ إلى جملةٍ اعتراضيَّةٍ في الوعي.

ولأنَّ الشِّعرَ، كما يُلمِّحُ إرنست بلوخ، «وعدٌ بما لم يكتملْ بعدُ»، فإنَّ قصائدَ بلالٍ لا تُعيدُ إنتاجَ اليأسِ الرُّومانسي، بل تضَعُ اليأسَ في مواجهةِ سؤالِ العمل... ليس عنده ترفُ التَّعالي اللُّغويِّ على جراحِ الجماعة؛ لُغتُه تقطعُ المسافةَ بين الخاصِّ والعامِّ بلا ارتباك، كأنَّها تقول: «ما لم يُفكَّر فيه النَّاسُ بصوتٍ عالٍ، ينبغي للقصيدةِ أن تُجرِّبَه". هنا يظهرُ أثرُ التَّكوينِ البصريِّ في الكتابة: توزيعُ البياض، إدارةُ الصَّمت، لقطاتٌ تشتغِلُ مثل مونتاجٍ هادئ.. تلاشي مشهدٍ، دخولُ آخَرَ. حتَّى الاستعارةُ عنده «تتلفَّتُ» أكثر ممَّا تتباهى، تُشيرُ بدلَ أن تُقرِّر، وتتركُ للمشهدِ أن يقولَ نصفَه الأخير.

وليس من بابِ المصادفة أن يظهرَ وجهُ بلالٍ الآخَرُ في التَّرجمة. حين تَرجَمَ «تصوُّف: مُنقِذو الآلهة» لنيكوس كازانتزاكيس، بدا لي أنَّه لا ينقلُ نصًّا من لغةٍ إلى أخرى، بل يَعبُرُ «حاجزَ الرُّوح» إلى منطقةٍ ثالثة.. منطقةٍ يُختَبَرُ فيها معنى أن تستعيدَ العربيَّةُ حِسَّها بأن تكونَ بيتًا يفتحُ نوافذَه على المتوسِّط. التَّرجمةُ هنا ليست وظيفةً تقنيَّة؛ إنَّها «اختبارٌ وجوديٌّ» للُّغةِ كما يقولُ فالتر بنجامين في روحِ فكرتِه... استمرارٌ لحياةِ النَّصِّ في لسانٍ آخَر. كأنَّ بلالًا وهو يمشي مع كازانتزاكيس على حافَّةِ المعنى، يستعيدُ ما فُقِدَ من شجاعةِ السُّؤالِ في العربيَّةِ الحديثة: «هل يمكن للإنسانِ أن يخلُصَ إذا خلُصتِ اللُّغة؟ وهل يمكن للُّغةِ أن تخلُصَ إذا خلُصَ الإنسان؟". هنا أسمعُ صوتَه لا صوتَ المؤلِّفِ المُترجَمِ عنه: صوتَ سودانيٍّ جرَّب المنفى واحتفظَ بالمعجمِ الحارِّ للجذور.

ولستُ أُخفي نزوعي إلى قراءةِ بلالٍ مرآةً لجيلٍ سودانيٍّ كاملٍ تعلَّم القسوةَ في المدرسةِ الخطأ. ذلك الجيلُ المتشظِّي بين المنفى والمكان، بين أثينا ونيقوسيا ولندنَ من جهةٍ، وبين حزيمة وبورتسودانَ من جهةٍ أخرى؛ جيلٌ يكتُبُ وهو يُحدِّقُ في التَّقويمِ السِّياسي، يُترجِمُ وهو يقيسُ المسافةَ بين «هُويَّةٍ تضيقُ» و«عالمٍ يتَّسع». أشعُرُ أحيانًا أنَّ بلالًا يُعالِجُ

في تجربتِه العصبيَّةَ المُرهَفَة لهُويَّةٍ تحت القصف. هو لا يُعلِنُ ذلك، لكنَّه يتركُه في هوامشِ الجُمَل: صمتٌ أطولُ من اللَّازم، تردُّدٌ محسوب، مَيلٌ إلى «المجازِ العَمليِّ» أكثر من الاستعارةِ المفخَّمة. هناك لغةٌ نُسِجَت لتُرى لا لتُصفِّق. وهذه إحدى فضائلِه الكبرى.

هل أُغالِي حين أقولُ إنَّ «عنابر ديم التِّيجاني» عَمَلٌ يُدَرَّسُ في السَّردِ الاجتماعيِّ العربي؟ ربَّما. لكنَّني أرى أنَّه نصٌّ يُذكِّرُنا بأنَّ كتابةَ النَّاسِ عن النَّاسِ فعلٌ سياسيٌّ حتَّى حين يتظاهرُ بالحياد. يكفي أن تلتقِطَ اسمَ عاملٍ بورتسودانيٍّ وتُعيدُ له نَسَبَه في اللُّغة؛ يكفي أن تَفصِلَ بين «الوظيفةِ» و«الإنسان» لِتُفكِّكَ عُقدةً كاملةً في اقتصادِ المعنى. هنا تقتربُ الكتابةُ من النَّقدِ الماركسيِّ لأدلجةِ اليومي: لا لرفعِ شعاراتٍ، بل لإظهارِ كيف تصنَعُ البنيةُ الفوقيَّةُ أشكالَ إدراكِنا للحياة. بلالٌ يفعلُ هذا بكياسةِ شاعرٍ لا يحبُّ الخُطَب. يتركُ الفكرةَ تمشي على قدمَيْن، تمرُّ، تلمَحُها، فتتبعُها.

ومع ذلك، لا يُخضِعُ بلالٌ النصَّ لصرامةِ الأُطروحة؛ يُخلِّصُه دائمًا بجرعةِ حنانٍ غير مُعلَنة. «نبرةُ اعترافٍ» تتسرَّبُ بين السُّطور: اعترافٌ بحكايةٍ شخصيَّة، لكنَّها قابلةٌ لأن تكونَ حكايةَ الجميع. أحيانًا يقولُ كأنَّه يُحدِّثُ عابرًا أمامَ الميناء: «لا أُريدُ أن أتذكَّر، لكنَّ المكانَ يصِرُّ». وأحيانًا يعترفُ بحذر: «لم أكُن شاعرًا.. كنتُ صبيًّا أتعلَّمُ كيف أرى». هذه العباراتُ الصَّغيرة هي الَّتي تُحوِّلُ السِّيرةَ إلى «حياةٍ قابلةٍ للمشاركة»، وتُعيدُ للنَّصِّ فضيلتَه الأولى: الأصالةُ بلا ادِّعاء.

أمَّا حين يُمسِكُ الشِّعر بتقنيَاتِه البصريَّة، فإنَّ مشاهدَ بلالٍ تبدو -حرفيًّا- قابلةً للَّوحةِ والسِّينما. زاويةُ رؤيةٍ منخفضةٍ تُلاحِقُ صعودَ العمَّالِ على السُّلَّمِ المعدني، كتفٌ تبتَلُّ بعرقٍ يشبهُ المطر، ضحكةٌ تُقطَعُ بالموج، لقطةُ يدٍ تُقلِّبُ رغيفًا على صاجٍ مُسَخَّن، وأخرى تبحثُ في جَيبٍ مِعطَفٍ عن تذكرةٍ عبورٍ قديمة. هذه «الحِرَفيَّةُ الهادئة» في صَوغِ اللَّقطةِ تمنحُ السَّردَ إيقاعًا بصريًّا بلا ضجيج. وأحسَبُ أنَّ هذا السَّببَ بالذَّاتِ هو ما يجعلُ «وَقعَ الغطاءُ عنِّي» أكثرَ من مجموعةِ نصوصٍ: إنَّه مختَبَرٌ لتدريبِ الحَدَقَةِ على الإصغاء.

في الخلفيَّة، تتردَّدُ أسئلةٌ لا تُجابُ لمرَّةٍ واحدة. ماذا تفعلُ التَّرجمةُ بالهُويَّة؟ هل تفتحُ اللُّغةُ نافذةً أم تستبدِلُ بابًا ببابٍ؟ وما مصيرُ الشَّاعرِ حين يقضي عُمُرَه بين مُعجَمَيْن: مُعجَمِ الطُّفولةِ ومُعجَمِ العالم؟ هنا يتسرَّبُ صوتُ فاروفاكيس -لا كسُلطةٍ فكريَّة، بل كرفيقِ حِجاج- حين يقولُ بطريقةٍ ما إنَّ «المعرفةَ ليست منفصلةً عن علاقاتِ الإنتاج، بل منسوجةً فيها». أقرأ بلالًا على هذا الضَّوء: شاعرًا ومترجمًا وصاحبَ مذكِّراتٍ يختبرُ كيف نعيشُ في اللُّغة، بينما نعملُ ونُجرِّبُ ونُهاجِرُ ونعود. إنَّه يُذكِّرُنا بأنَّ الثَّقافة ليست «ترفًا إضافيًّا»، بل جزءًا من منظومةِ العَيشِ نفسِها؛ ومع كلِّ ضربةٍ تتوارى... تظهَرُ شرارةُ الفهم.

كأنَّ مشروعَه كلَّه يقِفُ عند هذه الجملة: «أُريد لغةً تَصْدُقُني حين أُكذِبُ عليها». لذلك، يتخفَّفُ من الزِّينةِ وينحازُ إلى ما يُسمِّيه بلوخ «الدِّفءَ الأُنطولوجيَّ» للأمل... ذلك الأملُ الَّذي لا يجهلُ فداحةَ الواقع، لكنَّه يُراهِنُ على إمكانٍ يظلُّ مفتوحًا. لا يكتُبُ بلالٌ ليُحَسِّنَ العالم؛ يكتبُ ليَجعَلَه مرئيًّا. وهذا -في زمنٍ يلتهِمُ فيه الضَّجيجُ أعصابَ الكلمات- أعظمُ ما يمكنُ للأدبِ أن يفعله.

أعرِفُ أنَّ بعضَ النُّقَّادِ سيطلُبونَ «سيرةً رسميَّة» وتواريخَ مفصَّلةً وصُورًا... لكنَّني أُفضِّلُ، هنا، أن أترُكَ الأثرَ يقودني. ما يهُمُّني هو هذا «الجوُّ الجماليُّ» الَّذي يربطُ بين الشِّعرِ والمكانِ والتَّرجمة: ثلاثيَّةٌ تصنعُ صوتًا لا يُشبِه سواه. شاعرٌ يُعيدُ إلى العربيَّةِ قدرتَها على التَّواضُعِ الوقور، وساردٌ يُدرِّبُنا على سَماعِ الغُرُفِ وهي تتنفَّس، ومترجِمٌ يؤمنُ بأنَّ الكلماتِ لا تعيشُ مرَّةً واحدة. ذلك كلُّه يجعلُ سيدأحمد علي بلال أكثرَ من اسمٍ في فهرس؛ يجعلُه تجربةً اعتقاديَّةً في الأدب... تجربةً تقولُ بلا تردُّد: «ما لم نُنقِذْه في اللُّغة، سيضيعُ مِنَّا في الحياة».

ولعلَّ أجملَ ما في هذا المشروع أنَّه لا يطلبُ اعترافًا، بل يُوَلِّدُ اعترافًا مضادًّا في القارئ. أكتبُ عنه الآنَ وأشعرُ أنَّني أكتُبُ عن نفسي وعن جيلٍ بأكملِه... جيلٍ صار الخروجُ من البيتِ فيه فعلًا يوميًّا، وصارتِ العودةُ إليه فنًّا عسيرًا. لهذا أقول: كأنَّ بلالاً يكتُبُ من المكانِ الَّذي كنتُ أحلمُ به... من تلك العتبةِ الَّتي تفصِلُ بين «أنا» و«نحن»؛ بين «السِّيرةِ» و«المشهد»؛ بين «القصيدةِ» و«الممرِّ». هناك، في المنطقةِ الرَّماديَّةِ الَّتي تتطلَّبُ شجاعةَ النَّظرِ، لا براعةَ القول، يتقدَّمُ صوتُه بهدوءٍ وثِقةٍ ومَضَاء. وهناك، أيضًا، سنُدرِكُ -إذا أصغينا بما يكفي- أنَّ الماءَ لم يكُن يومًا عنصرًا طبيعيًّا فقط، بل «لغةً ثانية» تُعلِّمُنا كيف نُمسِكُ بالعالم، وكيف يُفلِتُ مِنَّا، وكيف نُواصِلُ الكتابةَ كي لا يضيع.

أبـــوي

(1)

أبوي البعرفو
رجل فنجري
ملابسه نضيفة ... وفرشه مرتَّب
وحمَّامو يومي ... بشكير وشبشب
أبوي البعرفو ... شديد الأناقة
يحتفظ في حقيبتو
بزجاجة كلونيا
وعِدَّة حلاقة

أبوي ما مجرَّد اسم في جواب
تسري عليه عبارة «فلان الفلاني»
أبوي البعرفو

جزء من كياني
وجملة معارفي
وفصاحة لساني
ونسيجي المكوَّن
من حِزيمة وديم التِّيجاني ...
يحيينا «طيِّبون .. سلامات»
يَسلَم ضُراعو
قضى شبابه المبكِّر وزمن اندفاعو
يطلع سقالة وينزل سقالة
فوق الرَّصيف، وجُوَّا المخازن، وتحت الكرينات
أبوي عووك ... سلامات ...

(2)

يشهد عليك العرق
يشهد عليك التَّعب

علي بلال أب شنب

نمشي مشوار سوا
بين العنابر وسوق أبوحشيش
يُعلِّمني فيه النَّزاهة
رغم الزَّمان الصَّعب
راجل قليل المطالب
راجل قليل الكلام
عنده عجلة وغبانة
وهوايته الوحيدة
إنُّو بعد العِشا والعَشا
يدوبي شويَّة
ويمدح شويَّة
بصوت منخفض
قبل ما ينام

الفـــخُّ

نَصَبَ فخَّ الكلام
فوقَ حقلِ الذَّرائعِ
وفِقهِ الظَّلام
إلى الأمامِ
إلى الأمام
من وحدانيَّةِ الملذَّاتِ
إلى عبادةِ الذَّاتِ
يتجلَّى الوثوقيُّ في المفرداتِ
متوازياً يسيرُ
على خطِّ التواءِ الحقيقةِ
حيثُ يتجدَّدُ ويتبدَّدُ كلَّ عام

20 مايو 1992

توازن

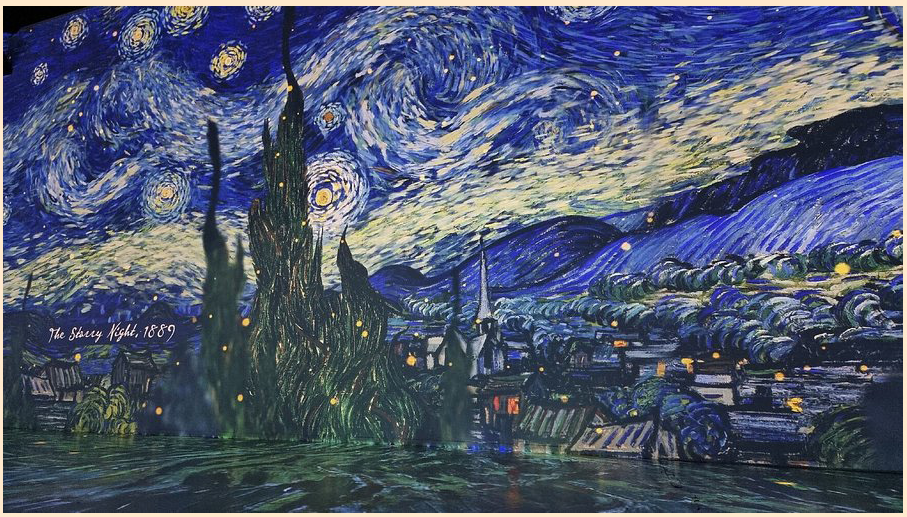

خَرَجَ الوقتُ
دَخَلتِ الرَّاقصة
وقفت تُجَرِّبُ أعضاءَ جسدِها
كما يُجَرِّبُ الموسيقيُّ أوتارَ آلتِه
وحينَ اطمأنَّت لها
تَرَكَتْ قدمَها اليمنى للعالمِ الواقعيِّ
نَصَبَتْ شِقَّها الأيسرَ كالقوسِ
ألقت بِحَمْلِها ومضت تَطْبَعُ إيقاعَها في الهواء

****

استقامَ طيفُها وانحنى ثمَّ مال
قال عند لحظةِ الزَّوال:
جسدي يُلاحِقُني
ويُرافقُني
ويُوافِقُني

****

ساحةُ الرَّقصِ تغتسِلُ بالرُّؤى
أو عليها تسيلُ الرُّؤى
وتبدو المسافاتُ بين الجسدِ والجسد
موجةٌ وزبد
حينَ تلاشتِ الرَّاقصةُ وسط البلد
تركت آثارَ قدمَيْنِ فوقَ التُّراب
ونقطةً في الأبد

2 يناير 1988

القهوة مع

مسترشداً بـ«خريطة اللطف»، لاعب كرة القدم الجنوب سوداني الذي لن يستسلم

ملخص

يروي النص رحلة لاعب كرة القدم الجنوب سوداني أكوت سوني قرنق، التي اتسمت بالتنقل المستمر بين دول وقارات، وسط رفض تأشيرات، فشل تجارب، تشرد، وبدايات منتهية سريعًا. مسيرته لا تشبه المسارات الاحترافية المألوفة، بل سلسلة محاولات قاسية للبقاء في اللعبة، مدفوعة بقناعة دائمة بأن البداية الجديدة قد تكون الفرصة المناسبة.

تعود جذور الحكاية إلى طفولة ريفية في جنوب السودان، حيث كان راعي ماشية قبل أن تفتح له كرة القدم نافذة حلم في أوغندا. لكن الحرب قطعت أولى خطواته الجدية، إذ اضطر إلى الفرار بعد إطلاق نار أثناء التدريب، ليبدأ رحلة بحث عن الأمان قبل الاحتراف، دون دعم حقيقي أو توجيه واضح.

واجه سوني خلال ترحاله عمليات احتيال، وخسارة مدخراته، وبيع ممتلكاته، والعمل في مهن شاقة، والنوم في الشوارع، مقابل فرص قصيرة غالبًا ما تجهضها البيروقراطية أو الأزمات الاقتصادية وجائحة كورونا. ومع ذلك، واصل التنقل بين جنوب شرق آسيا وأوروبا، محققًا لحظات أمل عابرة وسريعة الزوال.

في الخلاصة، لا يقدم النص قصة نجاح تقليدية، بل شهادة عن الصمود والإصرار، حيث أصبحت كرة القدم عند سوني خريطة عبور للحياة لا ضمانًا للوصول. لم يعد ينتظر وعودًا كبيرة، بل يركز على الصحة والحرية والاستمرار في الحركة، رافضًا الاستسلام رغم الكلفة الباهظة التي دفعها حلمه.

من أوغندا إلى تايلاند، ومن لاوس وماليزيا، ومن دبي إلى مصر، ومن ليتوانيا إلى ألمانيا، وصولاً إلى البرتغال وسلوفاكيا والدنمارك، شكّلت رفض التأشيرات، وتفويت الرحلات الجوية، وفصول الشتاء القارسة، وفترات التشرد، والتجارب الفاشلة مسيرة أكوت سوني قرنق المهنية. ومع ذلك، فهو يواصل الترحال، مقتنعاً بأن البداية الجديدة قد تكون هي الانسب له.

ذا آفريكا ريبورت

على الورق، تبدو سيرة سوني الكروية وكأنها رسالة خطأ. تتداخل البلدان؛ وتظهر الأندية لفترة وجيزة، ثم تختفي. لا تبدو كمسيرة مهنية بقدر ما هي سلسلة من النهايات المفاجئة، المزدحمة أصلاً بالنسبة لشاب في الرابعة والعشرين من عمره.

بعد كل هذه البدايات الخاطئة، حتى اللغة تتهاوى. فعبارة «لاعب كرة قدم يجوب أوروبا» توحي بالعقود والمال والصعود.

يقول سوني: «إذا تجردنا من ذلك، فلن يتبقى سوى حركة بلا وصول». ويشرح قائلاً: «ما زلت أتنقل من نادٍ إلى آخر، محاولاً إيجاد مكان أستطيع فيه أن أقول: هذا هو المكان المناسب».

في الواقع، تخضع هذه الحركة لعوامل لوجستية، كحساب أجرة الحافلات، والاختيار بين الطعام والمواصلات، وتوقيت تقديم طلبات التأشيرة، والتدريب خلال الصباحات الباردة عندما يضعف الجسم وينفد صبر النادي. إنها مهارة مكتسبة تتمثل في البدء من جديد.

قبل أن تصبح كرة القدم وسيلة للهروب

لم تبدأ قصة سوني بكرة القدم. بل بدأت بالماشية وصبي يشاهد غروب الشمس بينما يلعب الآخرون في قريته واراوار في جنوب السودان .

يقول: «كنتُ راعي ماشية في القرية». وبحلول نهاية كل مساء، كان الأولاد الآخرون قد انتهوا من اللعب. ويضيف: «كان الوقت قد مضى، ولم أستطع اللعب».

ذات مرة، ركض إلى الملعب ليلعب كرة القدم على أي حال، تاركاً الماشية دون رقابة. أمسك به عمه. يقول سوني: «لقد ضربني ضرباً مبرحاً».

في عام 2009، انتقل إلى أوغندا المجاورة ليعيش مع أقاربه. وفي إحدى الأمسيات، وبينما كان يمرّ بجوار حانة قريبة من منزل العائلة في طريقه إلى متجر، شاهد مباراة كرة قدم على التلفاز. كان فريق مانشستر يونايتد يلعب - لقد كانت مباراة «رائعة» .

بعد فترة وجيزة، انضم سوني إلى أكاديمية قريبة. وسجل هدفًا في أول مباراة ودية له. وفي سنته الأخيرة في المدرسة الثانوية، كاد فريقه أن يتأهل لبطولة كوكاكولا الوطنية للمدارس في أوغندا، لكنه خرج على يد فريق كينغز كوليدج بودو.

عقدٌ تعرّض للتعطيل بسبب إطلاق النار

في عام 2016، عاد سوني إلى جنوب السودان وانضم إلى نادي رينبو إف سي في الدرجة الأولى. شعر حينها أنه قد وجد موطئ قدم. ثم تحول التدريب إلى قصة حرب. يقول: «كنا

نتدرب حوالي الساعة الخامسة. ثم بدأ إطلاق النار. قال المدرب: لا تركضوا». كان إطلاق النار أمراً عادياً في البلاد آنذاك.

وبعد ثوان، ركض الجميع على أي حال. حاول سوني عبور الطريق. يقول: «أطلقوا النار على شخص أمامي، لذا اضطررت إلى العودة ادراجي».

أمضى قرابة أربعة أيام بعيدًا عن منزله بلا حقيبة ولا هاتف ولا خطة. وعندما عاد، اتخذ قراره فورًا. يقول: «الأمر غير آمن بالنسبة لي هنا. أردت فقط مكانًا آمنًا».

وفرت له أوغندا الأمان، لكنها لم توفر له التوجيه. هناك، شارك في بطولات محلية وسرعان ما نفد صبره. يقول: «أدركت أنهم لن يوصلوني إلى أي مكان». ابتعد عن أصدقائه الذين بدت طموحاتهم أقل. «كان هؤلاء الشباب هناك للدراسة. إنهم بعيدون كل البعد عن المكان الذي أطمح إليه».

عمليات الاحتيال، إسبانيا، وبيع الأراضي

بحث سوني على الإنترنت. على فيسبوك، عرض رجل يُدعى «روي ميسينغ» فرصة اللعب في كرواتيا مع نادي أوسيك مقابل مبلغ من المال. لم يكن لدى سوني المال الكافي، فاستعان بصديقين. استخدم أحدهما جزءًا من رسوم دراسته، بينما باع الآخر حاسوب أخته المحمول.

ويقول: «لقد كانت عملية احتيال».

بالنسبة للعديد من اللاعبين، ينتهي الحلم عند هذا الحد. أما بالنسبة لسوني، فلم ينتهِ الأمر عند هذا الحد. يقول: «لم يغير ذلك رأيي أبداً».

في عام 2018، عاد إلى جنوب السودان وانضم إلى نادي الرابطة في جوبا. وبحلول نهاية الموسم، دُعي إلى الاختيار الأولي لمنتخب جنوب السودان تحت 23 عامًا استعدادًا لتصفيات الألعاب الأولمبية.

لم يُضمّ إلى التشكيلة النهائية، لكنّ استدعاءه للمنتخب أقنعه بأنه قادر على النجاح في كرة القدم، وإن لم يكن ذلك في بلاده. حتى بعد انتقاله إلى نادي أمارات يونايتد، الذي كان آنذاك أفضل نادٍ في البلاد، كانت خطته هي الرحيل.

قُدّمت تجربةٌ مقترحةٌ في إسبانيا مع نادي يو دي سانسي خيارًا آخر. ولتمويلها، باع سوني قطعة أرض كان قد اشتراها أثناء لعبه في جنوب السودان. وسافر إلى نيروبي للحصول على التأشيرة، لكن طلبه رُفض.

ويقول: «أدركت أنه إذا بقيت، فإن المال سيضيع هباءً».

اكتشف سوني أن تايلاند متاحة بتأشيرة سياحية. بلغت تكلفة التذكرة 1200 دولار. كان معه 500 دولار. أضاف صديقه المقرب أكوت جيمسكو 100 دولار. وأرسل صديق آخر، دوت ميتشو، 100 دولار. ولأن المبلغ لم يكن كافياً، أعطاه جيمسكو حاسوب صديقته المحمول ليبيعه.

لم يظهر أي مشترٍ. أخذ سوني مبلغ 700 دولار والكمبيوتر المحمول إلى وكالة سفر. يقول: «ضحكت الموظفة. ظنت أنني مجنون».

جنوب شرق آسيا بلا موطئ قدم

عندما وصل أخيراً إلى تايلاند في أوائل عام 2020 - على الرغم من التحذيرات بعدم القدوم مع إغلاق فترة الانتقالات - لم يكن لديه أي نقود.

ويقول: «عندما وصلت، لم أكن أعرف إلى أين أذهب».

بعد أن تمكن من العثور على عنوان الوكيل في رانجسيت، على مشارف بانكوك، أُرسل إلى تجربة قبل بداية الموسم. لم تُثمر التجربة شيئاً. طلب نقله إلى المدينة، حيث عاش حياةً قاسية ونام في الشوارع.

بعد أيام، اتصل وكيل أعماله. كان نادٍ آخر قد رصده وأراد التعاقد معه، لكن بشرط أن يُصدر نادي أمارات يونايتد، ناديه السابق في جوبا، خطاب فسخ عقد رغم أن سوني كان لاعبًا حرًا. ومع اقتراب إغلاق فترة الانتقالات، طالب أمارات يونايتد بمبلغ رفض النادي التايلاندي دفعه، فانهارت الصفقة.

انتقل سوني إلى لاوس، لكن إغلاق الدوري المحلي هناك أجبره على المغادرة. ولعدم امتلاكه المال للسفر، اشترى له زوجان التقاهما في نزل للمسافرين - بن من اسكتلندا ولينا من ليتوانيا - تذكرة عودة إلى ماليزيا، وهي وجهة لا تتطلب تأشيرة.

في ماليزيا، أبهر الجميع في تجربة أداء. ثم حلّت جائحة كوفيد19- وتوقفت كرة القدم. تقطعت به السبل، فنام على أرضية ممر في منزل رجل محلي لشهور، وكان ينظف الغرف والمراحيض مقابل المأوى. بعد عام من التوقف عن اللعب، حصل على فرصتين للتجربتين، ونجح في إحداهما.

وقّع عقداً مع نادي كوالا كانغسار لكرة القدم،

وتمّ إسكانه في فندق. يقول سوني ضاحكاً: «أصبحت حياتي مترفة».

لم يدم الأمر طويلاً. مع ارتفاع حالات الإصابة بكوفيد-19 في ماليزيا ومنع الجماهير من دخول الملاعب، خفضت الأندية نفقاتها بإنهاء عقود اللاعبين الأجانب. استغنى نادي كوالا كانغسار عنه ولم يدفع له راتبه المستحق لستة أشهر.

تبددت آماله في التوقيع مع نادٍ آخر تحت وطأة الضغوط المالية نفسها. فقد تبدد ما كسبه خلال الشهرين الماضيين في متأخرات الإيجار والنفقات الأساسية.

عندما نفد المال، عاد سوني إلى أرض مألوفة، واضطر إلى المغادرة مرة أخرى.

دبي وليتوانيا وألمانيا

ثم جاءت الإمارات العربية المتحدة. اشترى له آدم تشيفيري، وهو كندي التقاه في لاوس، تذكرة سفر إلى دبي. أثناء إقامته مع صديقه الجنوب سوداني، ثيب كير، علم عبر فيسبوك أن نادي الهلال يونايتد يُجري تجارب أداء مفتوحة. حضر 265 لاعبًا، وعُرضت عقود على ثمانية منهم.

يقول سوني: «كنت واحداً منهم».

ثم جاء الفحص الطبي. «لقد فشلت». اختفى العقد. طلب منه الهلال حل المشكلة والعودة. عاد إلى جنوب السودان، ثم إلى مصر لتلقي العلاج. لم يعد إلى الإمارات العربية المتحدة. وضاعت فرصة لاحقة في كرواتيا بعد رفض التأشيرة.

أخيرًا، فتحت ليتوانيا له بابًا. وقّع متأخرًا مع نادي مينيا، فغاب عن فترة الإعداد للموسم ووصل في منتصف الشتاء. يقول: «من المطار، لم أستطع حتى سحب حقيبتي، فالجو كان باردًا جدًا».

كان جسده بحاجة إلى وقت للتعافي، لكن النادي لم يكن يملكه. فُسخ عقده سريعًا. أعطاه رئيس النادي 50 يورو (58 دولارًا). اشترى سوني أرخص تذكرة حافلة استطاع تحمل ثمنها وتوجه إلى برلين، حيث كانت كرة القدم في عطلة شتوية.

عاد إلى التشرد، فبحث عبر الإنترنت عن فرق. دعاه أحدها للتدريب. بعد جلسة واحدة، أرادوا التعاقد معه. وفروا له الطعام والمأوى والروتين. شارك لأول مرة. فازوا. ظهر اسمه في صحيفة ألمانية.

في اليوم الأخير من الموسم، هبط النادي إلى الدرجة الأدنى. واضطر إلى الرحيل.

البرتغال، وسلوفاكيا، والانتظار

ثم انتقل إلى البرتغال. وبينما كان ينتظر الحصول على الإقامة، عمل سوني في مجال البناء قبل أن يساعده برونو سيمو، وهو رجل برتغالي التقاه، في إيجاد عمل كميكانيكي دراجات. يقول سوني: «كنت أتقاضى أجرًا، لكن كرة القدم كانت حلمي».

اعتزل اللعب عندما تعاقد معه نادٍ. سجل هدفاً في أول مباراة له، ثم لعب لاحقاً لثلاثة أندية أخرى من الدرجات الأدنى في البرتغال.

بعد ذلك، خضع لمحاكمة في سلوفاكيا، لكن الإجراءات الورقية أخرت وصوله. وعندما حصل على الموافقة أخيرًا، لم يتبق سوى يوم واحد على انتهاء فترة الانتقالات، وكان الفريق مكتملًا.

تعاقد معه نادٍ من الدرجة الأدنى للمباريات الخمس الأخيرة من الموسم. وعندما انتهى الموسم، انتقل سوني إلى الدنمارك، حيث انتظر وأملاً. وُعد براتب، لكنه لم يحصل على وظيفة.

توالت الرسائل، بما في ذلك رسائل من رومانيا. وإذا سارت الأمور كما هو مخطط لها، فإنه يتوقع أن ينتقل إلى هناك في يناير 2026.

يقول وهو يتدرب في كوبنهاغن: «إذا لم أنجح الآن، فلن يكون ذلك بسبب البيروقراطية أو الطقس، بل سيكون لأنني لا أبذل قصارى جهدي أو لأنني لست جيداً بما فيه الكفاية».

المرة الوحيدة التي بكى فيها

رغم كل شيء، يصر سوني على أنه نادراً ما ينهار. يقول: «إذا بدأت بالبكاء، فسأفقد السيطرة على نفسي».

كان هناك استثناء واحد. يقول: «لم يكن ذلك عندما كنت بلا مأوى، بل عندما كان لدي منزل. كنت أستيقظ وأجده هادئًا جدًا. كنت أشتاق لجدتي».

كان الاستسلام خياراً مطروحاً دائماً. لكنه اختار عدم اتخاذه. منحته كرة القدم الصمود ، و»خريطة للطف عبر الحدود»، لكنها كلفته أيضاً «الوقت والراحة واليقين».

لم يعد سوني يتخيل المستقبل البعيد. يقول: «التوقعات لا تتوافق دائمًا مع الواقع. لم أعد أتوقع شيئًا. هدفي ببساطة هو الحفاظ على صحتي وحريتي واستمراري في الحركة».

«صقـــور الجديـــان» في مهمة استعـادة الأمجـــاد

كواسي أبياه يرفع سقف الطموحات في «كان 2025»

ملخص

أفق جديد

بـين ذكريـات الـكأس الوحيـدة التـي تزيـن خزائنـه منـذ عـام 1970، وواقـع جديـد يرتسـم بملامـح الطمـوح والإصـرار، يدخـل المنتخـب السـوداني الأول لكـرة القـدم نهائيـات كأس الأمـم الأفريقيـة 2025 بالمغـرب، وهـو يحمـل علـى عاتقـه آمـال شعـب أرهقتـه مآسـي الحـرب مـن نـزوح ولجـوء ، لكنـه وجـد فـي «كـرة القـدم « متنفسـاً للحلـم مـن جديـد. هـذه المـرة، ويسـعى «صقـور الجديـان» الا يكونـو مجـرد ضيـوف شـرف، بـل منتخـب طمـوح يقـوده مـدرب غانـي خبيـر، هـو جيمـس كواسـي أبيـاه، الـذي أعلـن صراحـة أن الهـدف هـو «التـاج الأفريقـي».

في حديثه الأخير لموقع الكاف اون لاين ، وضع المدرب الغاني كواسي أبياه (64 عاماً) النقاط على الحروف فيما يخص طموحاته مع المنتخب السوداني. أبياه، الذي يعرف خبايا الكرة الأفريقية جيداً منذ أيامه مع «النجوم السوداء» الغانية، لا يعترف بلغة المشاركة من أجل التمثيل فقط. يقول أبياه بنبرة ملؤها الثقة: «لا معنى للذهاب إلى المغرب إذا لم يكن هدفنا هو العودة بالكأس. العقلية هي التي تصنع الفارق، ونحن نمتلك الإيمان والقدرة على قلب الطاولة».

رسالة أبياه للاعبيه كانت واضحة وصارمة: «نحترم الجميع، لكننا لا نخشى أحداً». وشدد على ضرورة التحرر من عقدة الأسماء الكبيرة في القارة، معتبراً أن المعارك الكروية تُكسب ذهنياً قبل أن تبدأ على العشب الأخضر. هذا التحول في الخطاب الإعلامي للسودان يعكس رغبة حقيقية في الخروج من جلباب الفريق «المجتهد» إلى دور الفريق «المنافس».

موقعة الافتتاح

يصطدم الطموح السوداني في أولى خطواته بـ «محاربي الصحراء». مباراة السودان والجزائر المقررة يوم الأربعاء 24 ديسمبر على ملعب مولاي حسن،

تاريخياً، مالت الكفة بوضوح للجانب الجزائري، حيث فاز «الخضر» في ثلاث من آخر خمس مواجهات. ومع ذلك، يدخل السودان اللقاء مستفيداً من حالة التذبذب التي مر بها المنتخب الجزائري مؤخراً

. ويرى المراقبون أن نجاح أبياه في إحداث مفاجأة أمام الجزائر سيعني كسر «لعنة» تاريخية، وسيعطي الصقور دفعة معنوية قد تجعلهم الحصان الأسود للبطولة.

ما يميز مشاركة السودان في نسخة المغرب 2025 هو مسار التأهل الذي جاء في ظل ظروف استثنائية تعيشها البلاد. فبرغم الحرب الأهلية وتوقف النشاط الرياضي المحلي، استطاع «صقور الجديان» حصد 8 نقاط في مجموعة صعبة، والأهم من ذلك، المساهمة في إقصاء منتخب غانا العريق، أحد أكبر القوى الكروية في القارة. هذا التأهل التاريخي، الذي ضمنه التعادل السلبي مع أنغولا في الجولة الأخيرة، أثبت أن الروح القتالية للمنتخب السوداني في أعلى مستوياتها.

لن تكون المهمة سهلة، فالسودان يقع في مجموعة تضم إلى جانب الجزائر، منتخبي بوركينا فاسو (الخيول) وغينيا الاستوائية. ويسعى أبياه لتطبيق استراتيجية «الخطوة تلو الأخرى»، تبدأ بمحاولة خطف نقاط من الجزائر، ثم التأكيد أمام غينيا الاستوائية في ملعب محمد الخامس، وصولاً إلى ختام المجموعات أمام بوركينا فاسو في ليلة رأس السنة.

يعول السودان على مزيج من الخبرة المحلية والمواهب الشابة، بالإضافة إلى محترفين في الخارج، من بينهم لاعبين ينشطون في الدوريات الأسترالية والأوروبية، والذين وصفهم أبياه بأنهم «مفاجآت البطولة».